جامعة تكريت

كلية التربية

قسم التأريخ

رفيق الحريري ودوره الاقتصادي والسياسي في لبنان 1944- 2005

رسالة تقدم بها

حسين علي كردي حمود الجبوري

إلى

مجلس كلية التربية/ جامعة تكريت

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في التاريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد يوسف إبراهيم القريشي

1433هـ 2011م

(قُل كُلٌّ يَعمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُم أَعلَمُ بِمَن هُوَ أَهدَى سَبِيلاً)

صدق الله العظيم

سورة ألإسراء الآية (84)

الإهداء

إلى من بذكره تشتد عزيمتي ويدفعني إلى تقديم المزيد من العطاء...
(والدي "رحمةً وغفراناً")
إلى الحجر المربي والحضن الطاهر...
(والدتي براً وإحساناً)
من أحبت وانتظرت رؤية هذه اللحظة...
(زوجتي حباً وإخلاصاً)
إلى النجوم الذين أضاؤوا دربي لاكتمال وصولي إلى غايتي...
(أخوتي و أخواتي محبة واعتزازاً)
إلى من شد أزري بالنصح والإرشاد لمواصلة طريقي...
(أستاذي المشرف)

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فأخيراً، وبعد جهد جهيد حسبته دهرا تمكنت بعد التوكل على الله العلي القدير، وبمؤازرة خالصة من أستاذي الفاضل (د. محمد يوسف القريشي) الذي لم يضن علي بسداد رأيه وثمين نصائحه، حتى تمكنت بفضل توجيهاته أن أنجز رسالتي على هذا النحو فله مني كل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء.

كذلك أوجه شكري وامتناني إلى كل أساتذتي الأفاضل في قسم التأريخ ولاسيما الأساتذة في السنة التحضيرية الأستاذ الدكتور محمد يوسف إبراهيم القريشي الدكتور مؤيد المشهداني والدكتور سامي الصياد والدكتور يوسف الرديني.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعائلة الشهيد الذي أحييت هذه الدراسة ذكراه وأخص بالشكر الأستاذ أحمد الحريري أمين عام تيار المستقبل.

وبكلمات الشكر ذاتها أقدمها للأستاذ مصطفى الزعتري مدير عام مؤسسة الحريري الذي تمكنت بفضله الحصول على المعلومات المتيسرة عن موضوع الرسالة إذ قدم لي الكثير من التسهيلات والمساعدة أثناء وجودي في بيروت والشكر موصول للسيد خالد العاني مدير الدار العربية للمطبوعات في بيروت، ولا يفوتني أن أشكر المسؤولين عن أرشيف تلفزيون المستقبل.

ويقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر والامتنان للسيد أنس عبد الخالق الذي لم يبخل علي بأي جهد أعانني في أنجاز الرسالة وكذلك الأستاذ مثنى روكان.

وأتوجه بالشكر الجزيل للعاملين في مكتبة كلية التربية والمكتبة المركزية في جامعة تكريت لحسن تعاملهم وجميل خدمتهم للباحثين كافة والشكر شكري لجميع زملائي في السنة التحضيرية.

وعذرا لمن لم يرد أسمه في كتابة هذه السطور. والله ولي التوفيق.

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:-

تأتي دراسة الشخصيات العربية على وفق أدوارها السياسية أو الفكرية وفي إطار الفهم الواعي للأحداث التاريخية المهمة، التي شاركت في صنعها والتي تركت آثارها الإيجابية الواضحة في مسار الواقع وضمن محدداته الزمنية في الماضي والحاضر والرؤى في استشراق المستقبل مع أن تلك الشخصيات محكومة بظرفها الذاتي والموضوعي، وبواقعها ضمن إطار الظروف التي ظهرت فيها، وقدمت معطياتها وإبداعاتها المختلفة، إلا أن ما يميز تلك الشخصيات هو قدرتها الفائقة على التعامل مع معطيات العصر، والتفاعل مع إرهاصات الواقع، من خلال استجابتها العالية للتحديات والظروف المحيطة بها. وتبرز على شاكلة هذه الشخصيات شخصية الرئيس رفيق الحريري، الذي أصبح رمزاً خالداً في ذاكرة اللبنانيين. ولأهمية ألأدوار التي قام بها فقد خصصت هذه الرسالة لتناول دوره وإنجازاته السياسية والاقتصادية والإدارية والعمرانية والشخصية التي لا زال أغلب معاصريها على قيد الحياة وتوثق ما قدمته من خدمات في الميادين شتى. وعندما يرد اسم وسيرة الرئيس رفيق الحريري في لبنان، فأن ذلك يعني استذكار قدرة البناء والإعمار في المرحلة التي تلت الحرب الأهلية التي عانت منها البلاد.

كرس الحريري جهده في الثمانينات من القرن الماضي، بتبني رؤية نهضوية قائمة على تقديم العون والمساعدات إلى آلاف الشبان اللبنانيين والعرب الذين يعانون من العوز والفقر وهذا ما كان يشعره في مراحل حياته الأولى إذ أن العوز حرمه من فرصة إكمال دراسته الجامعية. وفيما كان يقدّم هذه المساعدات لأبناء وطنه الأم، كان رفيق الحريري يقوم بدور المبعوث الخاص للملك فهد بن عبد العزيز في محاولة لإنهاء حالة الحرب التي عانى منها الشعب اللبناني. لذلك جاء أتفاق الطائف تحت رعايته وهو الذي وضع حداً للأزمة اللبنانية، وانصرف بعدها لمشروعه لإعادة إعمار

لبنان، وأصبح اللبناني الوحيد على لائحة أغنى 100 ثري في العالم. وخلال المدة ما بين 1992 و2002، تمكّن الحريري من تبوء مركز رئاسة الحكومة مرات عدّة وأوجد لنفسه مركزاً سياسياً لا يقل أهمية عن مركزه الاقتصادي والمالي في الوطن العربي والعالم.

ان قراءة دقيقة لسيرة الحريري منذ نشأته في ريف مدينة صيدا وحتى وصوله إلى مركز رئاسة الحكومة ودخوله السراي الكبير في بيروت، تستلزم الإجابة على أسئلة عديدة ووضع إجابات وإيضاحات لها لما في سيرة هذه الشخصية من علامات بارزة في تاريخ لبنان ودوره السياسي على الساحة اللبنانية وتطلعاته النهضوية والإصلاحية، فضلاً عن مساهمته في الحياة الاجتماعية وقد حاولت الرسالة بيان كل ذلك وتسليط الضوء على تلك الشخصية اللبنانية المهمة.

مضامين البحث:

اشتملت الرسالة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وقائمة بالمصادر:

خصص الفصل الأول لحياة رفيق الحريري، ودخوله عالم السياسة، تناول هذا الفصل مراحل حياة الحريري التي شملت سبع مباحث، الأول: ولادته ونشأته وحياته العائلية في مدينة صيدا ومعاناة الطفولة وشجونها. أما المبحث الثاني: دراسته بكل مراحلها الابتدائية والثانوية حتى وصوله المرحلة الجامعية، وتناول المبحث الثالث: البدايات الأولى لدخوله عالم السياسة في سن مبكرة، وتأثره بالمد القومي العربي وما كان سائداً في الساحة اللبنانية وتناول المبحث الرابع: رحلته إلى المملكة العربية السعودية وعمله فيها وتحسن أوضاعه المادية. أما المبحث الخامس: فهو بروز شخصيته كشخص معروف وصاحب ثروة كبيرة.

وخصص المبحث السادس: للتعريف ببدايات الحريري السياسية عندما كانت البلاد تعاني من العدوان (الإسرائيلي) من جهة ومن المليشيات اللبنانية التي تتقاتل فيما بينها. مسببةً الدمار والخراب في بيروت. وكان للحروب دور بارز في تسوية النزاعات بين الأطراف اللبنانية. والمبحث السابع هو دوره في إزالة مخلفات الحرب اللبنانية.

كرست معلومات الفصل الثاني لمتابعة علاقات الحريري العامة السياسية منها والاجتماعية إذ شمل المبحث الأول علاقاته مع الساسة والزعماء ورجال الأعمال مع ذكر نماذج من هذه العلاقة. وتطرق المبحث الثاني لعلاقاته مع رجال الصحافة وكيفية تعامله معها وميله الشديد إليها. وتطرق المبحث الثالث: للعلاقة مع موظفيه وأصدقائه وكيفية تعامله معهم، أما المبحث الرابع: فقد تضمن علاقته مع عائلته.

وجاء الفصل الثالث ليتابع دور الحريري سياسيا وتجاريا. وقد وزع على أربعة مباحث ألأول تطرق لأعماله التجارية وكيفية توسعها بشكل كبير في أنحاء العالم أما الثاني فتناول ميادين عدة منها الدراسية والصحية والاجتماعية. وأشار المبحث الثالث إلى دوره في عقد اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان التي استمرت 15 عاماً وأشار الرابع: إلى فلسفة الحريري في الحكم من خلال ما قدمه من أفكار وآراء لإدارة الدولة اللبنانية المعاصرة.

واستعرض الفصل الرابع: دوره في إدارة الدولة خلال مهمة توليه رئاسة الحكومة الأولى عام 1992- 1998 وتضمن هذا الفصل/ أربعة مباحث الأول تشكيل الحكومة وأعمالها ومرورا بالحكومات الثلاث الأولى التي ترأسها الحريري بين عام 1992 و1998. وتضمن المبحث الثاني توسع مشاريع الحكومة الرئيسية مع ألإشارة إلى العقبات التي واجهها، وأساليب المحاصصة في هذه المشاريع. وتضمن المبحث الثالث: اعتكاف الحريري عن العمل في الحكومة وأسباب هذا الاعتكاف،

أما المبحث الرابع تضمن بيان موقفه من الحملات الإسرائيلية ضد بلاده أبان تكليفه برئاسة الحكومة.

وسلط الفصل الخامس الضوء على حكومتي رفيق الحريري 2000- 2004 مشيراً إلى كيفية دخوله الانتخابات النيابية كزعيم طائفة كبرى والفوز الساحق ثم الإشارة إلى بداية المواجهة مع سوريا والتحالفات التي طالبت بالجلاء السوري. فضلاً عن تلك البرامج والمبادرات التي قامت بها حكومته في الجانب الاقتصادي مثل مؤتمر باريس ألأول ومؤتمر باريس الثاني التي كان للحريري الدور الرئيسي في انعقادها ودورها في مساعدة الاقتصاد اللبناني حتى صدور القرار الدولي 1559 الذي طالب بجلاء الجيش السوري واستقالة الحريري من الحكومة. وفي النهاية تناول عملية اغتيال الحريري ونهاية حياة هذه الشخصية الكبيرة وآثارها على الساحة اللبنانية.

واجهت الباحث صعوبات عديدة في مقدمتها هي قلة المصادر التي تناولت حياة الحريري، فضلاً عن ذلك صعوبة السفر وتكاليفه العالية وتعذر الحصول على وثائق عن الموضوع، ولحداثة الموضوع وعدم سماح السلطات اللبنانية بنشر تلك الوثائق لسريتها وعدم أطلاقها للباحثين لأنها لا تزال تهم الحكومة والمجتمع اللبناني وتولي الكثير من شخوصها مواقع المسؤولية في الدولة اللبنانية، كما أن المؤسسات التابعة للحريري لم تضم وثائق أو أمور تتعلق بالرئيس الحريري سوى بعض الموسوعات التي الفها بعض الكتاب بعد وفاة الحريري وعلى الرغم من سفر الباحث إلى بيروت ثلاث مرات إلا أنني لم أحصل إلا على مصادر تكاد تخلو من شيء سوى المعلومات الواردة في ثنايا الكتب.

قليلة هي المؤلفات ذات الطابع النقدي الموضوعي لسيرة شخصية الحريري التي نحن بصدد دراستها إذ ساد في معظمها طابع المدح والثناء للغنى والسلطان، مما يتطلب من الباحث أن يتعامل معها بحذر ودقة لاختيار الموضوعي منها وبالشكل

الذي يخدم الحقيقية التاريخية التي نصبو إليها في رسالتنا هذه ومن تلك المؤلفات كتاب جورج فرشخ، الفضل شلق تجربتي مع الحريري، وأحمد الزغبي، رفيق الحريري شهادات في الشهيد، وخالد أحمد التقي وتوماس شيللين في كتابهما الحريري الظاهرة الإنسان ورجل الدولة. وموسوعة الدكتور محمد سعيد اللحام، مسيرة الشهيد رفيق الحريري بعشرة مجلدات وموسوعة المهندس عمر يوسف سلوم، الموسومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري بعشرة مجلدات ومع ذلك فان هذه المؤلفات احتوت على معلومات غزيرة ومهمة تتعلق بالرئيس الحريري جاء قسم منها على شكل مقابلات صحفية أجراها عدد من الكتاب مع الحريري وتناول في تلك المقابلات قضايا مختلفة بدأ من حياته وعائلته مرورا بجهوده لإعمار لبنان ومن ثم توليه رئاسة الحكومة مما دعا الباحث للاعتماد عليها في الكثير من مفاصل الرسالة للمعلومات التفصيلية التي احتوتها ولاسيما في الفصل الأول والثاني.

كما أصدرت مؤسسة EDITO ENTRNATIONAL بإشراف الأستاذين: جوزيف صقر، وعدنان برجي، موسوعة بعشرين مجلد تناولت صفحات عديدة من سيرته ونشاطه السياسي والاقتصادي. وجاءت مؤلفات الكاتب مروان إسكندر الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين، وكتاب رفيق الحريري وقدر لبنان، لتقدم معلومات مهمة عن سيرة الرئيس الحريري السياسية والاقتصادية، إذ قدمت تحليلات هامة عززت معلومات الرسالة ووظفت في معظم فصول الرسالة. فضلاً عن ذلك فهناك بعض المؤلفات ومنها كتب ومؤلفات النائب السابق نجاح واكيم كتاب الأيادي السود، وكتاب الوهم والأمل.

ولم تكن مؤلفات الكاتب جورج قرم بعيدة عن الباحث فقد وظفها في دراسته ومنها كتاب مدخل إلى لبنان واللبنانيين، وكتاب الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان فضلاً عن ذلك كتاب ما يقارن وما لا يقارن، بين فؤاد شهاب ورفيق الحريري لجهاد الزين، والمال إن حكم لهنري إدَّه وغيرهما، كما اعتمدت الرسالة على عدد من الدوريات اليومية من صحف ومجلات.

وقد تعاملت هذه الدراسة مع الحريري بموضوعية وقيمت حقبة حكمه بإنصاف وعدل مع وجود بعض الإحكام المبالغ فيها في كتاب نجاح واكيم الذي جاء بعنوان الايادي السود الذي هاجم العديد من مشاريع الدولة اللبنانية في عهد الحريري ووصفها بأنها ما وجدت إلا لخدمة عدد معين من الساسة الذين استأثروا بالمال اللبناني منتقدا بشدة تلك الحكومات عندما قال "زاد الخير عند أهل الحكم وشح عند المواطنين وان من يعمل بالسلطة هم سماسرة وهذا ينطبق على الحريري وأتباعه".

الفصل الأول

حياة رفيق الحريري ودخوله عالم السياسة

تمهيد: لبنان قبيل ولادة الحريري:-

لم يلعب لبنان أي دور أساسي في تاريخ المنطقة منذ عدة عهود، واشتهر بتعدد الأديان فيه [1]، فكان المسيحي يعيش جنباً إلى جنب مع المسلم واليهودي، تحت ظلّ الحكم العثماني وعاصمته البعيدة اسطنبول[2].

ألقت الحربين العالميتين الأولى والثانية بظلالها على المنطقة العربية ومنها لبنان الذي وقع ضحية مخطّط رُسِمَ للمنطقة عبر تغذية الصراع الجيوسياسي التاريخي للتعايش الطائفي في هذه المنطقة.

كانت البداية مع وعد بلفور 1918[3] إثر انهيار الدولة العثمانية والذي أسّس لدويلات خاضت فيما بينها صراعات مريرة حتمها تضارب النفوذ والمصالح، وصولاً

([1]) يمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين إسلامية ومسيحية وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة (5000) نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة، إذ تزيد المجموعة الإسلامية على النصف قليلا وتتكون من ثلاث طوائف: الشيعية والسنية والطائفة الدرزية، أما المسيحية فتزيد قليلا عن 45% وكانت تشكل الأغلبية عند أنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920 ويندرج ضمن هذه المجموعة أربعة مذاهب تتوزع إلى أحد عشر طائفة. للتفاصيل ينظر: سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراف- هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1994، ص 13-14

([2]) حول أوضاع لبنان أبان عهد السيطرة العثماني ينظر: وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، بيروت، 1988، ص195.

([3]) Abdul Wahed Aziz Zidan, Arab politics in the United Nations, Sanaa: University Publication، (Y.A.R-1977) p. 19

إلى قضية فلسطين التي شهدت تطورات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية والحروب المتكرّرة التي خاضها العرب مع (إسرائيل) منذ عام 1948، كل هذه العوامل مجتمعة أثقلت كاهل دول المنطقة العربية[1].

كان الأمن والازدهار وحق العيش بسلام لجميع الشعوب، من الضروريات الأساسية لدول المنطقة، غير إن ذلك كان مستحيلاً في ظلّ الصراع الذي كان سائداً في العالم بين المعسكرين الغربي والشرقي والذي كان يعرف بالحرب الباردة.

عانى لبنان أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة العربية من الصراعات المتكرّرة في المنطقة، وفي الوقت عينه كان أقل هذه الدول إمتلاكاً لقراره السياسي فضلاً عن تلك العلاقة التعاضدية التي تربط لبنان بفلسطين التي تحاذيه من الحدود الجنوبية والتي واجه لبنان بسببها أكثر من اعتداء إسرائيلي على أراضيه استهدافا للفدائيين الفلسطينيين[2]. فمنذ عام 1948 أرغم اللبنانيون على القبول بوجود 140 ألف لاجئ فلسطيني على أرضه[3]، تحوّلوا في السنوات اللاحقة إلى مركز انطلاق للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد (إسرائيل) ممّا أثر جذرياً على طريقة عيش الأجيال التي ولدت مع بزوغ الاستقلال[4] الذي حصلت عليه لبنان عام 1943[5]. إلا أن هذا الاستقلال كان هشاً لأنه أستند على مجموعة من الضوابط والتوازنات التي كانت

---

[1] خالد أحمد التقي، وتوماس شيللين، الحريري الظاهرة الإنسان ورجل الدولة، ط2، بيروت، داركيو للنشر، 2004 . ص41-42.

([2]) فتحي عباس خلف الجبوري، نشأة الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني ومواقفه الداخلية والخارجية، ط1، بيروت، الدار التقدمية، 2009، ص197

([3]) معين أحمد محمود، الفلسطينيون في لبنان الواقع الاجتماعي، بيروت، دار أبن خلدون، 1973، ص21.

([4]) دار الكتب والوثائق 310/366 ، وثيقة 20، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي المرقم س/ 1207/ 10318/8/8، والمؤرخ في 25 ت 2 1943.

([5]) نادية شريم الحاج، هكذا وقع التوطين من كسنجر إلى الحريري إلى عباس، ط2، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، 2010.ص119

تهدد الوحدة الوطنية في لبنان والمقصود به هنا الميثاق الوطني الذي وزع المناصب الرئيسية في الدولة على الطوائف المختلفة وعلى أساس نسبي استناداً لإحصاء عام 1932وهذا ما زاد من مخاوف اللبنانيين نتيجة المشاكل التي سيجرها هذا الميثاق على بلدهم[1].

أولاً: ولادته ونشأته ألأولى:-

ولد رفيق الحريري في مدينة صيدا[2] فجر يوم 1 تشرين الثاني 1944 من أسرة فقيرة الحال ملتزمة دينياً لم تكن تنتمي إلى الأسر الغنية التي كانت تسيطر على المدينة، ، والده السيد بهاء الدين الحريري أما والدته فهي السيدة هند علي حجازي، كان رفيق ألابن البكر بين ثلاثة أشقاء ضمتهم الأسرة هم رفيق، وشقيقته بهية[3] وشقيقه شفيق[4] نشأت تلك الأسرة في دار ضم غرفتين صغيرتين في الطابق العلوي بينما كان الطابق الأرضي مخصصاً لإيواء الحيوانات من ألأبقار والدواجن[5].

عانت أسرته الصغيرة من الشقاء والبؤس نتيجة المعاناة الاقتصادية اليومية ولكن مع ذلك فإن الأب أكد لأولاده بأن مخافة الله سبحانه وتعالى هي أساس الحياة وليس

([1])علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف إلى الطائف، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1999. ص143

([2]) تقع مدينة صيداً جنوب لبنان وتبعد 40كم عن مدينة بيروت.

([3]) هي النائبة بهية الحريري الحاصلة على شهادة دار المعلمات والتي عملت لمدة عشر سنوات في التعليم ثم انتقلت إلى عالم السياسة لتصبح نائبة في مجلس النواب اللبناني في دورات عام 1992 و1996 و2000 و 2004 وهي لحد الآن نائبة في مجلس النواب اللبناني. للتفاصيل ينظر: محمد سعيد اللحام، مسيرة الشهيد رفيق الحريري، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2005، ج1، ص12

([4]) هو حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة بيروت العربية ومتفرغ للعمل التجاري والمقاولات. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص12

([5]) المصدر نفسه، ج1، ص13

الركض وراء القيم الاستهلاكية فكان الأب يعمل جاهداً من أجل توفير ما تحتاجه الأسرة من ملبس ومأكل وبحدود معقولة من خلال ما كانت تخيطه الأم لأبنائها من ملابس أو ما كانت تخبز لهم من خبز وما تعده لهم من طعام وقد عودت أبنائها على الاعتماد على أنفسهم فكان منهم من يغسل ويكوي ملابسه بيده ومنهم من يعد الجمر لتدفئة البيت لعدم وجود كهرباء في منزلهم المتواضع الذي أفتقر إلى ابسط المستلزمات المنزلية من ثلاجة وطباخ لإعداد الطعام وكانت تحفظ الطعام في مكان يدعى نميلة[1] لتأكل منه العائلة بقية اليوم[2].

وكان الأب حريصاً على تلبية متطلبات أسرته قدر استطاعته، وقد أولى مسالة تعليم أبنائه اهتماماً خاصا، إذ كان يقترض بالفائدة ويحمل نفسه أكثر مما يستطيع من أجل أن يدفع أقساط دراسة أبنائه أو يشتري لهم الملابس وكثيراً ما يتداول مع زوجته في الكيفية التي تمكنهما من تلبية احتياجات أبنائهم لاسيما في موسم الدراسة[3].

وإزاء كل ذلك شعر الأبناء بثقل مسؤولية والدهم فجهدوا لمساعدته والتخفيف عن كاهله بالعمل في أيام العطل والجمع لسد جزء ولو بسيط من مصروفاته فعمل رفيق وإخوانه في بساتين التفاح والليمون مقابل خمس ليرات يومياً تدفع لهم كأجر على عملهم في قطف ثمار تلك الأشجار وقد عمل الأبناء في كثير من بساتين الجنوب في تلك المرحلة من طفولتهم وصباهم[4].

([1]) النميلة: هي عبارة عن خزانة مشبكه بمنخل رفيع الثقوب من شأنه أن يمنع دخول الحشرات إليها. ينظر: عمر يوسف سلوم، موسوعة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بيروت، مؤسسة هنا أنترناشيونال للطباعة والنشر،2005، ج1، ص38

([2]) المصدر نفسه، ص39

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص14-15

([4]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج1، ص39

لقد أثرت أجواء الفلاحة والعمل الزراعي في الأبناء، فتأكدت رغبتهم في شراء بستان صغير ليكون معيلاً للأسرة في حياتهم إلى جانب عمل رب الأسرة وأبنائه. وبعد أن جمعت الأسرة ما أمكنها أن تجمعه من أموال نتيجة الاقتراض بالفائدة أشترت البستان وكان له أثراً في تحسن دخل الأسرة، إلا أن الأمور لم تستمر بالشكل الذي خططت له العائلة، ففي بداية الخمسينات تعرض الجنوب اللبناني إلى ما يسمى بـ(اقتباس الثلجة) [1]. ولاشك أن هذا الحادث كان نقطة تحول في حياة الأسرة إذ عاد بهاء الحريري للعمل بالأجر ثانيةً لذلك عادت أوضاع الأسرة الاقتصادية إلى التدهور من جديد وهذا ما دعا أفراد الأسرة للبحث عن مصدر عيش جديد يتوافق مع متطلبات الحياة القاسية[2].

ثانياً: دراسته:-

على الرغم من حالة الأسرة المتواضعة اقتصاديا إلا أن رب الأسرة كان حريصاً على تعليم أبنائه وكان كثيراً ما يردد أمامهم البيت الشعري المنسوب للطغرائي:

العلم يرفع بيتاً لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والكرم

لذلك تحمل رب الأسرة عثرات الزمان بعزيمة قوية وبذل كل ما في وسعه ليمكن أبناءه من متابعة تعليمهم فأدخل رفيق الحريري إلى مدرسة(فيصل الأول)[3] الابتدائية المجانية التابعة لجمعية المقاصد الإسلامية وكان رفيق تلميذاً مجتهداً

([1]) والتي تعني تساقط الثلوج بكميات كبيرة في الساحل بالشكل الذي لم يرَ الناس مثلهُ من قبل في تاريخ لبنان (محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص16)

[2]عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج1، ص37-38

([3]) فيصل الأول: هو فيصل بن الحسين بن علي ولد عام 1883 في مدينة الطائف، توج ملك لسوريا عام 1920، وملك العراق 1921- 1933، توفي في أيلول عام 1933، للتفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل ألأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1933، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1991.

ونشيطاً وذكياً حسبما أشار أبو أنيس حبلى الذي كان قد درَّس رفيق الحريري مادة اللغة العربية وقواعدها في الصف الرابع الابتدائي في المدرسة المذكورة(1).

كما ذكر محي الدين الطريف وهو أحد زملاء رفيق الحريري في مرحلة الدراسة الابتدائية وأحد أصدقاءه فيما بعد بأنه كان يلتقي مع رفيق يومياً بعد المدرسة لتحضير واجباتهم المدرسية "وذكر أن رفيق يحب القراءة والمطالعة أكثر من زملائنا الآخرين". وما يذكره عنه زميله وصديقه نور الدين السموره إنه منذ أن كان تلميذاً في الابتدائية لشدة معاناته كان محباً للخير ففي أحد الأيام سأله أحد المعلمين"ماذا تريد أن تصبح في المستقبل يا رفيق؟" فأجاب على الفور وبدون تردد(رجل أعمال) وقد أثار ذلك زملاؤه التلاميذ الذين انفجروا بالضحك فكان رد رفيق عليهم بأنه يريد أن يصبح كذلك لكي يساعد الناس المحتاجين وهذا ما جعله وهو تلميذ يتردد على مخيمات الإنعاش الاجتماعي الموجودة في جبل لبنان بهدف مساعدة المحتاجين(2).

كان تفوق رفيق الحريري في المدرسة الابتدائية سبباً في حصوله على منحه دراسية من جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لإكمال دراسته الثانوية، لذلك تابع رفيق الحريري دراسته في ثانوية المقاصد في مدينة صيدا وكان إلى جانب دراسته يعمل في أحد محلات بيع الأقمشة في ساحة النجمة في صيدا، وكان أميناً في عمله ومخلصاً، ونجح في التوفيق بين الدراسة والعمل ويشير صاحب المحل بأنه كان يضع الكتاب إلى جانبه ليقرأ فيه عندما يجد فراغاً مناسباً إذ لم يكن لديه هدف إلا الدراسة ومساعدة والده الذي كان يحثه على إكمال دراسته بتفوق، وعند ملاحظة سجل ثانوية المقاصد لعام 1958 وجد أن الحريري كان أحد الطلاب الثلاثة الأوائل

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص14- 15

(2) نيكولاس بلانفورد، زلزال لبنان- اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط،القاهرة، مكتبة مدبولي،2007، ص31

فـي صـفه المكـون مـن 33 طالبـاً واسـتمر علـى هـذا المنـوال حتـى أكمـل الدراسـة الثانوية[1].

سافر رفيق الحريري أثناء أيام دراسته في ثانوية المقاصد الإسلامية إلى القاهرة عـام 1964، لأداء امتحـان الحصـول علـى شـهادته التوجيهيـة المصـرية وقـد أعجـب بمصر كثيراً وكان يطمح للبقاء بها مدة طويلة إلا أن إمكانياته المادية لم تكن تسمح له بذلك[2].

بعد أن أنهى الحريري دراسته الثانوية وحصوله على التوجيهية المصرية غادر صيدا إلى بيروت ليدرس المحاسبة في كلية التجارة في جامعة بيروت العربية في عام 1965 ودرس فيها بكل جد ومثابرة بالرغم من الحاجة المادية التي بقيت تلازمه وفي أثناء دراسته في الجامعة تعرف على زميلته العراقية نضال البستاني وتزوجها قبل أن يكمل دراسته الجامعية فأنجبت له أبناءه الثلاثة هم بهاء الدين المولود عام 1966 الذي تزوج من قمر شهاب، وحسام الدين الابن الثاني للحريري توفي بحادث سير في عام 1991، وسعد الحريري وهو من مواليد 1970. وتزوج الحريري للمرة الثانيـة عـام 1977 مـن نـازك عـودة[3] وأنجبـت لـه ثلاثـة أولاد هـم أيمـن1978، وفهد1980، وهند1984[4].

بعد زواج الحريري زادت مسؤولياته وكان عليه أن يوفر احتياجات أسرته المادية فعمل في دار الصياد خلال النهار في قسم المحاسبة وكذلك كان يعمل ليلاً بصفة

([1]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص31

([2]) محمد سعيد اللحام ، المصدر السابق، ج1، ص 18

([3]) هي لبنانية من أصل فلسطيني من مواليد يافا والدها أسعد عودة ووالدتها إقبال الناتوت من صيدا. كانت متزوجة سابقا من رجل من آل شيخ لها ابنة تدعى جمانة (متزوجة من نزار محسن دلول) وابن يدعى عدي. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص26

([4]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ص18

عامل تصحيح في جريدة الأنوار كي يتمكن من إعالة نفسه[1]، وقد شجعه صاحب الدار سعيد فريحه على المثابرة في الدراسة والعمل عندما قال له "**سمعت أنك تدرس في الجامعة، وتعمل في الدار ليلاً ونهاراً فمتى لديك الوقت لأن تدرس**" فأجابه رفيق: "**أدبر حالي، لأني مضطر لأن أعمل**" فوقف وأعطاه نصيحة قال له "**أستمر بالعمل لأن النجاح لا يمكن أن يتحقق من دون شغل وصبر**"[2].

يبدو أن الحريري وجد أن العمل في دار الصياد لا يلبي طموحاته المادية لاسيما بعد أن أصبحت زوجته حاملاً بطفلها الأول وكان عليه أن يفكر بوسيلة أخرى تعينه في حياته وكان التفكير بالسفر إلى خارج لبنان هي الوسيلة التي رآها مناسبة لإصلاح أوضاعه الاقتصادية.

ثالثاً: البدايات الأولى لدخول الحريري المعترك السياسي:-

أثرت البيئة والتكوين الاجتماعي في بلورة شخصية الحريري فجعلت منه أنساناً اجتماعيا له العديد من الأصدقاء. وتمكن من كسب الأصدقاء الذين قضى معهم جل أيام طفولته وشبابه إذ تأثر هؤلاء بالأحداث السياسية التي كانت تحيط بهم آنذاك. وأهتم الحريري بالسياسة في سن مبكرة فعندما كان عمره 13 عاماً تأثر على غرار العديد من شباب عصره بالحماسة الثورية القومية العربية التي كانت تبشر بعهد جديد يسود فيه حق تقرير المصير للعرب والدعوة لوحدتهم وإنهاء حكم القوى الاستعمارية في الوطن العربي[3].

([1]) نزيه شلالا، رفيق الحريري رجل دولة.. وانماء ، بيروت، منشورات مركز اودينيس للاعلام والتوثيق، 1993، ص17

([2]) مؤسسةEDITO ENTRNATIONAL، موسوعة لبنان الرئيس الشهيد رفيق الحريري السيرة والحياة، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 2005. المجلد الأول، ص12

([3]) جريدة البيان الإماراتية 16 أب 1996

كانت صيدا مدينة الحريري إحدى قلاع الدعوة للقومية العربية وذلك بسبب علاقتها التقليدية بفلسطين وتعاطفها مع حوالي 110آلاف لاجئ فلسطيني كانوا قد فروا من ديارهم بعد الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1948 وأستقر خمسة آلاف منهم في مخيم في صيدا وانتقل قسم أخر للعيش مع أقاربهم من أهالي صيدا وكان الحريري ورفاقه من الشباب دائمي التردد على مخيم الفلسطينيين في صيدا لذلك عاش الحقبة التي برزت فيها القومية العربية وكان إعجابه بالرئيس المصري جمال عبد الناصر يزداد يوماً بعد آخر. وازداد ذلك الإعجاب بشكل أكبر عندما ذهب إلى مصر لأداء امتحان التوجيهية هناك. كما إن تأثير والده كان قوياً عليه في هذا المجال لأن والده كان أحد الناشطين في مجال التيار القومي[1].

كان وجود الميثاق الوطني دافعاً قوياً لدى الشباب العربي اللبناني للانضمام إلى تيار القومية العربية رداً على التوجه الذي اتخذته بعض الطوائف المسيحية للانضمام إلى الغرب واستعانتها به للنيل من عروبة لبنان وهذا ما جعل لبنان ينحرف أكثر فأكثر إلى الفلك الغربي في أواسط الخمسينات من القرن الماضي لاسيما في عهد الرئيس كميل شمعون الذي حاول ربط لبنان بميثاق بغداد عام 1955[2]. حتى بلغت الأزمة أشدها عام 1958 عندما توحدت سوريا ومصر وشكلوا الجمهورية العربية المتحدة[3] فأثار هذا الأمر مسلمي لبنان الذين فضلوا الانضمام

([1]) شوكت أشتي، تشكيلات الناصرية في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات،2003. ص89

([2]) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي 2686/ 311، وثيقة (22)، تقرير المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجة، س/ 673/2/1، في 15 شباط 1955، ص37 ؛ أحمد بيضون، الصراع على تاريخ لبنان، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1989، ص173؛ إبراهيم سعيد البيضاني، التطورات السياسية في سوريا 1954- 1958، رسالة ماجستير، كلية ألآداب، جامعة بغداد، 1988، ص95.

([3]) حول موقف لبنان من الوحدة ينظر: يوسف حنا عقل، فضائع عهد شمعون، بيروت، 1958، ص 104.

لتلك الجمهورية[1] فاندلعت معارك في شوارع طرابلس وبيروت بين القوميين العرب والأحزاب المسيحية التي كانت تميل كثيراً نحو الغرب[2].

دفعت هذه الظروف الحريري للانضمام إلى حركة القوميين العرب[3] وكان الحريري وصديقه عدنان زيباوي عنصرين هامين في تلك الحركة التي أسسها في لبنان جورج حبش[4] وكان عدنان طالباً فلسطينياً في الجامعة الأمريكية في بيروت وكان الحريري دائم الحضور لنشاطات الحركة التي كانت تقام في نادي الجهاد وكانت تدور مناقشات سياسية عديدة وأسهم الحريري في نشاطات الحركة هو وصديقه زيباوي عندما نزلا إلى الشوارع لتعليم اللغة العربية للخبازين وصيادي الأسماك الأميين وكانا يحولان كل درس في اللغة العربية إلى درس سياسي لتعليم مبادئ القومية العربية[5].

([1]) حول موقف الشعب اللبناني من قيام الوحدة السورية- المصرية. ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني 1943-1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل، 2006، ص250

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار للنشر، 2007، ص152

([3]) حركة القوميين العرب: نشأت هذه الحركة في أوائل الخمسينات من القرن المنصرم في الجامعة الأمريكية في بيروت أسسها مجموعة من الطلبة أبرزهم جورج حبش من أهدافها (وحدة، تحرر، ثار). للتفاصيل ينظر: محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، 1989، ص 187.

([4]) وهو قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولد في فلسطين عام 1926 وفي عام 1967 اسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تلي فتح قوة وتعد الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في فلسطين. وفي عام 1968 سجن في دمشق وتمكن من الهرب ولم يعد إلى دمشق إلا بعد انعقا جبهة الصمود والتحدي عام 1970. سفيان عبد الله حسين اليوسف، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1958-1973، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2009، ص58.

[5] عمر يوسف سلوم ، المصدر السابق، ج1، ص38-39.

كان الحريري يؤمن بالقضية العربية وقضية فلسطين وكان بارعاً في أثارة غضب الجماهير لشعاراته، فيطلب من أصدقائه حمله على أكتافهم ليردد شعارات لدعم القضية الفلسطينية ويشير فؤاد السنيورة[1] أحد أصدقاء الحريري وزميله في حركة القوميين العرب في لبنان أن الحريري كان شخصية قوية جداً وكان جريئاً في كلامه ولديه أفكار سياسية رائعة. وقد ضعفت توجهات الحريري السياسية لأنه كان مجبراً من قبل عائلته على تخفيف نشاطه السياسي ليتمكن من التركيز على واجباته المدرسية ومع تزايد مسؤولياته العائلية وسفره إلى الخارج طرأ شبه انقطاع في علاقاته واتصالاته مع قادة حركة القوميين العرب، نتيجة انشغاله بأعماله الخاصة في السعودية كما سنرى لاحقا [2].

رابعاً: عمله في المملكة العربية السعودية:-

بالنظر للضائقة المالية المستمرة ألتي كان يعيشها رفيق الحريري وهو طالب في الجامعة ومسؤول عن عائلة، أخذت تراوده فكرة السفر إلى المملكة العربية السعودية عندما قرأ في أحد الأيام إعلاناً في الجريدة حول طلب معلمين في السعودية، فذهب إلى السفارة السعودية في لبنان وتقدّم بطلب للحصول على فرصة عمل، وربما كان اللبناني الوحيد الذي تقدّم بمثل هذا الطلب، إذ أن الفلسطينيين هم من كانوا يذهبون للعمل هناك في الغالب[3].

([1]) السنيورة يحمل شهادة ماجستير من جامعة لندن، ويملك خبرة واسعة في إدارة الشؤون المالية والمصرفية والحسابات. كان قبل ذلك يشغل منصب رئيس بنك المتوسط ومديره العام، شغل منصب رئيس وزراء لبنان عدة مرات. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) فائزة شهيد يوسف، سياسة لبنان تجاه أقطار المشرق العربي، 1946-1958 ، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2004، ص96.

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص20.

قبل الحريري بوظيفة التعليم، على أمل أن يجد فرصة عمل أفضل في المملكة مما عليه في لبنان، وهذا ما حصل فعلاً، فبعد وصوله إلى المملكة بأيام قليلة حصل على وظيفة ثانية غير وظيفة التعليم، وهي محاسب في مكتب محاسبة لشخص فلسطيني يدعى (نقولا عيسى عكاوي) وكان ذلك في أواسط الستينات، من القرن المنصرم، ولم يعانِ الحريري من التأقلم مع المجتمع الجديد فالبيئة في السعودية محافظة، وهو جاء إليها من بلد محافظ أيضاً، وقد أدى فريضة الحج منذ بدايات وصوله إلى المملكة وذلك في عام 1966[1]. وكانت السنوات الأولى سنوات عجاف على الحريري الذي ترك عائلته في بيروت وكان يزورهم بين مدة وأخرى[2].

يبدو أن ظروف الحريري بدأت بالتحسن فيما بعد تطور الأحوال الاقتصادية في السعودية بسبب زيادة الإنتاج النفطي وزيادة حركة الاعمار فيها، التي انعكست على أحواله الاقتصادية التي أخذت تقفز قفزات متسارعة نحو التحسن. بيد أن كيفية تمكن محاسب مغترب دون أي رأسمال من تكوين شركة خاصة به في غضون سنوات قليلة والدخول في مناقصات مشاريع تمثّل ضرورة حيوية بالنسبة للمملكة، تبقى غير موثقة وموضع تساؤل عن الكيفية التي تمت بها. لقد كانت المملكة العربية السعودية في تلك الحقبة تعيش مرحلة البناء والتحول الكبرى إذ حقّقت العائلات السعودية الكبرى ثرواتها من جرّاء عملها في قطاع التجارة والصناعة والمقاولات خلال المدة 1960 –1975.

على الرغم من إن تلك الحقبة كانت الأمثل لرجال الأعمال السعوديين للمساهمة بمشاريع البناء الكبرى في وطنهم وتحقيق ثروات كبيرة، غير أن ذلك الوضع لم يكن ليصحّ بالنسبة لشركة مقاولات أجنبية، لأن التشريع في المملكة العربية السعودية كان لا يعطي الحق للشركات الأجنبية بالعمل في المملكة إلا من خلال شريك سعودي

---

(1) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج1، ص40–41.

(2) خالد أحمد التقي، المصدر السابق، ص43

يملك الأغلبية في رأسمال الشركة وحق القرار فيها يعود له[1]. وقد بلغ عدد العمال الأجانب العاملين في السعودية أعداداً كبيرة وصلت الملايين فالخبير البريطاني والمدير اللبناني والعامل المصري وسائق التاكسي القادم من جنوب شرق أسيا كانوا يهيمنون على ساحة العمل في السعودية. والأجنبي بحاجة إلى إقامة تتيح له العمل في المملكة، والمواطن السعودي هو كفيله للحصول على هذه الإقامة ويتحكّم بنشاطاته وأعماله إلى حدّ كبير[2]. وقد عبّر بعض اللبنانيين ممن عاشوا في السعودية مدة طويلة أو حتى بعض الذين ولدوا فيها، عن استيائهم من تصنيفهم في الدرجة الثانية حين مقارنتهم بالمواطن السعودي، ممّا يجعل من الخليج العربي أكثر صعوبة على اغتراب اللبنانيين للعيش هناك، في حين إن المستقبل المهني لهم في الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، أوربا أو أفريقيا أكثر سهولة. فاكتساب ثقة الكفيل السعودي والولاء لشخصه يأتيان في المرتبة الأولى بالنسبة للأجنبي قبل خبرته العملية وكفاءته العملية. وبالرغم من هذه القيود العملية، فإن طريق رفيق الحريري لم يتوقف عندها خلال السنوات التي كانت المملكة تنشئ فيها البنى التحتية والطرق والمطارات والمدارس والمجمّعات السكنية في محاولة اللحاق بركب القرن العشرين[3].

وفي ظل هذه الظروف تطور عمل الحريري الذي بدأ على طريقة "الخطوة – خطوة" فبدأ بالتعليم، تعليم الطلاب الدروس الخصوصية في أوقات الفراغ، وبعد نهاية الدوام اليومي كان يعمل في مكتب للمحاسبة، ثم انتقل إلى الرياض ليعمل مديراً لمكتب للمحاسبة، وتعرف على الناس والأسواق والعالم والمصارف، وما إلى ذلك، ثم عمل في شركة للمقاولات وصاحبها فلسطيني الجنسية هو (زين مياسي) الذي عمل

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص28

([2]) لمزيد من التفاصيل حول الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي ينظر: فتحي عباس الجبوري، واحمد صالح عبوش، تاريخ الخليج العربي، عمان، دار الفكر، ط1، 2010، ص175– 176؛ نادر قرجاني، الهجرة إلى النفط– الأبعاد والآثار، بيروت، 1983، ص23

([3]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج1، ص40

معه مدة خمس سنوات وتعلم الخبرة وأسرار المهنة منه فضلاً عن خبرته في الشؤون التجارية[1].

وبعد ذلك، أنشأ شركة خاصة به سماها "سيكونست CICONEST" وكان ذلك عام 1969، كانت الشركة تعنى ببعض المشاريع الصغيرة في البناء والاشغال العامة إلا أن الشركة عانت ما عانت عندما اندلعت الحرب في تشرين الأول 1973 مع الكيان الصهيوني[2]، وحصول تقلب في الأسعار، وغير ذلك فقد عانت الشركة من صعوبات أدت إلى تراكم الديون عليها، إلا أن الشركة نهضت من جديد وعادت واستمرت بالعمل وحقق الحريري أول مليون دولار في حياته في العام 1974[3].

وهذا ما مكّن رفيق الحريري من بناء شركة مقاولات كبرى خلال العشر سنوات القادمة وحصل من خلالها على نسبة من مشاريع البناء الكبرى في المملكة حقّق من خلالها مئات الملايين من الدولارات، ممّا فتح له مجال الاستثمار في قطاعات أخرى من الأعمال شملت قطاع الاتصالات والمصارف والتأمين، غير أن امتلاكه لشركة المقاولات الفرنسية "أوجيه Oger"[4] فتح له الباب واسعاً للانطلاق عالمياً كما سنرى[5].

---

[1]، خالد أحمد التقي ، المصدر السابق، ص44-45.

([2]) لمزيد من التفاصيل حول حرب 1973، ينظر: د. ك. باليت؛ الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، العودة إلى سيناء، ترجمة طلال الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص52.

(3) René Naba، Rafic Hariri – un home daffaires premier minister،lharmattn،1999، p.16 ؛ كمال ديب، أمراء الحرب، ص522.

([4]) وهي شركة فرنسية تعمل في مجال البناء والهندسة المدنية كانت تعاني من مشاكل مالية والتي أتفق معها الحريري لتنفيذ أول مشاريعه في السعودية. للتفاصيل ينظر: عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج1، ص28.

([5]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص22

خامساً: تنامي وبروز شخصية الحريري

غـادر الكثيـر مـن اللبنـانيين مـن أربـاب العمـل والمهنيـين إلـى خـارج الـبلاد فـي أعقـاب الحـرب الأهليـة[1] التـي انـدلعت عـام 1975[2]، وقـد تركـوا حـرب التـدمير والاستنزاف وهم يتساءلون عن مستقبل بلادهم. فقد طغى شعور من التشاؤم، وتجمع اللبنانيون من الطوائف والانتماءات المختلفة وعلى خلاف ما حدث في لبنان نفسه، لتعزية بعضهم بعضاً والحديث عن الأمل بالنسبة إلى المستقبل[3].

ذهبـت إلـى فرنسـا، وخاصـة بـاريس، جاليـة لبنانيـة كبيـرة مكونـة أساسـاً مـن المهنيـين، ومـنهم المحـامون والأطبـاء والمهندسـون والتجّـار وأسـاتذة الجامعـات

(1) بلغـت خسـائر لبنـان خـلال الحـرب الأهليـة التـي اسـتمرت مـن عـام 1975-1989 حـوالي 144الف شخص وجرح أكثر من 184 ألف شخص منهم 13 ألف أصيبوا بعوق دائم وشردت حالي 90الف عائلة من منازلها والحق ب45 ألف منزل دمار وتحولت 71 بلدة وقرية إلى دمار وهاجر حوالي 800الف لبناني إلى خارج البلاد هرباً من الحرب وويلاتها كما تضررت شبكة الكهرباء والهاتف والماء وقدرت خسائر لبنان المادية بحوالي 18بليون دولار وكان بحاجة إلى 5 بلايين دولار لإصـلاح البنـى التحتيـة. للتفاصـيل ينظـر: عبـد الـرؤوف سـنو، المصـدر السـابق، ص733

(2) الحرب الأهلية: هي الحرب التي اندلعت أثر حادثة عين الرمانة في 13/ نيسان/ 1975، واستمرت ما يقارب الخمسة عشر عاماً. لمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع الحرب ينظر: أنطـوان خـوري، حـوادث لبنـان، بيـروت، دار الأبجديـة، 1976؛ علـى محمـد الأغـا، الاتجاهـات السياسية في لبنان، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة 1991

(3) مروان اسكندر، الدور الضـائع- لبنـان وتحـديات القرن الحـادي والعشرين، بيروت، رياض الريس للنشر، 2000، ص41

والمصرفيون ورجال الأعمال. ومع حلول ربيع عام 1978 بدأ الحديث يتداول عن بروز شخصية مالية كبيرة وهو رفيق الحريري[1].

كانت فرص الأعمال في منطقة الخليج تشهد توسعاً بوتيرة عالية. فقد ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات لم تبلغها من قبل حيث بلغ سعر البرميل 35 دولاراً بدلاً من 11 دولاراً في عام 1973، و18 دولاراً عام 1975. وحصل ارتفاع أسعار النفط نتيجة إضراب عمال النفط الإيرانيين ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الإيراني من 6 ملايين برميل في اليوم إلى مليوني برميل فقط. إذ بدأ الإضراب في صيف عام 1978 واستمر حتى شباط 1979 وأطاح بالشاه وتولى الخميني[2] مسؤولية إدارة شؤون البلاد. وفي تلك المرحلة تحولت إيران إلى دولة دينية، وخضعت لحكم رجال الدين. وأصدر الخميني قراراً يقضي بأن لا يتجاوز إنتاج النفط مليوني برميل في اليوم. لذلك، فإن تعويض النقص على المدى القريب كان أمراً مستبعداً. فارتفعت أسعار النفط وكذلك عائدات الدول المنتجة[3].

حلّ جو من النشاط المحموم في السعودية لمدة امتدت من أواخر عام 1977 إلى منتصف عام 1982 إذ بلغ الإنفاق على المشروعات الضخمة أرقاماً عالية جداً. وكان هناك نقص في الكوادر المهنية ولم تكن المشروعات تنجز في مواعيدها

([1]) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان– تفكك الدولة وتصدع المجتمع، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص684

([2]) الخميني: هو روح الله مصطفى الموسوي ولد عام 1902 عاش مدة طويلة في المنفى، تولى قيادة البلاد عام 1979 في ظروف داخلية ودولية صعبة.. ينظر: توفيق علوية، الوجيز من سيرة الأمام الخميني، بيروت، مؤسسة الهدى الإسلامية، 2008.

([3]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، بيروت، دار الساقي، 2007، ص42

ولذلك كانت المكافآت الممنوحة على أساس القدرة على سرعة الإنجاز ضخمة. وبرز الحريري بطريقة غير متوقعة وبصورة لافتة للأنظار في عام 1977 [1].

أدّت تلك الزيادة إلى حدوث ازدهار في المملكة العربية السعودية التي أصبح اقتصادها الأسرع نمواً في العالم واستخدمت الأرباح النفطية لتمويل سلسلة من برامج التطور التي رصدت لها بلايين الدولارات لذلك بدأت أوضاع الحريري بالازدهار منذ عام 1976 عندما أصبح شريكاً لناصر رشيد[2]، وكانت أولى ثمرات ذلك التعاون والشراكة بين الطرفين بناء ثلاث مجمعات فخمة في الرياض لحرم الملك خالد بن عبد العزيز وكانت أرباح المشروع كبيرة مكنت الحريري من الخروج من الأزمة التي كان يعاني منها وتسديد كل ديونه السابقة وكان هذا المشروع بداية لمشاريع أكبر نفذها الحريري لمصلحة العائلة المالكة السعودية[3].

في أواخر عام 1976 حصل شريك الحريري ناصر رشيد، على عقد لبناء فندق ضخم في مدينة الطائف أحتوى على قاعات للمؤتمرات ينبغي إنجازه خلال عشرة أشهر. إذ كان السعوديون يعدّون لمؤتمر مهم في تشرين الثاني عام 1978 في الطائف العاصمة الصيفية الجبلية الجميلة، التي لم يكن فيها فندق فخم يحوي قاعات للمؤتمرات وأن الملك يأمل افتتاحه بنفسه مع بدء أعمال القمة الإسلامية التي كان من المقرر أن تعقد في الطائف وهذا ألأمر تطلب سرعة الانجاز ضمن المدة المحددة التي أرادها الملك[4].

([1]) مروان أسكندر، الدور الضائع، ص45

([2]) رجل الأعمال الفلسطيني الناجح في مجال البناء وكان يتمتع بعلاقات واسعة مع العائلة المالكة السعودية والذي شاركه الحريري في بداية عمله في السعودية، للتفاصيل ينظر عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ص28

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص52

([4]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص42

تعهد الحريري بإنجاز شروط العقد وزار لهذا الغرض باريس لتأمين قرض لرأسمال تشغيل المشروع، وإشراك شركة فرنسية في ذلك العقد من دون النظر إلى التكلفة، والتركيز على إنجاز العقد خلال المدة المحددة لأنه سيحظى برضا واستحسان العائلة المالكة وذلك يفتح أمامه آفاق غير محدودة من الفرص[1].

وفي أثناء وجوده في باريس تعرّف الحريري على جوزيف عبده الخوري[2]وهو مصرفي لبناني، وقد أعجب المصرفي بالحريري وقبل دعم جهوده من خلال توفير الضمانات المصرفية اللازمة وتوفير رأسمال التشغيل كما أتصل الحريري في باريس بشركة بناء فرنسية تعاني من مشكلات مالية تدعى "أوجيه Oger" واقترح عليها تنفيذ المشروع البالغة قيمته 100مليون دولار وقد وافقت الشركة على الصفقة التي عدتها الفرصة الأخيرة لإنقاذ الشركة من مشكلاتها المالية[3].

أنجز الفندق قبل أسبوع من موعده المحدد. وكان ذلك نقطة تحول في حياة الحريري وتعبيراً عن أمتنان الملك عن ذلك العمل، قام الملك بخطوة نادرة بمنح الحريري شرف الحصول على الجنسية السعودية وأوكل إليه المزيد من مشاريع البناء كما حظي بدعم وصداقة ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز[4] (1923- 2005) الذي تولى الحكم في عام 1980، كان ذلك دافعاً لرفيق الحريري إلى تأسيس شركة جديدة في عام 1978 سميت سعودي أوجيه"Saudi-Oger" لتنفيذ مشاريع بناء

---

(1) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص 42.

(2) وهو مصرفي لبناني نشط يملك بنك البحر المتوسط في لبنان كان قد بدأ عمله في باريس ساعد الحريري في بداية حياته. للتفاصيل ينظر : علي غزاوي، تحليل دور لبنان كوسيط مالي ودولي، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998. ص121

(3) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص44

(4) وهو الملك السعودي الذي تولى العرش في المملكة العربية السعودية في المدة 1980- 2005 وكانت تربطه علاقة مميزة مع الرئيس رفيق الحريري منذ أن كان يعمل في السعودية. للتفاصيل ينظر:WWW. Ar . Wikipedia. org

جديدة شراكةً مع أصدقائه الفرنسيين أصحاب شركة أوجيه، إلا أن الحريري تمكن من شـراء أسـهم شـركائه الفرنسـيين فـي الشـركة عـام 1979 ليشـكل شـركة "أوجيـه الدوليـة"Oger International" التـي جمـع من خلالها ثروة ضخمة في مدة قصيرة وبصورة مذهلة[1].

ومنذ ذلك الوقت بدأت الأسرة المالكة السعودية تعتمد على الحريري في إنجاز أعمال التشييد والبناء لمعظم الشخصيات البارزة من أفرادها، ويقدر حجم الأعمال التي أنجزت أو العقود التي تولاها الحريري في المدة ما بين عام 1977 و1982 بما يزيد على 10 بلايين دولار، ولم تقتصر أعماله على عقود البناء فقط، بل شملت أيضاً التأثيث وتنسيق الحدائق، والصيانة، كما تضمّنت الأعمال إنجاز مشروع قصر المؤتمرات بمواصفات رفيعة للغاية في دمشق، وقد سدّد السعوديون نفقات هذا المشروع بعدما حثهم الحريري على ذلك، وهو الذي بات منذ أوائل الثمانينات، يشارك السعوديين جهودهم في التوسّط بين الأطراف اللبنانية المتنازعة. وكان راغباً في عقد صلة وثيقة مع النظام السوري، لاسيما أن القوات السورية ظلّت تسيطر على معظم الأراضي اللبنانية منذ عام 1976[2].

انتقل الحريري خلال المدة مابين (1977 و1982) من الحاجة إلى البحبوحة ومن وضعه كشخص غير معروف إلى أحد الأشخاص الأكثر ثراءً في العالم فأصبح بليونيراً على رأس إمبراطورية أعمال تمتد في المصارف وشركات البناء إلى الصناعات الخفيفة والنشر كما أصبح في وضع صار يحظى فيه بثقة الأسرة المالكة السعودية، ليس في مجال تنفيذ المشاريع فحسب بل في القيام بدور المبعوث السرّي أو العلني بشأن الأزمة اللبنانية[3]. فبينما كان الحريري يبني ثروته في السعودية في

([1]) خالد التقي، توماس شيللين، المصدر السابق، ص46 ؛ كمال ديب، أمراء الحرب ص523

([2]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص21 ؛ جمال سعد نوفان، التدخل السوري في لبنان عام 1976، بحث غير منشور.

([3]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص685

النصف الثاني من السبعينات كان لبنان ينهار تحت وطأة نزاع مرير ودموي كلفه آلاف الأرواح ودمر البنية التحتية للبلد لهذا عمل الحريري على أثارة الانتباه لمشكلات بلده والتركيز عليها لذلك أتقدت طموحاته السياسية من جديد لإنقاذ لبنان مما يعاني وقد اتخذت تلك التوجهات الجوانب الإنسانية لاسيما بعد تحقيقه ثروة طائلة خلال مدة وجيزة من الزمن، فكشف الحريري عن طبيعته الحقيقية التي تتصف بالكرم والبساطة، فقد أعاد بناء مدرسته القديمة في صيدا التي أصابها الإهمال والتدهور. وفي ذات الوقت شرع في توفير المنح الدراسية للطلاب المحتاجين من خلال مؤسسة تديرها شقيقته بهية سميت بدايةً المعهد الإسلامي للثقافة والتعليم العالي وهي مؤسسة تقدم القروض لطلاب الجامعات اللبنانية لتسديد تكاليف التعليم وذلك في عام 1979 وقد أستبدل أسم المعهد إلى مؤسسة الحريري في عام 1984 التي أصبحت تقدم المساعدات لحوالي 35 ألف طالب في الجامعات اللبنانية[1].

كما شرع الحريري ببناء مجمع تربوي ومهني بقيمة 150 مليون دولار وعلى مساحة مليوني متر مربع بالقرب من مدينة كفر فالوس[2] وهو مجمع يضم مستشفى تعليمي وجامعة ومدارس وكان الحريري يهدف من هذا المشروع أن يجعله مكاناً لصهر ديانات الشعب اللبناني حيث يمكن الطلاب من مختلف أنحاء البلد بالتعلم والتفاعل مع بعضهم البعض في بيئة غير طائفية، كما امتلك الحريري أراضي زراعية ذات مساحات واسعة لإشغال والده بالزراعة التي كان يحبها[3].

([1]) نزيه شلالا، المصدر السابق، ص19

([2]) تقع كفر فالوس في منطقة وسطى بين صيدا عاصمة الجنوب وجزين أكبر تجمع سياحي فيه وعلى بعد كيلو مترات قليلة من مخيم عين الحلوة. وقريبة من الحدود الإسرائيلية للتفاصيل ينظر: لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر للبنان، بيروت، دار المشرق، 1986، ص224.

[3] جورج فرشخ، الفضل شلق، تجربتي مع الحريري، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص48

لم يكد لبنان يستجمع قواه بعد انتهاء الحرب الأهلية التي امتدت لسنوات خربت كل شي وشهد تطوراً جديداً وهو الاجتياح (الإسرائيلي)[1] الذي قاده "أيريل شارون" في 6حزيران 1982 من أجل تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية[2] وإخراج الجيش السوري بالقوة[3] وتسليم رئاسة الجمهورية إلى "بشير جميل[4]" مقابل توقيعه على معاهدة سلام مع (إسرائيل) لضمان حدودها الشمالية وقد انتهزت (إسرائيل) مقتل أحد دبلوماسييها في لندن لتبرير هجومها على لبنان وكان لتفوقها عدداً وعدة أثر في هزيمة معظم وحدات منظمة التحرير الفلسطينية مما مكن القوات الإسرائيلية من الدخول في 13حزيران إلى بيروت ومحاصرتها بالكامل كما تعرضت مدينة صيدا لأضرار كبيرة إذ قتل ألاف الأشخاص ودمرت المنازل، وفي ظل تلك الظروف أراد الحريري أن يقدم المساعدات الإنسانية لأبناء بلدته المحاصرة وتخفيف الضغط على

([1]) حول الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982 ينظر: ثيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب– من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ترجمة موريس صليبة، باريس، مركز الدراسات العربي– الأوربي، 1993، ص285.

([2]) كان في لبنان الآلاف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية المسلمين الذين دخلوا لبنان واتخذوها مقراً لهم ولعملياتهم ضد العدو الإسرائيلي يساعدهم في ذلك وجود عدد كبير من الفلسطينيين يقدرون بـ400 ألف شخص وذلك عام 1975. ينظر: محمد علي الخالدي، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص9

([3]) تدخلت سوريا عسكرياً في لبنان في 31 أيار 1976 بعد حصولها على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس اللبناني سليمان فرنجية من أجل إنهاء الحرب الأهلية ثم أصبح الوجود السوري شرعيا من قبل جامعة الدول العربية في أطار قوات الردع العربية التي تألفت من 30 ألف جندي لمساعدة الحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها على البلد. للتفاصيل ينظر: عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص145

([4]) بشير جميل: سياسي لبناني من الطائفة المارونية، أبن بيار جميل مؤسس ورئيس حزب الكتائب، ولد عام 1949 برز في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 كقائد للقوات اللبنانية أنتخب رئيساً للجمهورية في 23/ 8/ 1982 اغتيل يوم 9/14 في العام نفسه بتفجير مقر حزب الكتائب. للتفاصيل ينظر: جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، ص233

بيروت الغربية المحاصرة مستفيداً من إمكانياته المادية واللوجستية حتى أصبح منزله في صيداً ملجأ للناس المشردين نتيجة الغزو (الإسرائيلي) وفي هذا الصدد أشار سعد الحريري الذي كان في صيدا مع أخوته وعمتهم يقيمون في منزلهم الجديد عندما حصل الغزو"أعتدنا أن يكون هناك حوالي 1500 شخص يقيمون معنا"[1].

بذل الشيخ الحريري جهوداً كبيرة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للبنانيين واستخدم كل علاقاته مع الكثير من مسؤولي الدول لإقناع الإسرائيليين بالسماح بإدخال المساعدات المادية والعينية للسكان إذ أشترى 700 طن من مواد الإغاثة من الأغذية والبطانيات وحملها على ظهر سفينة انطلقت من قبرص إلى صيدا ولكن الإسرائيليين رفضوا السماح لها بالدخول فأتصل الحريري بممثل لبنان في الأمم المتحدة من أجل أقناع الأمين العام للأمم المتحدة"كورت فولد هايم"[2] برفع علم الأمم المتحدة على السفينة من أجل سماح الإسرائيليين بإفراغ حمولتها في صيداً عند ذلك سمح لها بإنزال المساعدات التي كانت تحملها[3].

وفي 15 أب 1982 انتهى حصار بيروت بإجلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس بحماية القوة متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة[4] وهناك بدأ مشروع شارون الثاني بانتخاب بشير جميل رئيساً للبنان وأعتقد الحريري أن

([1]) عدنان السيد حسين، الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتسويق، 1998، ص138

([2]) كورت فالدهايم ولد في سانكت أندرا في 21 كانون ألأول 1918 وتوفي 14 كانون الثاني 2007 كان دبلوماسياً وسياسياً ورئيس النمسا من عام 1986 حتى عام 1992 وأيضاً أميناً عاماً للأمم المتحدة من عام 1972 إلى عام 1981. تخرج من جامعة فيينا بحصوله على درجة الدكتوراه في فلسفة التشريع في عام 1944. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص51

([4]) حول خروج منظمة التحرير ينظر: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى أتفاق الطائف، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2008 ، ص376

انتخابه بإرادة إسرائيلية معناه استمرار العنف في لبنان لذلك فضل تمديد ولاية الرئيس إلياس سركيس[1] وتشكيل حكومة وطنية إلا أن ما أراده الإسرائيليون هو الذي حصل إذ أنتخب بشير جميل رئيساً في 23 أب 1982[2]. إلا أن طموحاتهم خابت عندما قتل بشير جميل في 14 أيلول من العام نفسه بقنبلة زرعها وفجرها ناشط لبناني موالي لسوريا وفي ذلك الوقت شعر أيريل شارون أن كل طموحات إسرائيل في لبنان ذهبت أدراج الرياح[3]. لذلك بدأت بالانسحاب باتجاه بيروت الغربية برفقة المليشيات التي كانت توالي بشير الجميل وهناك هاجموا بأوامر من شارون مخيمي صبراً وشاتيلا الفلسطينيين ليقوموا بأبشع مجزرة عرفها العالم آنذاك بحق الفلسطينيين المقيمين في هذين المخيمين وراح ضحيتها زهاء 1300 قتيل من سكان المخيم[4].

أنتخب أمين الجميل شقيق بشير الأكبر رئيساً للجمهورية في 23 تشرين الأول 1982 وبدأت الأمور تظهر نوعاً من الاستقرار الذي شهده لبنان فيما بعد لذلك عرض الحريري خدماته على الرئيس الجديد من أجل إزالة المخلفات والأنقاض التي سببتها الحرب الأهلية ومن ثم الغزو (الإسرائيلي) للمدينة إذ كان الوسط التجاري لبيروت قد تحوّل إلى منطقةً يسودها الدمار، وملأ بالأوساخ والحيوانات السائبة، والمهجرين، والمخلفات، ومياه الصرف الصحي. وكان العبور من بيروت الشرقية (المنطقة المسيحية) إلى بيروت الغربية (المنطقة الإسلامية) مروراً بوسط المدينة، لا يستغرق عادةً أكثر من خمس دقائق قبل الأحداث إلا أن الظروف فيما بعد حتمت

([1]) ولد في 1942/7/2 في الشبانية، تولى الرئاسة للمدة 1976-1982 شغل منصب حاكم مصرف لبنان لمدة تسع سنوات بدأت من عام 1986. للتفاصيل ينظر: www. Presidency. Lb.

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص327

([3]) من الجدير بالذكر أن اغتيال بشير الجميل قد أحبط مشروع حل الأزمة اللبنانية ومشروع حل أزمة الشرق الأوسط. لمزيد من التفاصيل عن اغتيال بشير الجميل ينظر: مي كحالة، جان عبيد، رئاسيات لبنان 1988، ط7، بيروت، دار النهار للنشر 1988، ص9

([4]) على سليمان المقداد، المصدر السابق، ص188

على كل من يحتاج إلى التحرك والانتقال لظروف طارئة عبر المنطقتين، أن يتحمل ساعات وبمساعدة خبراء مع توفير حماية لقطع تلك المسافة القصيرة وكان كثير من اللبنانيين ممن كان لديهم أعمال طارئة في الجانب الآخر من بيروت غالباً ما كانوا ينتقلون عبر البحر إلى قبرص بالقوارب قاصدين وجهتهم، وهم يواجهون يوماً عصيباً ومكلفاً لا يحتاج كل هذا العناء لولا وجود المتاريس والشوارع المليئة بالألغام[1].

سادساً: بدايات النشاط السياسي للشيخ رفيق الحريري

إن التطورات المأساوية في لبنان كانت سببا في جذب الحريري إلى قلب دوّامة السياسة الداخلية. فبعد عام 1965 عندما انتقل إلى المملكة العربية السعودية للعمل، كان الحريري من المتحمّسين للقومية العربية. ولكونه شاباً صغيراً متزوجاً حديثاً وذا مسؤوليات أسرية منها رعاية طفلين صغيرين ووالد ووالدة مسنّين، فقد تفادى الحريري المشاركة في أي عمل سياسي داخل المملكة العربية السعودية، لاسيما وأن الوضع كان حساساً جداً إذ كانت علاقة جمال عبد الناصر سيئة مع المملكة العربية لأنه كان يدعو إلى الإطاحة بالأسرة الحاكمة في السعودية[2].

وعند بلوغه الثامنة والثلاثين من العمر اكتسب نوعاً من صبر الحكماء، إذ كان يرى أن التطور لا يمكن أن يحدث إلا بخطى منتظمة وفي بيئة سلمية. بعد أن دمر القتال قلب بيروت وحطّم روح التفاؤل لدى المثقفين من الشعب اللبناني[3]. وحفزه في ذلك الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان لدخوله عالم السياسة فعلى أثر انهيار المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التي جرت في 28 كانون الأول 1982 وفشلت إدارة الرئيس

([1]) حازم صاغية، تعريب الكتائب اللبنانية الحزب،والسلطة، والخوف،بيروت، دار الجديد، 1991، ص94

([2]) شوكت أشتي، المصدر السابق، ص58

([3]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص649

الأمريكي (رونالد ريغن)[1] في التوفيق بين وجهات نظر الطرفين لاسيما بعد انهيار الترتيبات التي رعتها الولايات المتحدة مع (إسرائيل) في 17 أيار 1983[2] عندما أضافت (إسرائيل) للاتفاق بنداً بعدم الانسحاب من لبنان إلا بعد انسحاب الجيش السوري ورفض الرئيس حافظ الأسد[3] ذلك الأمر مما دعا سوريا إلى حشد جهود حلفائها اللبنانيين للوقوف إلى جانبها مما أدى إلى اندلاع قتال عنيف في منطقة الشوف الشمالي بين المليشيات المسيحية والدرزية مما دعا الملك فهد بن عبد العزيز للتدخل في الأمر وعين رفيق الحريري مبعوثاً شخصياً له في لبنان وبتسلمه هذا المنصب بدأ دور الحريري في لبنان بالتحول من البناء إلى التوسط بين الأحزاب المتقاتلة وكان أول عمل له في مهمته الجديدة هو رعايته وقفاً لإطلاق النار حول مطار بيروت الدولي بعد أن أجبر القصف المدفعي بين الفئات المتقاتلة في الجبال المشرفة على المطار إلى أقفال مدارج الطائرات[4].

وفي نهاية أب 1983 أبدت (إسرائيل) استعدادها للانسحاب من منطقة الشوف باتجاه صيدا مما أدى إلى حدوث فراغ أمني في تلك المنطقة شغلته المليشيات

([1]) رونالد ريغن: سياسي أمريكي ولد عام 1911، من أركان الحزب الجمهوري، فاز في الانتخابات الأمريكية وأصبح رئيساً للولايات المتحدة لدورتين. رئيس الجمهورية 1981-1988 عرف بنزعته اليمينية وبعدائه للشيوعية. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) أتفاق 17 أيار 1983: أتفاق بين (إسرائيل) ولبنان سعت الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة بين الطرفين، وتكون من(12) مادة وخرائط وعدة ملاحق. للتفاصيل ينظر: عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، 1989، ص180

([3]) ولد في مدينة اللاذقية في 6 تشرين ألأول عام 1930 تخرج برتبة ملازم طيار عام 1955 تولى منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الدفاع في 21 تشرين الأول1970، وفي 12 آذار 1971 أصبح رئيسًا للجمهورية العربية السورية أستمر على سدة رئاسة سوريا حتى وفاته في10 حزيران2000 . للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([4]) خالد احمد التقي، توماس شيللين، المصدر السابق، ص54

الدرزية التابعة لوليد جنبلاط[1] والقوات المسيحية اللبنانية لذلك عمل الحريري على التوسط بين الرئيس أمين الجميل ووليد جنبلاط فرتب لقاء الرجلين ورعاه بنفسه في العاصمة الفرنسية باريس في تشرين الأول 1983 إلا أن اللقاء فشل ولم يتوصل الفرقاء إلى نتيجة مما دعا قوات الطرفين إلى الاقتتال بشكل دموي وعنيف[2].

لم يتمكن الجيش اللبناني من أن يحل محل القوات الإسرائيلية في الشوف واصطدمت هناك المليشيات المسيحية بالمليشيات الدرزية المدعومة بالمليشيات الشيعية محدثة معارك طاحنة أطلق عليها اسم حرب الجبل[3] استولت على أثرها القوات الدرزية على هذه المنطقة وهجرت المسيحيين إلى العاصمة بيروت[4]، الأمر الذي دعا الحريري إلى مناشدة الملك فهد للتدخل من جديد لمساعدته في إيجاد حل للحرب والفوضى التي شهدها لبنان فعين الملك فهد الأمير بندر بن سلطان[5] مبعوثاً شخصياً له في لبنان إلى جانب رفيق الحريري وقد أدى الرجلان جهوداً كبيره لوقف إطلاق النار فبعد مفاوضات عديدة ورحلات بين بيروت ودمشق تمكنا من التوصل

([1]) وليد جنبلاط ابن الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، ولد عام 1949، خلف أباه في رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي بعد اغتياله عام 1977 قاد حرب الجبل ضد مسيحيي لبنان بدعم سوري وفلسطيني وانتصر فيها. للتفاصيل ينظر: سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط(العراق– سوريا– لبنان– فلسطين– الأردن). سياسة تاريخ وجغرافيا مذاهب وطوائف قادة فكر، بيروت، دار الجبل، 1998، ص110؛ فتحي عباس خلف الجبوري، الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني ودوره السياسي 1949–1975، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007، ص46.

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص341

([3]) لمزيد من الإطلاع حول حرب الجبل ينظر: جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في حرب الجبل، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، ص239

([4]) وليد فارس، القومية العربية المسيحية اللبنانية، لندن، 1995، ص147

([5]) الأمير بندر بن سلطان: هو نجل الأمير سلطان وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية والذي عمل سفيرا للمملكة في واشنطن وكان صاحب دور بارز وموفد الملك إلى لبنان لحل الأزمة وأنها الحرب اللبنانية. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

إلى أتفاق لوقف أطلاق النار في جبل الشوف بالاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية برعاية سعودية[1].

وجد الحريري نفسه وحيداً في وسط هذه الفوضى على أثر مغادرة الأمير بندر بن سلطان إلى واشنطن لتولي منصب سفير السعودية هناك فكان على الحريري أن يقنع الأطراف اللبنانية المتنازعة بالجلوس على طاولة المفاوضات وبعد أخذ ورد تمكن من أقناع الجميع بعقد المؤتمر في جنيف وتولى هو مهمة ترتيب كافة شؤون السفر والسكن وكل الترتيبات الأخرى[2].

عقد المؤتمر في 31 تشرين الأول 1983 في وسط أجواء من التوتر وعدم الثقة وكان الجميع يدرك أن الحريري هو صوت الملك فهد والمتحدث باسمه وقد بذل الحريري في المؤتمر جهوداً كبيرة وأثبت أنه مفاوض ممتاز لا يكل ولا يمل وعلى مدار أربعة وعشرين ساعة كان ينتقل من شخص إلى أخر ومن غرفة إلى أخرى محاولاً أقناع مختلف الشركاء في الوطن بالتخلي عن مصالحهم الشخصية ومراعاة مصلحة الوطن أولاً وقبل كل شيء. وبعد خمسة أيام من المفاوضات تعهد الرئيس أمين الجميل بإيجاد صيغة جديدة لانسحاب (إسرائيل) مقابل اعتراف معارضيه برئاسته[3].

لقد كان الانسحاب الأمريكي من لبنان دافعاً للحريري لبذل الجهود من جديد لإيجاد مخرج للأزمة اللبنانية عندما التقى الرئيس حافظ الأسد بالرئيس اللبناني أمين الجميل[4] في دمشق في 29 شباط 1984 وهناك وعد الرئيس الجميل بإلغاء أتفاق

([1]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص684

([2]) وليد فارس، المصدر السابق، ص151

([3]) عبد الرؤوف سنو، ص685

([4]) ولد عام 1942 حائز على الحقوق من جامعة القديس يوسف ورئيس حزب الكتائب اللبنانية أنتخب نائباً لأول مرة عام 1970 عن دائرة المتن الشمالي تولى الرئاسة 1982- 1988

17 أيار مقابل دعم سوريا لرئاسته وقد سوغ أمين الجميل إلغاء الاتفاق بأنه شكل العقبة الرئيسية أمام المصالحة الوطنية في البلاد[1]. وقد استغل الحريري هذا التفاهم فصاغ هو وأيلي سالم وزير الخارجية اللبنانية وثيقة تلغي أتفاق 17 أيار وبالصيغة التي ترضي سوريا وقد قام الحريري بجولات بين بيروت ودمشق للتشاور مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري الذي كان مسؤولاً عن ملف لبنان الذي أقنعه بالاتفاق الجديد وفي لبنان أقنع الجميل بالتوقيع على وثيقة الاتفاق التي أراد أن يحملها إلى دمشق بسرعة ليوقع عليها الأسد فأتصل بالسفير الأمريكي في بيروت طالباً منه أن يعيره طائرة مروحيه للذهاب إلى دمشق لحمل الاتفاق للرئيس الأسد للتوقيع عليه بسرعة إلا أن السفير أخبره أن هذا الأمر ليس من صلاحياته وأن عليه الاتصال بمراجعه في واشنطن وهي التي تأمر الأسطول السادس بتخصيص الطائرة وهذا يتطلب إجراءات ووقت ليس بالقصير فأمتعض الحريري وعرض على السفير شراء ثلاث طائرات مروحية عسكرية أمريكية فوراً وطلب نقلها مع طاقمها إلى مطار بيروت وتعهد بدفع تكاليفها بالحال فاندهش السفير وقال له "أنت مجموعة رجال في رجل واحد"[2].

نجح الحريري وسر كثيراً بالاتفاق الذي وقع نتيجة تحكيمه في النزاع السوري اللبناني وإنهاء هذا الموضوع وكان عليه واجب أخر هو إنهاء النزاع الداخلي الذي كان لا يزال قائماً لذلك نظم مؤتمراً جديداً للمصالحة في لوزان في 12 آذار أي بعد سبعة أيام من إلغاء أتفاق 17 أيار ولكن المؤتمر فشل نتيجة تضارب الآراء وعدم قدرة الحريري على التوفيق بينهم بعد 12 يوماً من التشاور فما كان من الحريري إلا

للتفاصيل ينظر: شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية 1926- 2007 وقائع ووثائق وصور، بيروت، شركة المطبوعات، د.ن، ص85.

([1]) أمين الجميل، الرهان الكبير، بيروت، دار النهار للنشر، 1988، ص235

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص45

الذهاب إلى غرفته تاركاً الأطراف المتنازعة[1] تتناقش وفي غرفته جلس باكياً بشده ولما سأله أحد الصحفيين الذي لحق به إلى الغرفة عن سبب بكائه أجابه"ماذا يفعل هؤلاء الناس إلا يدركون أنهم يدمرون البلد ماذا دهى هؤلاء الناس"[2].

يبدو أن الحريري قد أدرك أن اللبنانيين لم يكونوا على استعداد لإنهاء الحرب وان نيته بإنهائها كانت تجابه بمصالح شخصية للساسة اللبنانيين المتصارعين فيما بينهم ومع ذلك فقد أثبتت المفاوضات التي جرت أن الحريري حضي باحترام جميع الأطراف لأفكاره المعقولة التي كان يقدمها كحلول للمشكلات العالقة التي أدرك أنه لا يمكن أجراء أي إصلاحات سياسية في البلاد ما لم تنتهِ الحرب الأهلية.

لم يستسلم الحريري لفشل هذه الجهود إذ كان يطلب من كل أصدقائه تزويده بكل فكرة يرونها مناسبة لحل الأزمة وكان يبحث على الدوام عن طرق لمعالجة المشكلة مستغلاً علاقاته الواسعة وأمواله الطائله التي أستغلها في التعاطي مع مشكلة لبنان وعلى هذا الأساس فأن الحريري سعى إلى صداقة إيلي حبيقة[3] الذي موله بمبلغ (400) ألف دولار في الشهر لدعم الاتفاق الثلاثي ثم أقنعه بالتحالف مع دمشق أسوة بوليد جنبلاط ونبيه بري وكان الحريري يقوم بنفسه بترتيب تبادل الرسائل بين حبيقه وعبد الحليم خدام وقد عمل على استضافة العديد من اللقاءات السرية في

([1]) كانت المليشيات اللبنانية الثلاثة الرئيسية هي القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقه وحركة أمل بقيادة نبيه بري والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط. ينظر: محمد نعمان عبد الغني، الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان 1970–1980، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011، ص225

([2]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص684

([3]) إيلي حبيقة: سياسي لبناني من طائفة الموارنة، ولد في بسكنتا في لبنان عام 1956 التحق بالقوات اللبنانية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، انتفض على سمير جعجع عام 1985 وتسلم رئاسة الهيئة التنفيذية للقوات وقع فيما بعد ما عرف بـ(الاتفاق الثلاثي). للتفاصيل ينظر: سعد سعدي، المصدر السابق، ص123–124

جزيرة كريت أو في منزله في باريس ملطفاً أجواء المفاوضات بملايين الدولارات[1] حتى أثمرت جهوده عن تقارب حبيقه من دمشق مما أدى إلى قيامه بإدارة سلسلة من المفاوضات بين الأطراف اللبنانية الثلاثة لإنهاء الحرب ونجح في وضع معظم نصوص الاتفاق في منزله وبخط يده حتى تمكن من أقناع الأطراف الثلاثة على توقيع الاتفاق الثلاثي في 28 كانون الأول 1984 لكن هذا الاتفاق أنهار بعد ثلاثة أسابيع عندما شعر عدد كبير من عناصر القوات اللبنانية بحزن عميق حيال ما اعتبروه خيانة حبيقه عندما أنظم للسوريين فأقصوه عن القيادة فأطاحوا بالاتفاق الثلاثي وهدموا كل ما بنى الحريري خلال أشهر من المفاوضات التي بذل فيها جهوداً كبيرة وتطلبت منه مبالغ طائلة جداً حاول فيها أقناع كل الأطراف على إنهاء الحرب[2].

يبدو أن انهيار الاتفاق الثلاثي كان خيبة أمل كبيرة للحريري الذي أصبح متمكناً من السياسة اللبنانية ملماً بكل تفاصيلها ودقائق أمورها التي أصبح من الصعب عليه أن يتركها على حالها فأصبحت بالنسبة إليه جزءاً كبيراً وهاما من حياته اليومية. ولكن السؤال المهم هنا ما الذي دفع الحريري إلى دخول عالم السياسة بالرغم من كونه رجلاً ثرياً ومقتدر وعالم السياسة اللبنانية عالم غير محمود العواقب وخطر حتى شبهه جوني عبده سفير لبنان في سويسرا "ببركة قذرة مملوءة بالبراز" فما الذي يدفع شخصاً مثل الحريري للسباحة فيها وهو غير مضطر لذلك.

يكمن ذلك في أيديولوجيته القومية العربية التي آمن بها وهو في سن مبكرة فضلاً عن كونه مسلماً ملتزماً دينياً وأن واجبه الديني يحتم عليه التدخل لإنهاء المشكلات التي يعاني منها البلد الذي ولد وترعرع فيه ولم ينسَ أبداً أصوله المتواضعة التي ظل يفتخر بها طيلة حياته فضلاً عن ذلك فأن الحريري كان يعتقد

([1]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص667

([2]) جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، بيروت، مكتبة بيسان، 1993، ص65

على ما يبدو أن للشعب اللبناني ديناً في عنقه وأن له حقاً في ماله وفيه شخصياً فينبغي أن يسخر كل إمكانياته لخدمة هذا الشعب فسخر المال أداة للمفاوضات حتى أصبحت الحقائب المليئة بالدولارات أكثر أقناعاً في بعض الأحيان وتؤدي في كثير من الأمور إلى نتائج أسرع من الحوار [1].

سابعاً: الشيخ الحريري ودوره في إزالة مخلفات الحرب في لبنان

بدأ رفيق الحريري دوره في إزالة مخلّفات الدمار في بيروت الناتجة عن الحرب الأهلية بين الفرقاء اللبنانيين، والمعارك بين الفلسطينيين والقوات السورية، ومن احتلال (إسرائيل) بيروت قرابة العشرة أسابيع، وقد أقنعت هذه الدعوات الحريري بتقديم يد المساعدة من خلال سعيه الحصول على مساندة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز. وقد حصل على دعمه لهذا المشروع، وعمل رفيق الحريري بجد لإزالة المخلّفات، وإعادة شبكات التيار الكهربائي، وإمدادات المياه، وتوفير القدرة على الاكتفاء الذاتي للعاصمة وفتح الطرق أمام السيارات والمارة كما كلف الحريري شركة أبحاث متخصصة بإجراء دراسة جدوى لوسط بيروت التجاري وإعداد الجداول اللازمة لإعادة الإعمار وقد شارك في هذا العمل العديد من المهندسين والقانونيين ومخططي المدن والاستشاريين في مختلف الميادين وقد أنهى هذا الفريق عمله عام 1984 [2].

بدأ مشروع الحريري الطموح الذي وضعه لإقامة مركز جامعي يضمّ مستشفى جديداً، ومركزاً للأبحاث الزراعية، ومعهداً للتمريض، وجامعة تكنولوجية، ومدرسة متوسطة وثانوية في كفر فالوس الواقعة على ملتقى طرق تؤدي إلى منطقة الشوف، والبقاع الغربي والنبطية في الجنوب. وتعاقد مع الجامعة الفرنسية الرائدة في لبنان لإدارة كليات الجامعة والمستشفى. كما اتفق مع الانترناشيونال كوليدج لإدارة المدرسة الثانوية، وكان المشروع قد أنجز على مساحة تزيد على مليون متر مربع، وقدرت

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص43

(2) جورج فرشخ، المصدر السابق، ص67

كلفته بحوالي مائة مليون دولار. وموّل الحريري المشروع، وحث معاونيه وأسرته على إنجازه في وقت قياسي.

أراد الحريري من هذا المشروع توفير أفضل الإمكانات التربوية لسكان بعض المناطق الإدارية في لبنان التي كانت تعدّ الأقل نمواً بالنسبة إلى المناطق الأخرى[1]. وبحلول أيار/مايو 1982 تم تسجيل الطلاب في المدرسة الثانوية وقد بلغ عدد الدفعة الأولى أكثر من 150 طالباً. بيد أن الاحتلال (الإسرائيلي) قيد حركة الطلاب بين المناطق اللبنانية[2]، وعلى الرغم من أن مشروع كفر فالوس كان جاهزاً من حيث المباني والمعدات والأجهزة لكن لم يسمح له بالقيام بدوره بعدما سقط ضحية احتلال القوات الإسرائيلية وحلفائها من اللبنانيين وأصبح من المستحيل تطوير ذلك المرفق العلمي الكبير وفي عام 1985 انسحب الإسرائيليون من صيدا ومحيطها. بعد أن سلبوا من كفر فالوس جميع المعدات والأجهزة، وقطعوا معظم أشجار المشروع. وفي عام 1986 حاول المتعاونون مع (إسرائيل) إعادة الأجهزة والمعدات إلى الحريري بسعر مخفّض، إلا أنه رفض ذلك العرض، وبذلك أصبحت كفر فالوس التي أعدّت لكي تكون جامعة تكنولوجية، ومعهداً زراعياً ومركزاً للتمريض ومدرسة متوسطة وأخرى ثانوية تدرّس فيها العلوم باللغتين العربية والفرنسية غير موجودة وانتهت بشكل كامل[3].

كان احتلال الإسرائيليين لموقع الجامعة الجديدة في كفر فالوس وتدمير أجزاء من صيدا مسقط رأسه، سبباً لتضاعف حماسة الحريري الوطنية لمواجهة تحدي إعادة الخدمات الأساسية لبيروت، وتجاوز الخسائر التي عاناها لبنان، فقد كانت لهذا الشاب طاقة هائلة، ومصادر ضخمة والتزامات لا حدود لها تجاه لبنان، إذ انغمس

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص48

([2]) جمال سعد نوفان، الاجتياح ألأسرائيلي للبنان عام 1982، بحث غير منشور.

([3]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص524

في نشاط إعادة الإعمار من دون أي تردد، وبات عازماً على إعادة بناء بيروت، واستعادة مجدها السابق ووضع لبنان على طريق إعادة إعمار سليم.

أدرك الحريري أن النجاح في إنجاز أهداف إعادة الإعمار إنما يعتمد على وجود أفراد موهوبين لديهم الدوافع اللازمة، ولتحقيق كل ذلك تم تشكيل مجلس إعادة الإعمار والتنمية برئاسة الدكتور محمد عطا الله[1]. الذي اثار انتباه الحريري للمزايا التي يتمتع بها كمهني، فضلا عن استقامته. فغدا الاثنان صديقين وحليفين في الجهود التي بذلت لإخراج لبنان من وحدته التي وجد نفسه فيها عقب الانسحاب الإسرائيلي من بيروت مطلع أيلول/سبتمبر 1982[2].

حقّق الحريري نجاحه الكبير عبر مواجهة المخاطر وتحمّلها، والعمل الجاد، وتشجيع معاونيه، والأهم من ذلك كلّه ارتباطاته الوثيقة بالأسرة المالكة السعودية، إذ أعتمد على علاقاته مع الملك فهد في الحصول على ملايين الدولارات لدعم الليرة اللبنانية من خلال تحويل مبالغ ضخمة للبنك المركزي اللبناني وقد تمكن في شباط 1985 من تحويل مبلغ 50 مليون دولار من الأموال السعودية إلى الخزينة اللبنانية بعد انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار كما تمكن من الحصول على ملايين الدولارات من الملك فهد حولت لصالح الجمعيات الخيرية والعائلات المتعففة[3].

وإسهاماً منه في دعم الجيش اللبناني فقد منحه مبلغ وقدره 500 ألف دولار شهرياً للمساعدة في دفع المرتبات بهدف عدم فرار الجنود من الجيش والانضمام للمليشيات المسلحة. كما أسهم الحريري في دعم مؤسسات التعليم إذ كان يشيد

([1]) وهو شخص تلقّى تعليماً رفيعاً واقتصادي يتمتع بذكاء بالغ، وينتمي إلى صيدا مسقط رأس الحريري. للتفاصيل ينظر: Rene Naba, op. cit. p30

[2] I bid., p.30.

([3]) Georges Corm, Le Liban Contemporain – Historire et société, Paris, La Découverte, 2003, p.274.

المدارس في الثمانينات من القرن المنصرم من أجل بقائها مفتوحة ويدفع مرتبات أساتذة الجامعات ورسوم التعليم للطلاب في الجامعة الأمريكية في بيروت وكلية بيروت الجامعية فضلاً عن دعم كل المشاريع الخيرية وتوفير المواد الغذائية وما يحتاجه الفقراء والمعوزون من الشعب اللبناني كما قدم الحريري ومنذ عام 1983 وما بعدها ومن خلال مؤسسته منح دراسية لـ35 ألف طالب من الشباب اللبناني على اختلاف طوائفهم كانوا قد التحقوا بعدد من الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وإيطاليا وقد بلغ ما أنفق على هؤلاء الطلاب مليار ونصف مليار دولار كان الحريري يدفعها من أجل أن لا يعود الشباب للقتال بل يعودوا بمهارات متطورة وعلوم متقدمة تخدم البلد[1].

---

[1] عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ص56

الفصل الثاني

علاقات الحريري العامة

أولاً: علاقات الحريري مع رجال السياسة:-

أسس الحريري علاقات شخصية وثيقة مع العديد من الشخصيات الموجودة في لبنان والوطن العربي والعالم الغربي، وأفادت تلك العلاقات لبنان كثيراً لاسيما في مواجهة الخطر الصهيوني في التسعينات من القرن الماضي. إذ كان قريب جداً من مركز صنع القرار السياسي في لبنان فلم تكن عملية اقتراب الحريري من مركز السلطة في لبنان صعبة، فالرئيس الجميّل كان متعاوناً معه، على الرغم من أن الحريري لم يكن يرغب في الانحراف نحو شبكة صداقات الجميّل والتزاماته[1].

كان الحريري قد بدأ صداقته مع عبد الحليم خدّام الذي كان حينذاك وزيراً لخارجية سوريا ثم نائباً للرئيس، ومع رئيس هيئة أركان الجيش السوري حكمت الشهابي[2]، وتعززت تلك العلاقات بعد أن قامت شركة أوجيه التي كان يملكها الحريري ببناء مركز دولي راقٍ للمؤتمرات في دمشق بتمويل سعودي أمّنه الحريري. ولما كانت القيادات السورية لا تثق بالجميّل، لذا كان الحريري هو الوسيط بين الطرفين عندما حافظ على علاقة حسنة مع الرئيس اللبناني وأطراف الحياة السياسية

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص520

([2]) وهو رئيس أركان الجيش السوري للمدة 1974-1998 وأحد أبرز أعضاء مجلس الأمن القومي السوري، وأرفع ضابط في الجيش السوري.للتفاصيل ينظر: . WWW. Ar Wikipedia. org

اللبنانية والسورية على حد سواء وقد ساعده على ذلك تسميته مبعوثاً للملك فهد في حل الأزمة اللبنانية مما قربه كثيراً من العديد من الساسة اللبنانيين والسوريين[1].

وخلال المدة الواقعة بين عامي (1983 و1988) أقام الحريري علاقات وثيقة مع بعض الدبلوماسيين اللبنانيين البارزين مثل جوني عبده[2] الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الذي اتهم بمساعدة بشير الجميّل في أنتخابه رئيساً للبلاد، وباحتفاظه باتصالات مع الإسرائيليين. وكان عبده قد عُيّن سفيراً للبنان في بيرن بسويسرا، وعلى الرغم من إن هذا المنصب قد أعاق طموحه، إلا أنه كان ذا صلات وثيقة مع الحريري تركت أثرها في تفكير الحريري السياسي على مدى سنوات عديدة وربطت هذه العلاقة الياس الهراوي[3] مع عبده والحريري لمدة طويلة[4].

قدم الحريري 30 مليون دولار لرئيس الجمهورية أمين الجميل لكي يتنازل عن الحكم قبل سنة من نهاية رئاسته، وقد أراد الحريري من ذلك استبداله بجوني عبده، ومن ثم يستأثر لنفسه برئاسة مجلس الوزراء، وقد أدعى أن بإمكانه أقناع السوريين

---

[1] René Naba, op. cit., p. 46

([2]) جوني عبده: دبلوماسي سياسي مشهور ولد في صيف عام 1940، عمل مستشارا للرئيس الياس سركيس في شؤون الأمن القومي، توطدت علاقته بالرئيس الحريري قبل توليه رئاسة الحكومة، عين سفيراً للبنان في العاصمة السويسرية بيرن ثم سفيراً في العاصمة الفرنسية باريس. شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية– خفايا ووقائع ووثائق وصور، بيروت، شركة، المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008، ص157.

([3]) رجل أعمال وسياسي عصبي المزاج وعفوي الحديث ولد في زحلة عام 1926 والده النائب خليل الهراوي أنتخب نائباً عام 1972 عين وزيراً للأشغال العامة عام 1980 أنتخب رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس معوض عام 1989 حتى عام 1992 توفي عام 2006. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص98

([4]) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات ، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2007، ص177

بدعم هذا المشروع من خلال منحهم مبلغ 500 مليون دولار لكن الرئيس الجميل رفض هذا الاقتراح[1].

ومن الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحريري أيضاً سهيل شمّاس سفير لبنان اللامع لدى الأمم المتحدة، والدكتور عبد الله أبو حبيب الذي عيّنه الرئيس أمين الجميّل سفيراً للبنان في واشنطن. وكان أبو حبيب مسؤولاً رفيعاً في البنك الدولي قبل انتقاله إلى لبنان ليكون مستشاراً لنائب رئيس الوزراء[2].

لقد نسق الحريري مشاركته في الحياة السياسية على المستويين العام والخاص، والأهم في هذا الصدد تحولهُ إلى مبعوث سعودي موثوق به في ما يختص بالشؤون اللبنانية، وقد مكّنته هذه الثقة من إقامة صلات وثيقة مع سوريا، وبصفة خاصة من خلال عبد الحليم خدّام[3] وحكمت الشهابي اللذين كانا يشرفان معاً على العلاقات اللبنانية– السورية خلال عقد الثمانينات، كما أدى الحريري دورا بارزاً في أقامة علاقات الصداقة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي فرنسا كانت لديه مقرات ضخمة لشركة أوجيه شملت مراكز للمشتريات الخاصة بمشروعاته ومئات الموظفين من الفنيين، وكان على علاقة وثيقة مع جاك شيراك[4]، الذي كان آنذاك يتولى

([1]) غسان شربل، المصدر السابق، ص181

([2]) روبير مارون حاتم، كوبرا– في ظل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا، بيروت، المكتبة العربية للترجمة د.ت، ص222

([3]) ولد عام 1932 في بانياس وأكمل كلية الحقوق في دمشق عمل محافظ القنيطرة عاصمة الجولان 1966 وشغل منصب وزير الاقتصاد ووزير الخارجية ونائب الرئيس السوري، وشغل منصب الرئيس بالوكالة 37 يوم بعد وفاة الأسد، أعلن أنشقاقه عام 2005 بعد تدهور علاقته مع بشار الاسد. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([4]) ولد يوم 29 تشرين الثاني1932 فى ضواحى باريس، سياسى فرنسي تولى الحكم فى فرنسا من 17 مايس 1995 لغاية 16 مايس 2007. وكان قبل ذلك عمدة باريس من سنة 1977 لسنة 1995. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

منصب عمدة باريس قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، وقد مكنت هذه الصداقة الحريري الاعتماد على دعم شيراك في أوربا[1].

لفت الحريري الانتباه أليه في الولايات المتحدة من خلال نشاطاته وبرامجه عبر مؤسسته التربوية، فبحلول عام 1983 أصبحت مؤسسة الحريري أكبر منظمة من نوعها تقدم المنح الدراسية الجامعية لآلاف الطلاب اللبنانيين في الولايات المتحدة وكندا. وافتتحت المؤسسة مكاتب لها في واشنطن، وكان يديرها بكفاءة رفيق البزري أحد معاوني الحريري المقربين، وهو ينتمي إلى صيدا مسقط رأس الحريري. لقد لفتت نشاطات مؤسسة الحريري الأنظار وانتباه الرأي العام، وفي الوقت نفسه كان الحريري يُشرك عدداً من الشخصيات السياسية والدبلوماسية كمستشارين، ومن بين تلك الشخصيات التي ساعدته في الحصول على فهم أفضل للسياسة الخارجية الأمريكية، ولهيكلية السلطة في الولايات المتحدة ريتشارد ميرفي مساعد وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في المدة ما بين (1982-1988)، كما عمل ميرفي في مدة سابقة سفيراً لدى سوريا وكان صديقاً شخصياً للرئيس حافظ الأسد[2].

كانت مهمة الحريري إبان الثمانينات تركز على حماية لبنان من تصارع طموحات الزعامات اللبنانية وانتماءاتها، ولفت أنظار القوى العظمى في العالم إلى مصير لبنان ووضعه، وفي عام 1983 أرسلت فرنسا والولايات المتحدة قوات لمساعدة اللبنانيين في أعقاب انسحاب القوات الإسرائيلية، وقد سقط من قوات البلدين عدد كبير من أفرادها نتيجة العمليات[3]، التي قامت ضدها ومن تلك العمليات

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص526

([2]) عبد الله أبو حبيب، الضوء الأصفر- السياسة الأمريكية تجاه لبنان، بيروت، شركة المطبوعات، 1991، ص221

([3]) المصدر نفسه، ص222

تفجير مقر المارينز[1] في لبنان بتاريخ 23 تشرين الأول 1983 عن طريق سيارة حمل مشحونة بالمتفجرات، في الوقت ذاته نفذ عنصر أخر عملية تفجير مماثلة استهدفت مقر القوات الفرنسية، وبلغ عدد الضحايا 246 قتيلاً من قوات المارينز الأمريكية و 54 من المظليين الفرنسيين، وقد كان لهاتين العمليتين الأثر الحاسم في انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان في 4 شباط 1984 [2].

بذل الحريري جهوداً مضنية لاستعادة مكانة لبنان لدى أربع دول ولاسيما المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بمصادر وفيرة إذ كان للأسرة المالكة ارتباطات وثيقة بلبنان وسوريا التي باتت لها اليد العسكرية العليا في لبنان، بعد الانسحاب الأول لقواتها خلال الغزو (الإسرائيلي) في عام 1982. ومنذ عام 1984 وعلى إثر انقسام الحكومة بين منطقتي بيروت الشرقية (المسيحية) والغربية (الإسلامية) ازدادت أهمية الدور السوري أكثر مما كانت عليه من قبل، وقد اتخذت سوريا خطوة كبيرة باتجاه وقف الاقتتال في لبنان في عام 1985 عن طريق التوقيع على اتفاق دمشق الذي صادق عليه جميع أمراء الفصائل المتحاربة في لبنان، غير إن ذلك الاتفاق تحطم عند عودة الوفد اللبناني المسيحي بسبب الانتفاضة التي قادها سمير جعجع[3]، القائد

([1]) هي قوات المشاة البحرية الأمريكية وهي أحد الفروع الأربعة للقوات العسكرية الأمريكية، تخضع جزئيا لقوات البحرية ولاسيما في الأمور غير القتالية. يعمل في سلاح مشاة البحرية الأمريكي 190،000 الف جندي في الخدمة الفعلية و40،000 ألف جندي في الاحتياط. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) Walid Phares: Lebanese Christian Nationalism, London, Lynne Rienner Pablishers Boulder, P146 أمين الجميل ، الرهان الكبير، بيروت، دار النهار للنشر 1988، ص182 ؛

([3]) ولد في بشري عام 1952 درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت حتى السنة الرابعة ثم أنتقل إلى جامعة القديس يوسف وتركها بسبب اندلاع الحرب سجن عام 1994 بعد اتهامه بتفجير كنيسة سيدة النجاة وفتحت ضده ملفات أخرى حكم عليه بالإعدام مخففاً إلى السجن ألموئبد عام 1995 أطلق سراحه عام 2005 قادة تيار القوات اللبنانية في انتخابات 2005 وحصل على خمس مقاعد. للتفاصيل ينظر: شادي أبو خليل، المصدر السابق، ص113

العسكري للقوات اللبنانية المسيحية آنذاك وقد وقعت هذه الانتفاضة في منتصف كانون الثاني 1986[1].

وقد بذل الحريري جهود كبيرة مع الولايات المتحدة وفرنسا أيضاً لمصلحة لبنان، فمع الأولى كان يعتمد على مساندة الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية لدى واشنطن الذي كان يقيم علاقات ممتازة مع كل من الرئيس ريغان والرئيس جورج بوش الأب فضلاً عن الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون. أما بالنسبة إلى فرنسا فقد أدّت صداقة الحريري مع شيراك خدمةً جليلة للبنان[2].

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى نموذجين لعلاقات الحريري المتميزة مع الساسة أحدهما النموذج العربي هو الملك فهد بن عبد العزيز والآخر النموذج الأوربي وهو سياسي غربي هو الرئيس جاك شيراك.

1. علاقة الحريري بالملك فهد بن عبد العزيز:-

أرتبط رفيق الحريري مع الملك فهد بن عبد العزيز بعلاقة متميزة إلا أن تلك العلاقة روي عنها روايات وشائعات كثيرة ساد أغلبها الضبابية والشك ومع ذلك فأن الحريري يتحدى كل المتقولين على علاقته هذه ويشير إلى أن سر قوة العلاقة مع الملك تعود إلى حقيقة واحدة هي المصداقية التي اكتسبها بالعمل وبالسياسة فبنى علاقة قائمة على الصدق، فضلاً عن ذلك الإنجاز وتسليم ما يقوم به من أعمال في مواعيدها المحددة، والسهر بنفسه على العمل. فالملك فهد من الناس الذين يتابعون الأمور مباشرةً وبصورة شخصية فهو يحب الناس الذين يسهرون على أعمالهم[3].

([1]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص705

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص527

[3]محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص22.

2. علاقة الحريري بالرئيس الفرنسي جاك شيراك:-

كان الزعيم الفرنسي جاك شيراك ابرز الشخصيات الفرنسية التي كانت على علاقة وثيقة مع الحريري. بدأت تلك العلاقة منذ مدة مبكرة إذ تعاون الاثنان في مجالات عدة سياسية واقتصادية ومنذ أن أقام الحريري المقر الرئيسي لإعماله في باريس مع شركتيه أوجيه (أنترناشيونال) و(افراديم) وهو يتلقى معاملة خاصة ويستقبل استقبالاً مميزاً من الدولة الفرنسية ومن صديقه شيراك رئيس بلدية باريس في ذلك الوقت واستمرت هذه العلاقة حتى أصبح رئيساً لفرنسا كما ربطتهما علاقات تجارية من خلال عمل شركة (أفراديم) التي يملكها الحريري جنباً إلى جنب مع شركتي (كوجيديم) و(دوميز) اللتين يملكهما شيراك في مشاريع عمرانية وبُنى تحتية في مناطق مختلفة من العالم وبعد رئاسة الحريري للحكومة ورئاسة شيراك للجمهورية الفرنسية كانت زيارات الحريري إلى فرنسا من متكررة إلى درجة لم تشهدها فرنسا من مسؤول خارج أوربا وكذلك زار شيراك لبنان في مدة رئاسته للجمهورية أربع مرات ضارباً الرقم القياسي لزيارة رئيس فرنسا خارج أوربا[1].

وتعد العلاقة مع جاك شيراك من العلاقات الهامة للحريري وللبنان وذلك لأنه رئيس دولة غربية كبرى، تأتي على رأس دول الاتحاد الأوربي، وعضو في مجلس الأمن الدولي، وكلمتها أساسية في مجمل السياسة الدولية. وأخذ شيراك على نفسه، منذ ذلك الحين، مساعدة لبنان دبلوماسيا بشكل ملحوظ، كأنه محامي عن قضايا ذلك البلد الصغير، الذي تربطه ببلاده علاقات تاريخية.

([1]) أحمد عيد، مانو بصحيح، بيروت، 2009، ص 16؛ داود الصائغ، لبنان والعالم بين الدور والضرورة، بيروت، دار النهار للنشر، 2002،ص76

ثانياً: علاقة الحريري مع الصحافة:-

أدرك الحريري أهمية الصحافة ووسائل الأعلام في المجال السياسي وكان ذا حب فطري للصحافة لذلك قرر شراء حصص كثير من المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمرئية والمسموعة لإدارة الإنماء والإعمار. وقد شجّع الراحل نبيل الخوري[1] ودعمه لإصدار مجلة المستقبل في باريس. وكان الخوري صحافياً موهوباً ذا خبرة واسعة تربطه بالحريري صداقة بدأت في أواخر الستينات من القرن الماضي في المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من إن الخوري من مواليد القدس فإن الرئيس فؤاد شهاب[2] اختاره لتولي منصب مدير وزارة الإعلام في لبنان أواخر الخمسينات. وفي غضون تلك المسؤولية أصدر الخوري روايات عدة حظيت بانتشار واسع[3].

واجه الخوري ضغوطاً مالية خطيرة في باريس فتدخل الحريري لمساعدته لاستمرار مجلة "المستقبل"، وفي وقت لاحق طرحت رخصة المستقبل واسمها التجاري في مزاد علني بأمر من المحكمة، فامتلك الحريري الاسم وشرع في إصدار صحيفة يومية خاصة به هي صحيفة "المستقبل" في لبنان. وفيما كان الحريري يدعم

([1]) ولد في القدس عام 1929، وحاز على إجازة في الصحافة من جامعة القاهرة، وقد عمل رئيسا لتحرير مجلة "الحوادث"، ورئيسا لتحرير مجلة "المستقبل" ثم مديرا عاما لإذاعة "صوت لبنان، توفي في 13 أيلول 2002 في بيروت. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) ولد عام 1902 في غزير كسروان تخرج من المدرسة الحربية في دمشق عام 1923، ومن ثم عين وزيراً للداخلية والدفاع ورئيساً للحكومة عام 1952 عين قائد للجيش اللبناني عام 1953، وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1958، توفي في 25/4/ 1973. للتفاصيل ينظر: إلياس الديري، فؤاد شهاب السابق الباقي العائد، بيروت، مطبعة ملف النهار، 1975 ، ص19.

([3]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص55

الخوري و"المستقبل" اشترى من الشاب اللبناني رغيد الشماع محطة إذاعية وليدة في باريس كانت قد بدأت بثها الموجّه إلى الوطن العربي تحت اسم "إذاعة الشرق"[1].

وفي أواخر صيف عام 1983 دفع الحريري إيمانه بأهمية دور وسائل الإعلام في الوصول إلى الناس، إلى طلب مقابلة معه في تلفزيون لبنان الذي كان المحطة التلفزيونية الوحيدة العاملة في لبنان في ذلك الوقت، ثم قدم برنامجاً اقتصادياً أسبوعياً كان الحريري يرغب في استخدامه للتعبير عن آرائه حول أولويات إعادة إعمار لبنان وتطويره، وكان البرنامج الذي يبث لمدة ساعة كل أسبوع قد أحدث ردة فعل إيجابية، وكان الناس يرغبون في معرفة المزيد عن الحريري وآرائه. وطوال منتصف الثمانينات حتى أواخرها أنشأ الحريري صداقات واسعة مع الشخصيات الإعلامية اللبنانية والعالمية ووظّف، فضلاً عن ذلك، مستشاراً إعلامياً متفرغاً وهو الصحافي نهاد المشنوق الذي أصبح في وقت لاحق كبير مستشاريه السياسيين خلال ولاية الحريري الأولى كرئيس للوزراء في المدة ما بين خريف 1992 وخريف 1998[2].

وثق الحريري علاقته مع الشخصيات الإعلامية البارزة، وكان لديه دائماً متسع من الوقت يخصصه للصحافيين، فضلاً عن ذلك فإنه لم يتردد في التعبير عن تقديره للمواهب الصحافية، واتضح ذلك من خلال دعمه لنبيل الخوري وفي وقت لاحق ولطلال سلمان ناشر صحيفة "السفير" اليومية والكاتب والمحلل الجريء، كما أصبح بارون الصحافة اللبنانية غسان تويني (إذا كان هناك فعلاً مثل هذا الدور في لبنان) ناشر صحيفة النهار صديقاً للحريري على الرغم من فارق السنّ بينهما، (تويني يكبر الحريري بتسعة عشر عاماً)، وتعارض قناعاتهما السياسية، وقد استفاد عدد من الناشرين من دعم الحريري الذي أصبح يمتلك نسبة 36% من أسهم "النهار" ومن أصدقاء الحريري الصحافيين المقربين عماد الدين أديب الصحافي المصري، وقد

([1]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص22

([2]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص56

أجرى أديب عدداً من المقابلات مع الحريري الذي باتت تربطه به علاقة مميزة كان قد بدأها المشنوق وطوّرها.

حظي الحريري بقبول واسع لدى الشخصيات الصحفية المهمة العربية والأجنبية، لاسيما وهو يجيد اللغتين الإنكليزية والفرنسية ويحظى بالاحترام لشخصيته المتميزة واستعداده للاستماع وللحوار، وفي إحدى المناسبات كان له لقاء مع روبرت فيسك Robert Fisk، الصحافي البريطاني المشهور، ومراسل صحيفة "ألأنديبيندينت" The Independent" البريطانية في المملكة العربية السعودية Lara Marlow من صحيفة "الفايننشال تايمز "Financial Times"، وكان فيسك ومارلو معاً ينتقدان أسلوب الحريري في الحكم، ومحاباته... ولكن بعد لقاء مطوّل معه تحوّل الاثنان إلى صديقين له. ومارلو التي تعمل حالياً مراسلة لصحيفة "أيربش تايمز" الفرنسية، كانت الصحفية الوحيدة التي أبلغها الحريري التهديدات التي تلقّاها وأبناءه من رجل الاستخبارات السورية في لبنان رستم غزالة في صيف عام 2004، ولكنه طلب إليها إبقاء هذه المعلومات سراً وعدم نشرها[1].

لم تنشر مارلو تلك المعلومات إلا بعد اغتيال الحريري في صحيفة "إيربش تايمز"، وقد ساعدت تلك الوقائع التي ذكرتها مارلو لجنة التحقيق الدولية، وكانت مارلو إحدى المتحدثات في حفل التأبين التذكاري الذي جرى في الساحة المجاورة لمسكن الحريري في باريس، وذلك بعد مضي بضعة أيام على اغتياله، وكان من بين المشاركين في التأبين أمين معلوف الروائي اللبناني المشهور الذي يقيم في فرنسا وعازف البيانو اللبناني الدولي عبد الرحمن الباشا. وتُعدُّ قدرة الحريري على التعامل مع الناس العاديين والتواصل معهم واحدة من أبرز خصاله، وقد أسهم ذلك كثيراً في نجاح علاقاته مع أجهزة الإعلام، فلهذا السبب كان الصحفيون حالما يبدءون النقاش الجاد وجهاً لوجه معه تجدهم يميلون إلى تقبّل وجهة نظره، فضلاً عن ذلك كان الحريري يبذل جهداً إضافياً للتواصل مع الصحفيين والشخصيات التلفزيونية، ومن

([1]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص231

المفيد هنا الإشارة إلى حادثتين توضحان سهولة تفاعل الحريري وتواصله مع الصحافة[1].

ففي عام 1998 عقد اتحاد الصحفيين العرب اجتماعه السنوي في بيروت، وقد دعا الحريري أحد عشر رئيساً من رؤساء التحرير وناشري الصحف والمجلات الكبرى إلى حفل غداء في منزل مروان أسكندر، وفي أثناء التحضير لتناول الطعام وضعت ثمانية مقاعد حول الطاولة الأساسية، وأربعة حول طاولة صغيرة في زاوية الغرفة وكان النقاش قد بدأ يحتدم قبل تناول الغداء، وعندما دخل الضيوف غرفة الطعام طلب من أحد الصحفيين مساعدته في سحب الطاولة ليضعها إلى جانب الطاولة الصغيرة ليجلس الجميع سوية وإنهاء حالة الخلاف التي حصلت قبل الغداء وقد جلس الجميع وهم يشعرون بالزهو لهذا التصرف[2].

ومثال آخر على ميل الحريري الشديد نحو الصحافة يظهر في مقابلة أجراها معه عام 2000 عيسى غريب، رئيس تحرير صحيفة Loraine Logger "لوريان – لوجور" اللبنانية اليومية التي تصدر باللغة الفرنسية، وغريب شخصية معروفة يحظى بالاحترام لاستقلاليته وفكره الواضح وقدرته على التعبير الراقي ففي المدة ما بين عامي (1993 و1998) عندما كان الحريري رئيساً للوزراء، كان لغريب موقف انتقادي متشكك تجاه الحريري وسياساته، استمر مع استمرار الحريري الذي واجه معارضة الرئيس أميل لحود طوال عامين منذ 1998 وهو يعيش في فراغ سياسي، وظل غريب في موقف غير متعاطف مع الحريري ثم فضل الاستماع إلى آراء الحريري[3]. وفي أواخر عام 1999 اتصل الحريري بغريب مقترحاً عليه إجراء لقاء معه، وبعد تردد وافق غريب على إجراء اللقاء ولكن بشرط إلا يتدخل الحريري بأي شكل من الأشكال في صيغة المقابلة، وشريطه الإجابة عن الأسئلة كلها. وقد

([1]) المصدر نفسه، ص231

([2]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص57

([3]) المصدر نفسه، ص57

استمرت المقابلة أكثر من ثلاث ساعات، وأُعدت إعداداً متقناً، ونشرت في صفحة كاملة في "لوريان – لوجور" في 3 كانون الثاني 2000، وكان مضمونها متعاطفاً مع الحريري كشخص ومع العديد من أفكاره[1].

وهكذا تمتع الحريري بعلاقات واسعة مع الصحافة والصحفيين، ولاشك فأن دخوله بالاستثمار في عالم الصحافة هو استجابة لرغبته بالعمل الصحفي وحبه لهذه المهنة التي عشقها وخصص جانبا من أعماله لشراء المؤسسات الصحفية سواء كانت تلفزيونية أم مقروءة.

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص65

ثالثاً: الرئيس الحريري وروتين العمل الوظيفي وعلاقاته مع أصدقائه:-

أن أهم ما يميز الحريري كانسان هو أنه لم ينس أبداً أصوله المتواضعة واعتاد التحدث عنها بفخر وحنين كما أنه لم ينسَ أبداً أصدقاءه منذ طفولته وكان دائم اللقاء معهم وعلى هذا الأساس فان الحريري كان يقضي معظم وقته في منزله في حي قريطم القريب من الحرم الجامعي القديم للجامعة اللبنانية الأمريكية، إذ شيّد وحدات سكنية فخمة للإقامة فيها، إلى جانب مرافق لأفراد الحرس الخاص به ومكاتب لممارسة مهامه. وكان مئات الزوّار من أصدقائه ومن أصحاب الحاجات المختلفة يتوافدون إلى مقر إقامته يومي الجمعة والأحد، وكان يستقبلهم هو أو مساعدوه بكل ترحاب لقضاء حاجة من قصده[1].

كان الحريري يتنقل بسيارته خلال تفقده مشاريع الاعمار في لبنان متقدّماً موكب مساعديه. وفي الأشهر الأولى التي قضاها في الحكومة ظلَّ يرتاد المطاعم في بيروت ولاسيما الإيطالية، ومطعم برج الحمام المتخصص بالأطباق اللبنانية والذي يقع على بُعد بضعة كيلومترات شمال بيروت. وفي سفراته إلى الخارج كان يكتفي بعدد قليل من الحراس، لكنه يحرص على اصطحاب حارسه الأمين أبي طارق (يحيى العرب) فضلاً عن فريق العمل المساعد له[2]. وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي أضاف الحريري إلى مقار إقامته مجمعاً سكنياً شيّده في أعالي فقرا، وهي منتجع رائع لممارسة الرياضة الشتوية يستقطب هواة التزلج من المنطقة كلها. وكان الوصول إليه ينطوي على مشقّة إذ كانت الرحلة من بيروت تستغرق ما لا يقل عن ساعة، وتتطلب مهارة عالية في قيادة السيارة التي ينبغي أن تكون من نوع الدفع الرباعي[3].

([1]) جورج فرشخ، المصدر السابق، ص410

[2] مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:67-68.

([3]) مقابلة شخصية مع السيد أحمد الحريري بتاريخ 2011/12/21.

كان الحريري كغيره من الأشخاص الناجحين لا يملك الوقت الكافي للاطلاع على المشكلات الاجتماعية أو الشخصية. ولذلك كان يوكل هذه المهمة إلى مساعديه المقربين. ويصدر تعليماته مشافهةً واعتاد أن يتابع تطورات القضايا الكبيرة مع المساعدين المعنيين كل أسبوع خلال العطل الأسبوعية أيام الأحد أو الجمعة، وأثناء وجوده في لبنان كان يلتقي مساعديه وأصدقاءه من دون مواعيد مسبقة أحياناً[1]. وفي الأحوال العادية كان يخصّص ساعتين صباحاً بين الثامنة والعاشرة لعقد اجتماعاً حول القضايا التي تتطلب منه متابعة مباشرة. وكان ذا ذاكرة قوية يهتم بالتفاصيل الدقيقة بشكل يبعث على الدهشة، وينتقد كل من يقصّر من مساعديه سواء بسبب ضغط الوقت أو نتيجة التراخي. وفي حال تبيَّن له أن هذا التقصير ناجم عن نيّة سيئة لإحباط تقدّم، أو يشك بانتماء سياسي إلى صف المعارضة، فإن الحريري كان يعمل على إنهاء خدمات هذا المساعد فوراً مهما كلّفت بنود عقد العمل المبرم معه[2].

أن المهام الكثيرة التي أضطلع بها الحريري تطلبت منه الاعتماد على أشخاص أكفّاء يمكن تكليفهم في إدارة فروع نشاطه التجاري، ولمتابعة مهامّه ذات الصلة بالشأن العام لاسيما بعد أن أصبح رئيساً للوزراء. إذ لم يكن في مقدوره أن يعنى بكل تفاصيل إدارة حكومة يرثى لحال هيكلها الإداري وتكبّلها القوانين التي عفا عليها الزمن. ولا أدلّ على ذلك الكابوس الإداري من إن مديراً عاماً في وزارة ما يحتاج إلى عشرة تواقيع ليحق له تقديم القهوة لزواره كما يحتاج إصلاح عطل في شاحنة تابعة للبلدية إلى ستين توقيعاً[3].

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص59

(2) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى الزعتري مدير عام مؤسسة الحريري، بتاريخ 2011/12/15.

(3) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:68.

كان الحريري يتابع شؤون الإدارة العامة في وزارات الدولة بكل دقة، وكان عليه الإنتقال من السراي الكبير وهو مقر الحكومة إلى مختلف دوائر ووزارات الدولة لتفقد الاعمال هناك وحل المشكلات التي تجابة عمل الحكومة أولاً بأول. وكثيراً ما كان كبار مساعديه ومعاونيه يشعرون بالفراغ قبل أن يتلقوا منه رأياً أو تعليمات كما كان معاونوه يتبارون في جذب اهتمامه بآرائهم، وأحياناً كانت هذه المنافسة الحامية تسفر عن إعفاء بعضهم من خدماته أو إلى حمله على التوجّه إلى الفريق المنافس[1].

يبدو بالنسبة إلى رجل مثل الحريري استطاع تعبئة فرق عمل أنجزت في خلال خمس سنوات مشاريع إعمار بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، فإن البيروقراطية اللبنانية كانت تبدو خانقة، ولهذا السبب حرص الحريري على اختيار أشخاص يثق بهم ثقة تامة لشغل المناصب المهمة. فضلاً عن بحثه عن الخبراء في مختلف مجلات الحياة لضمهم إلى فريق عمله الحكومي أو مؤسساته التجارية الخاصة به، إلا أنه يرى ضرورة الاستفادة من خبرات هؤلاء بناء البلد.

ولتأكيد ما أشرنا إليه نكتفي ببعض الأمثلة إذ أوكل الحريري إدارة مجموعة المتوسط للاستثمار (MIG) التي مهمتها مراقبة مصالح الحريري في القطاع المالي في لبنان والخارج إلى مصطفى رزيان وهو صديق قديم للحريري، ويحمل دكتوراه في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية. كما عين باسيل يارد وهو محام مستشاراً قانونياً لبنك المتوسط في باريس، وقد أوكلت إليه مهمة متابعة الشؤون المصرفية في العاصمة الفرنسية وربط الاتصال الوثيق مع جاك شيراك وفريقه. وإلى جانب عمله في خدمة الحريري كان عضواً في مجلس الفرع الدولي لبنك باريس الوطني Intercontinental[2].

([1]) الفضل علي شلق، لبنان وتحديات المستقبل، مقالات في السياسة والتنمية، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص68

[2] مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:69.

أعتمد الحريري على الدكتور بهيج طبارة وهو محامٍ بارز ووزير سابق، كمستشار قانوني متفرغ فضلاً عن إيلائه حقيبة وزارية في كل حكوماته أما الشؤون الصحفية والسياسية فأوكلت مسؤوليتها والأشراف عليها إلى الصحفي نهاد المشنوق وهو صحفي حاز على اعتراف محيطه المهني بكفاءته، واعتراف الشخصيات السياسية البارزة في لبنان أيضاً بمن فيهم تقي الدين الصُلح. الذي كان رئيساً للوزراء بين عامي (1973 و1974) وعُرِف باعتداله وحكمته. والمشنوق استمد ثقافته السياسية حسب قوله من خلال عمله مع تقي الدين الصلح[1].

وفي عام 1992 تطلب الضغط الذي تعرّضت له الليرة اللبنانية إلى تعيين مصرفي محترف لإدارة دقّة الأمور في البنك المركزي. ووقع اختيار الحريري على رياض سلامة الخبير المعروف بالقضايا المالية ليشغل منصب مدير البنك المركزي. وكانت لجنة الرقابة على المصارف التي تمثّل السلطة الرقابية لمتابعة مدى التزام البنوك القوانين والممارسات المصرفية السليمة بحاجة إلى رئيس جديد فاستعان الحريري بالدكتور محمد بعاصيري المتخصّص بالمحاسبة والمالية والذي عمل في واشنطن، وعيَّنه بعد ترأسه لجنة الرقابة على المصارف، على رأس الفريق المسؤول عن تطبيق قوانين لجنة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال في لبنان[2].

وفيما يتعلق بالتعيينات في القطاع العام فقد اختار الحريري المهندس فضل شلق الذي كان يعمل معه في السعودية لترؤس مجلس الإنماء والإعمار. وقد أشرف شلق على عمليات إزالة الأنقاض في صيدا وبيروت، وترميم مرافق البنى التحتية الأساسية. كما عمل على تطوير مؤسسة الحريري وبرنامج المنح الدراسية الضخم. وتولى حقيبة وزارة الاتصالات من عام 1995 حتى أيلول/سبتمبر 1996[3].

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص526

[2] مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:70.

[3] جورج فرشخ، المصدر السابق، ص247

أما بالنسبة إلى شركة سوليدير[1] التي اضطلعت بمهمة إعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت، فقد أولى الحريري مهمة رئاسة الشركة للدكتور ناصر الشماع وهو من مدينة صيدا، والتحق بالعمل مع الحريري في السعودية بعد أن أكمل دراسته في كاليفورنيا، وعمل لدى شركة "بكتل"[2].

لقد أظهر الحريري حرصه على إدارة الشؤون المالية الخاصة بشركة سوليدير وبنك المتوسط بدقه لذلك عيّن الحريري عبد الحفيظ منصور في مجلس الشركتين. وهو ذو كفاءة عالية في مجال المحاسبة والإدارة المالية ومعروف بالنزاهة والاجتهاد. وهناك خمسة مهنيين آخرين قدّموا يد العون لفريق الحريري في مشاريع مختلفة، كان من بينهم المهندس فادي فواز الذي كان يضطلع بمهمة تسوية المشكلات المتعلقة بمشاريع الحريري، والدكتور داود الصايغ الكاتب اللبناني المعروف الذي وضع سيناريوهات سياسية إقليمية ودولية، فيما حافظ على استمرار علاقة فكرية مع البطريرك الماروني "صفير" الذي كان يعد الحريري صديقاً جديراً بالدعم. والدكتور نديم الملا وهو خبير اقتصادي من طرابلس أشرف على إدخال استخدام الكومبيوتر في الأعمال المصرفية وقدّم المساعدة والدراسات اللازمة للحكومة، وعُيِّن مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء عام 1996[3]. وفي عام 1998 طلب إليه ترؤس محطة تلفزيون المستقبل (ومازال يشغل هذا المنصب إلى جانب عمله ككبير المستشارين الاقتصاديين لسعد رفيق الحريري، زعيم كتلة الأغلبية في مجلس النواب اللبناني). وفي عام 2000 تم تعيين غازي يوسف أميناً تنفيذياً للمجلس الأعلى للخصخصة، وهو أستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت حائز على شهادة دكتوراه في الاقتصاد. وعلى من الرغم إن يوسف بذل قصارى جهده في هذه المهمة غير إن جهوده لم

([1]) وهي تسمية أطلقت على الشركة اللبنانية لتطوير وسط بيروت واعادة أعماره وهي شركة لبنانية مساهمة تم تأسيسها عام 1991 لإزالة مخلفات الحرب واعمار وسط بيروت. للتفاصيل ينظر: موسوعة لبنان- الرئيس رفيق الحريري، المصدر السابق، ج2، ص62

([2]) جورج فرشخ، المصدر السابق، ص258

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق،ج2، ص19

تثمر كثيراً بسبب المشاحنات السياسية. أما خامس هؤلاء المهنيين وأصغرهم، فكان باسل فليحان[1] الذي تخلّى عن منصب بارز كان يشغله في صندوق النقد الدولي وعاد إلى لبنان. وفي عام 2000 انتخب نائباً في مجلس النواب ثم عُيّن وزيراً للاقتصاد. وتولى مهمة وضع برنامج الإصلاح الإداري والمالي الذي رفع إلى البلدان المانحة في مؤتمر باريس الثاني الذي عقد في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 [2].

كان إلى جانب هذا الفريق من المهنيين، فريقا أخر من أصدقاء الحريري كان يستعين بخبراتهم، أو بآراء الأشخاص الذين يثق بحصافتهم، أو بالصحفيين المعروفين من ذوي القدرة على تحليل التطورات الإقليمية. ومن الصعب ذكر جميع مساعدي الحريري أو أصدقائه المقربين وسنذكر أبرز من أسهموا في إنجازاته في لبنان وهم[3]:

– عبد اللطيف شمّاع: يُعدُّ من أصدقاء الحريري المقربين وشخصية متواضعة.

– نبيل الجسر: مهندس بارز ترأس مجلس الإنماء والإعمار بعد شلق واضطلع بدور قيادي لاحقاً في شركة أوجيه.

– حسني مجذوب (طبيب): من صيدا واضطلع بدور حاسم في إنجاح مؤسسة الحريري في سنواتها الأولى.

– رفيق البزري: تولّى إدارة الفرع الأمريكي لمؤسسة الحريري ومازال يضطلع بهذه المهمة.

---

(1) وهو نائب في مجلس النواب اللبناني أنتخب عام 2000واصبح مستشار اقتصادي للرئيس الحريري، وكان برفقة الحريري عند استشهاده وظل يصارع الموت 63 يوم في مستشفى فرنسي في باريس وتوفي بعدها. للتفاصيل ينظر: نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص180

(2) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:71–72.

(3) المصدر نفسه، ص:72.

– صباح الحاج: من أوائل العاملين مع الحريري، وهو أيضاً خبير اقتصادي تولّى إدارة الفرع اللبناني لشركة أوجيه مدة من الزمن ثم انتقل بعدها إلى إدارة البنك السعودي – اللبناني.

– محمد كشلي: مثقّف يساري حافظ على صلات الحريري مع السياسيين من التيار اليساري ومع الزعامات النقابية.

– رضوان السيد: كان يقدّم المشورة للحريري بشأن قضايا الإسلام في السياق الدولي، والسيد مفكّر إسلامي درس في جامعة هارفارد الأمريكية وساهم مساهمة فعّالة في لجنة الحوار المسيحي – الإسلامي في لبنان.

– سليم دياب: وهو وريث عائلة معروفة من التجار في لبنان، ومساعد مقرّب، أدار الحملات الانتخابية الخاصة بالحريري، كما قدّم يد المساعدة للمنظمات الاجتماعية والنوادي الرياضية الفقيرة ولزعماء الطوائف الناشطين،.

فضلاً عن هؤلاء فأن أقرب شخص للحريري كانت شقيقته النائبة بهية الحريري التي كانت تحظى بثقة الحريري ولها مكانة خاصة في قلبه وكان يطلب مشورتها باستمرار.

لقد أسهم هذا الفريق من المستشارين المهنيين في نجاح الحريري وبروزه أكثر وأكثر سواء في عالم التجارة والاقتصاد أم في عالم السياسة.

رابعاً: علاقة الشيخ الحريري الأسرية والعائلية:-

أرتبط الحريري بعلاقة رائعة مع أسرته منذ طفولته وكانت عاطفته تجاه عائلته تحمله بعض العذاب فكان لا ينسى أن يسال عن الجميع واستمر على هذا الحال حتى بعد زواجه وتشكيل أسرته الجديدة، فهو يرعى كل أمورهم ومصالحهم ويهتم بأبسط تفاصيل حياتهم ويتناقش معهم في شؤون حياته الخاصة حتى أن دخوله العمل السياسي، كان قراراً لم يكن أحد من أسرته راضياً عنه لكنه على الرغم من ذلك دخل في المعترك السياسي منذ العام 1982، في المرحلة التي أعقبت الاجتياح

(الإسرائيلي) للبنان، عندما وجد نفسه وقد اشترك في أغلب المبادرات الداعية لوقف نزيف الحرب "الأهلية في لبنان"[1].

كان لانخراط الحريري في المعترك السياسي أثر كبير على حياته الاجتماعية بدليل أن ذلك أخذه من أسرته فكبر أولاده وهو منشغل عنهم بسبب السياسة، لذلك لم يعش طفولتهم ولا بداياتهم فنظر إليهم فجأة فوجدهم صاروا شباباً، وابنته أصبحت صبية بسبب غيابه عنهم بعد ولادتهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على أولاده أيمن وفهد وهند[2].

كان الحريري يحب البنات في عائلته حباً جما، ولاسيما ابنتاه الصغيرتان هند وجمانة، وأخته "النائبة بهية الحريري" فهي الشقيقة الوحيدة في منزل أهله لقد بادلوه حبهم له، ويشير الحريري إلى حادثة تعزز رأيه هذا وهي أن أبنته هند كانت صغيرة عندما جاء في أحد الأيام إلى منزله في الرياض، وكانت حرارته مرتفعة ورأسه يؤلمه فنام لبعض الوقت، ليجد هند عندما استيقظ وكانت طفلة صغيرة، تصعد على كرسي وضعته أمام المغسلة لتصل الحنفية، وتضع المياه على منشفة، وتأتي بها مبتلة لتضعها على جبين والدها حتى تنخفض حرارته، وهذا ما جعل الحريري يذكر هذا الموقف باستمرار ويؤكد على حبه للبنات بالقول "الصبيان حنونين أيضاً لكن تبقى البنات أكثر حناناً، لذلك أكرمنا الله سبحانه وتعالى كثيراً بالأحفاد ومعظمهم من البنات "[3].

كان الحريري على الرغم من غيابه عن عائلته حريصاً على تعليمهم وهذه الحقيقة تعلمها من أهله في صغره، وهو أن لا يكون المال هدفاً بل وسيلة يحقق بها

([1]) محسن دلول، رفيق الحريري رجال في رجل، بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، 2009، ص38

([2]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص43

[3]المصدر نفسه، ج2، ص43-44.

الإنسان سعادة عائلته والآخرين وتأمين مستقبله ومستقبل أولاده وإذا ما أصبح المال هدفاً للإنسان فأنه عند ذلك يتجرد من إنسانيته وكثيراً ما كان يشير لأولاده أن والدته لم تكن تعطي لكل واحد من أبنائها مصروفه بل كانت تضع ما يتوفر من مال في محل معين ويأخذ كل واحد من الأبناء ما يحتاجه ولم يكن أي واحد من الأبناء يأخذ أكثر مما يلزمه ومما هو يحتاج إليه[1].

وخلال المدة التي قضاها الحريري في لبنان كانت أسرته (عدا ابنته هند) لا تأتي إلى لبنان إلا نادراً، وكان ابنه البكر بهاء يتولى مسؤولية إدارة مشاريع تجارية دولية، فيما كان ابنه سعد الذي أنهى دراسته يتولى إدارة الأعمال في واشنطن مسؤولاً عن إدارة أعمال الشركة في المملكة العربية السعودية، إذ جنا الحريري ثروته. أما ابناه الأصغران فهد وأيمن فأن فهد درس الهندسة في فرنسا ثم بدأ العمل في مجال الاتّجار بالتحف والأعمال الفنية، بينما تخصّص أيمن بعلوم الكومبيوتر في الولايات المتحدة، إذ أطلق مشروعاً تجارياً لاقى نجاحاً كبيراً ثم عاد إلى السعودية للإشراف على إدارة شركة أوجيه للاتصالات، وهي شركة عالمية لخدمات الهواتف النقّالة، وتأتي على رأس شركات آل الحريري من حيث الأهمية[2].

كان الحريري محباً لأسرته، وحين قضى ابنه الثاني حسام بحادث سيارة في الولايات المتحدة عام 1990، ترك ذلك في نفسه جرحاً غائراً ومع ذلك لم يكن يتطرّق إلى الحديث عن أسرته في كل مناسبة، وحين يفعل كان حديثه ينمّ عن الفخر الشديد بإنجازات نجليه بهاء وسعد، وقال في أكثر من مناسبة: "**لا حاجة بي إلى العمل بعد أن تفوّقا عليّ**" (يقصد بهاء وسعد). ولم يكن هناك ما يشغل بال الحريري

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج1، ص15

(2) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص65.

سوى سلامة هند أصغر أبنائه، التي اختارت أن تتابع دراستها في لبنان لتبقى إلى جانب أبيها، وقد حازت هند على شهادة البكالوريوس في الآداب[1].

تابع الحريري تقدّم أبنائه الأربعة بفخر واعتزاز. فقد برهن نجله الأكبر بهاء عن كفاءة عالية في إدارة الأعمال التجارية الدولية وفي قطّاع التنمية العقارية. ولعل أشهر ما تولى العمل فيه هو الإشراف على مشروع عقاري ضخم في وسط العاصمة الأردنية عمّان، فضلاً عن إنجاز مشروع عقاري كبير في موقع رئيس عند آخر شارع فردان في بيروت، كما أنشأ فندقاً من فئة خمسة نجوم في منطقة الروشة المطلّة على البحر المتوسط في بيروت، أما سعد الذي وقع عليه اختيار الأسرة لمتابعة مسيرة والده السياسية، فيعرف عنه الاستقلالية في الرأي، وكان يشرف على إدارة شركة أوجيه للاتصالات وعلى تقدّمها في جنوب أفريقيا، كما تمكّن من شقّ طريقه لنشاطه التجاري في عدد من البلدان الأخرى. وقد تخلّى عن مسؤولياته لشقيقه أيمن الذي عاد من الولايات المتحدة لإدارة أعمال العائلة انطلاقاً من المملكة العربية السعودية. أما الابن الأصغر، فهد الذي كان مهندساً ويعمل في مجال تجارة التحف والقطع الفنية، فيشبه والده في حيويته وذكائه، وغزارة أفكاره، والأشقاء الأربعة أدركوا جميعهم قيمة العمل والمال وعملوا بجد، من خلال تمثيلهم لشركات الحريري، في مؤسسة عملاقة ذات جذور لبنانية تبلغ مبيعاتها السنوية أكثر من 7 مليارات دولار وتوفر حوالي 30 ألف فرصة عمل[2].

كان الحريري على اتصال دائم بأبنائه ويكاد يكون شبه يومي للاطمئنان إلى ما تم تحقيقه من تقدّم، لكنه لم يتدخّل يوماً في قراراتهم وكل ما كان يسعى إليه هو أن يكون لهم مرشداً لا سلطة آمرة، كما كان حريصاً على قضاء بعض من وقته مع ابنته هند كل يوم. أما زوجته نازك ذات الشخصية الرقيقة والجذابة فكانت تكره السياسة لما تنطوي عليها من خداع ولكونها استنفدت كل وقت زوجها وجهده منذ

---

(1) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص:66.

(2) المصدر نفسه، ص:66-67.

مطلع الثمانينات[1]. حتى أن أحد الأطباء الدكتور أحمد عبد الوهاب الذي كان كبير مستشاري الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود حتى اغتياله عام 1975، نصح الحريري بعدم تعاطي الشأن السياسي اللبناني، والتفرغ للعيش في هناء بالقرب من أسرته، فأجابه الحريري بالقول: "**إن الشأن السياسي اللبناني والرغبة في المشاركة في إنقاذ لبنان لهما أغلى ما أتوق إليه**". وهكذا أصبحت السياسة تنافس نازك الحريري على قلب زوجها[2]. فقد كان الحريري يحرص حيثما كان على إجراء اتصال مطوّل مع زوجته قبل أن تخلد للنوم، لإخبارها بما حققه من نجاحات وبما يواجهه من تحدّيات محاولاً طمأنتها وتبديد قلقها، ولشد ما كان يسعى إلى جذبها إلى حياته السياسية وشيئاً فشيئاً كان له ذلك[3].

يبدو أن الحريري حرص على توفير فرص العمل التي تتيح لأبنائه الاعتماد على أنفسهم وممارسة الأعمال التي كان يقوم بها والدهم في إدارة أعماله التجارية الواسعة والمنتشرة في كل أنحاء العالم، وقد أتاحت لهم تلك الممارسة التفوق على والدهم في ألأعمال التجارية التي توسعت بشكل كبير كما سنرى.

([1]) محسن دلول، رفيق الحريري رجال في رجل، ص39

([2]) مجلة الحقيقة الصادرة من شركة الشرق الأوسط لتوزيع الصحف والمجلات، العدد32، بتاريخ 1982/4/5

[3] مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص67.

الفصل الثالث

بروز الحريري سياسيا وتجاريا

أولاً: توسع أعماله التجارية

أصبح أسم الحريري علامة مميزة عند اللبنانيين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى رئاسته لمجلس الوزراء عندما أنجزت غالبية مشاريع البنى التحتية، وإعادة تأهيل 1280 مدرسة حكومية حولت الانتباه إليه بصفته رجل أعمال ناجح ورجل خير أطلق مشروعاً من أكبر مشاريع المعونات التعليمية في القرن العشرين، فركز على رفيق الحريري كرجل أعمال تفاعل مع حاجات اللبنانيين وصاحب مشروع المعونات التعليمية والصحية والاجتماعية الذي لا نظير له في لبنان والشرق الأوسط والعالم الخارجي[1].

بذل الحريري جهداً كبيراً في ثمانينات القرن العشرين فلم يكن أمامه أداء دور سياسي حساس وحسب، بل كان عليه المحافظة أيضاً على المصادر المادية اللازمة وخلق علاقات سياسية وصلات بالصحافة، وبات مستثمراً كبيراً في فرنسا والولايات المتحدة ولبنان والمملكة العربية السعودية، وقبل نهاية الثمانينات أصبح الحريري شخصية بارزة في المجال المصرفي العربي، فمن خلال مجموعة بنك البحر المتوسط في بيروت وباريس، تمكّن من امتلاك ثاني أكبر حصة من أسهم البنك العربي بعد أسرة شومان التي أسّست البنك، وثلث حصة بنك سعودي بالاشتراك مع البنك العربي. كما شكّل الحريري في الثمانينات فريقاً موالياً من المعاونين يتسم بالكفاءة، ضمّ مهندسين ومصرفيين، ومحامين ودبلوماسيين وصحفيين وكان شرطه الأساس هو الولاء فمن لم يكرّس من معاونيه كل وقته لبرنامج الحريري يتم فوراً

([1]) مروان أسكندر، الدور الضائع، ص231 ؛ كمال ديب، المصدر السابق، ص520-521

إنهاء عقده[1]. وهذا ما جعل الحريري شخصية اقتصادية بارزة، فضلاً عن دوره كوسيط سياسي مهم.

حدث تحوّل كبير على مستوى أعمال الحريري التجارية في الثمانينات. فقد انتقل من مجال المقاولات والبناء إلى أعمال الصيانة والتقنيات الهندسية المتطورة. ففي المملكة العربية السعودية أقام مطبعة تصدر مليوني نسخة من المصحف الشريف في العام لتوزيعها على الحجّاج، وفي لبنان انتقل إلى العمل في مجال المصارف بعد امتلاكه بنك البحر المتوسط الذي لديه نشاط في باريس وشبكة من الفروع في لبنان. غير إن مصرفه كان يواجه مشكلات عديدة، لذا اختار الحريري فؤاد السنيورة مساعده المقرّب والرئيس السابق للجنة مراقبة المصارف لمعالجة تلك المشكلات، في حين بدأ هو تأسيس مصرف جديد من نقطة الصفر، بعد ذلك تحوّل الحريري إلى مستثمر كبير في مجال العقارات[2].

دخل الحريري مجال الاستثمار العقاري في باريس، فحوّل مبناً عتيقاً في المنطقة السادسة عشرة الراقية إلى مجمع حديث للمكاتب. فضلاً عن ذلك ففي كانون الثاني عام 1987 امتلك نسبة 4,9% من أسهم بنك باريبا[3] في باريس الذي تمّت خصخصته حديثاً. وقد منحت مجموعته مقعداً في مجلس الإدارة للفرع الدولي. كذلك امتلك في وقت لاحق نسبة مهمة في مصرف كريدي أغريكول ومن أبرز استثماراته

---

(1) جورج فرشخ، المصدر السابق، ص210

(2) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص28

(3) هي مجموعة مصرفية عالمية، ومقرها في باريس ، ومقرها العالمي الثاني في لندن. الأشخاص الرئيسيين فيها هم بودوين بروت (الرئيس) وجان لوران (الرئيس التنفيذي). للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

في فرنسا شراء مسكن غوستاف إيفل (باني برج إيفل) وهو فيللا مبنية على مساحة 3 آلاف متر مربع تقع وسط المنطقة المقابلة للبرج الشهير عبر نهر السين[1].

وصل الحريري إلى سوق الولايات المتحدة، إذ اشترى برج هاينز في هيوستن، الذي كان في أواخر عام 1986 وأوائل عام 1987 أحد المباني الكبرى في عاصمة صناعة النفط الأمريكية، وأعقب هذه الخطوة شراء أراضٍ في عدد من الولايات ومسكن فخم في واشنطن، فضلاً عن هذه الاستثمارات ثمّة أراضٍ شاسعة للصيد في روديسيا ومزرعة كبرى في البرازيل. وبحلول النصف الثاني من الثمانينات تحوّل الحريري إلى مستثمر جريء في الدول الصناعية، فبعد امتلاكه نسبة 4,9 من أسهم بنك باريبا أخذ يستجيب للمشاريع الاستثمارية التي يقترحها البنك عليه[2].

وفي عام 1988 اقترح البنك على الحريري الاستثمار في مشروع عقاري مناصفة في لندن بحدود 300 مليون جنيه إسترليني، وعلى الرغم من ضيق الوقت الممنوح فإن الحريري ردّ بإيجابية ونال حصّة مساوية لحصّة بنك باريبا. وقبل نهاية الثمانينات كانت استثمارات الحريري قد امتدت إلى عقارات رئيسية في باريس ولندن وهيوستن وواشنطن وبيروت، وذلك قبل إنشاء سوليدير في عام 1993 وهي الشركة التي أُسِّست لإعادة إعمار وسط بيروت التجاري، والتي استثمر فيها الحريري 183 مليون دولار أي بنسبة 10% المسموح امتلاكها للشخص الواحد، أو المؤسسة، أو المجموعة. وقبل التسعينات من القرن الماضي بقليل كانت محفظة الحريري العقارية تحتوي على ممتلكات في أربعة دول تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار[3].

وكذلك أسهم الحريري في مصارف فرنسا (باريبا ومديترانيه) والأردن (البنك العربي) والمملكة العربية السعودية (30 في المائة من بنك الاستثمار السعودي)

([1]) نزيه شلالا، المصدر السابق، ص21

([2]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص22

[3] جورج فرشخ، المصدر السابق، ص255

ولبنان. وتتراوح مجموع هذه الاستثمارات ما بين 700 – 800 مليون دولار. فضلاً عن برنامج المنح الدراسية إذ انفق الحريري أكثر من ثلاثة مليارات دولار في أقل من عشر سنوات. وكان فريداً في هذا المجال واكتسب حجماً دولياً واسعاً. وللحصول على تكامل أكبر في مجال الخدمات المالية أسّس الحريري في عام 1995 شركة ميدغلف، وهي شركة تأمينات تعمل في سائر أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية. وفي عام 1998 حصل الأمير وليد بن طلال بن عبد العزيز[1] على نسبة 30% من أسهم هذه الشركة التي كانت أسرة الحريري تمتلك أغلبية أسهمها، بينما كان لطفي الزين الخبير المخضرم في شؤون التأمين الذي يدير ميدغلف يملك القليل من الأسهم. وتُعد ميدغلف حالياً ثاني أكبر شركة تأمين في المملكة العربية السعودية، وربما ثالث أكبر شركة في العالم العربي إذ تملك وتدير شركة لإعادة التأمين في لندن[2].

كل هذه النشاطات وضعت الحريري في مقدمة صفوف الفعاليات الاقتصادية الدولية، وأصبح من أشهر المستثمرين على مستوى العالم.

ثانياً: مؤسسة الحريري الأهداف والنشاطات:-

هي مؤسسة تربوية تعليمية ثقافية اجتماعية إنسانية لا تبغي الربح أطلقها رفيق الحريري في صيدا سنة 1979 تحت اسم(المؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم العالي) وعملت تحت أسم (مؤسسة الحريري) بعد أن أنتقل مركزها الرئيسي إلى بيروت في مطلع سنة 1984 نظراً لازدياد الإقبال على خدماتها التربوية والإنسانية وتوسعها

([1]) هو الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود هو ملياردير سعودي من مواليد 7 آذار 1955 حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف العليا من كلية مينلو في كاليفورنيا عام 1979. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) خالد أحمد التقي، توماس شيللين، المصدر السابق، ص180

لتغطـي كـل الأراضــي اللبنانيــة بغـض النظـر عـن أي انتمـاء طـائفي أو سياســي أو مناطقي[1].

أن سبب أنشاء هذه المؤسسة وأهدافها ومجالات عملها هو دفع الشباب للالتحاق بالجامعات بدلاً من الالتحاق بالمليشيات المتقاتلة أبان الحرب الأهلية وكان إيمان مؤسسها رفيق الحريري بأهمية التربية في أعداد الناشئة اللبنانية أعداداً علمياً وفكرياً وإنسانياً وانفتاحاً على التقدم العلمي في العالم أسوة بمجتمعات عديدة كانت نامية أو متخلفة وتطورت خلال اقل من قرن من الزمن لتصبح من القوى العلمية والاقتصادية الكبرى في العالم بعد أن اهتمت بنشر التعليم على نطاق واسع وتطويره ليساير التطور العلمي والاقتصادي في العالم فالاستثمار في التربية هو أفضل استثمار لأنها أساس تقدم الشعوب والاهتمام بها يعني الاهتمام بالتقدم والتطور والتنمية على أسس علمية وتمكنت هذه المؤسسة من مساعدة أكثر من 35 ألف طالب جامعي موزعين على الجامعات والمعاهد العليا في لبنان وباقي دول العالم[2].

وتجسدت مبادئ وأهداف هذه المؤسسة في خمسة مجالات رئيسية هي:

أولاً: البرامج التربوية: وشملت المنح والمساعدات الجامعية التي بموجبها استفاد الطلبة من قروض ومنح تغطي الأقساط الجامعية كلياً أو جزئياً وبدل السكن والمواصلات والكتب وغيرها بحسب الحاجة المادية والمستوى الأكاديمي. وكذلك برامج تأهيل للطلبة في اللغة الانكليزية وبرامج تأهيلية باللغة الفرنسية وإرسال عدد من الجامعيين إلى الدول المتقدمة لمتابعة برامج تأهيل متخصصة والتدرب على

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص40

([2]) مقابلة شخصية للباحث مع السيد مصطفى الزعتري مدير عام مؤسسة الحريري بتاريخ 2010/12/20 والزعتري من مواليد صيدا عام 1931 حائز على شهادة الدبلوم العالي في التخطيط التربوي ويعمل حالياً أستاذاً لمادة الجغرافية في الجامعة اللبنانية.

أساليب وطرق علمية وعملية جديدة وبرامج تأهيل للمهندسين والأطباء في مختلف الاختصاصات فضلا عن ذلك اهتمامها بالتربية والتعليم ما دون الجامعي[1].

ومن أمثلة هذا الدعم للنشاط التربوي هو أن الرئيس رفيق الحريري قدم مساعدة إلى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية قدرت بمبلغ 40 مليون دولار تقريباً والسعي لدى المصارف لإعفائها من ديونها الأخرى[2].

ثانياً: في مجال الثقافة: حرصت مؤسسة الحريري على دعم النشاطات الثقافية في مختلف وجوهها مثل دعم الكشف عن آثار الوسط التجاري من بيروت ضمن منطقة سولدير وقد وضع بتصرف منظمة اليونسكو مبلغ مليون دولار لهذه الغاية كما تم ترميم عدد من المساجد والكنائس التاريخية في مناطق عدة من لبنان، في صيدا وبعلبك وطرابلس وبيروت وغيرها من المناطق اللبنانية وترميم عدد من الأبنية التراثية بينها مبنى والي صيدا العثماني وترميم خان الافرنجة الذي بناه الأمير فخر الدين المعني وإعداده للحفلات التراثية والمعارض الفنية ودعم عشرات المؤتمرات وإصدار العديد من الكتب التي تم توزيعها على المكتبات العامة والجامعية في لبنان والخارج [3].

ثالثاً: من الواضح أن الحرب الأهلية عصفت بلبنان وتركت وراءها مشكلات اجتماعية عديدة فهناك عشرات الآلاف من الشباب اللبناني لم يتسنَّ لهم الانخراط في مجتمع السلم بشكل فعال كما أن هناك ألوف من المعاقين الذين كان لهم على الدولة حق التأهيل والحماية، وهذا ما دفع رفيق الحريري إلى العمل لاستحداث وزارة

([1]) منشورات مؤسسة رفيق الحريري، أمل واعد بمستقبل زاهر، 2010 ص15-20

([2]) حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني، ط2، بيروت، دار النهضة العربية، 2006، ص175

([3]) محمد سعيد اللحام،المصدر السابق، ج2، ص48

تعني بالشؤون الاجتماعية[1]. فضلاً عن ذلك أطلق برنامجاً ضخما للمساعدات، وقد سبق هذا البرنامج مبادرات متعددة لرفيق الحريري لمعالجة تداعيات الحرب في لبنان على المستويات الصحية والاجتماعية كافة آخذةً في الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة في البلاد ومستوى المعيشة للمواطنين وقصور المؤسسات الرسمية على الاستجابة لحاجات اللبنانيين.

شهد عام 1986 فتح مكتب للمساعدات باسم "برنامج مساعدات الحريري" أهتم بالجوانب الإنسانية اجتماعياً وصحياً واهتم بكل ما يتصل بالحياة العامة ومعالجة آثار الحرب في مختلف الجوانب العمرانية والاجتماعية والصحية فضلاً عن الحاجات الفردية للعائلات اللبنانية واستفادت كثير من العائلات اللبنانية من التقديمات الصحية وحسب حاجات أي فرد من أفرادها. واسهم بتغطية بعض المتطلبات المعيشية لكل المستفيدين من هذا البرنامج[2].

رابعاً: وعلى الصعيد نفسه صممت مؤسسة الحريري، بعد أن أضحت الصحة بهمومها وأعبائها تثقل كاهل المواطنين، على اعتماد نظام صحي حديث دقيق الرقابة فأطلقت برنامج الخدمات الصحية إذ أهتم بالخدمات الصحية للمواطنين وأنشأت مجموعة من المراكز الصحية المنتشرة في كل لبنان بالطب العام وطب الأطفال وتأمين اللقاحات والطب النسائي ورعاية الحوامل وتأمين الأدوية كما أنشأت مختبرات طبية ومستشفيات متنقلة(ميدانية) [3].

([1]) جان ملحة، حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943-2003، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص436

([2]) منشورات مؤسسة الحريري، المصدر السابق، ص34

([3]) جان ملحة، المصدر السابق، ص433

خامساً: مشروعات للمستقبل: تخطط المؤسسة للمستقبل على تنفيذ مشروعات تربوية وإنشائية منها إنشاء مدارس جديدة ومراكز للأبحاث التربوية وإنشاءات أضافية في مدارس المؤسسة[1].

لقد كان الحريري نموذجا ناجحا لواحد من رواد الإصلاح الاجتماعي، عربياً أهتم بتعليم الأجيال الجديدة وأنفق من ثروته على عشرات الألوف من الطلبة فيوفدهم إلى أرقى جامعات العالم وينشئ المراكز الصحية والاجتماعية ويقدم المساعدات إلى اليتامى والمساكين دون مقابل.

ثالثاً: الحريري واتفاق الطائف عام 1989:-

على الرغم من كل الجهود التي بذلها رفيق الحريري لإيقاف نزيف الحرب الأهلية في لبنان إلا أن إصرار الأطراف المشترِكة فيها على مصالحها دون الالتفات إلى الوطن والشعب هو الذي جعل نزيف الدم يستمر في هذا البلد، وكان ذلك النزيف مثار تدخل سوري جديد في شباط 1987 عندما دخل 7000 جندي سوري تمكنوا من قمع المليشيات المتقاتلة في بيروت وتمكنوا من جعل النصف الغربي من العاصمة هادئاً آمنا مما دعا اللواء غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع العسكري السوري إلى إعادة فتح السفارات وعودة الأجانب الذين تعرضوا لعمليات خطف منظمة من قبل المليشيات المسلحة[2].

([1]) منشورات مؤسسة الحريري، المصدر السابق، ص36 ؛ طلال سلمان، لبنان العرب...والعروبة، بيروت، دار الفارابي، 2009، ص228

([2]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص741

لم تتمكن سوريا من إحكام قبضتها على الأمن في لبنان وإنهاء حالة الحرب التي كانت تتجدد وتقطع مائدة المفاوضات التي كانت مستمرة بالانعقاد طيلة السنوات السابقة دون الوصول إلى أية نتيجة لأنها دائماً تصل إلى طريق مسدود[1].

تمكن الحريري في حزيران 1987 من أقناع إيلي سالم وأمين الجميل من اللقاء في جلسة على متن طائرته الخاصة التي كانت تحلق فوق البحر المتوسط واستمرت المحادثات من المساء حتى الصباح ناقش المجتمعون فيها المقترحات التي تقدم بها الملك فهد وتمخض عن اللقاء وثيقة عرفت باسم(ورقة عمل الحريري) التي تضمنت الاتفاق على عدة نقاط أساسية كانت مثار نزاع ومنها هوية لبنان العربية والتمثيل المتساوي في لبنان بين المسيحيين والمسلمين وإلغاء الطائفية وحل المليشيات وإنهاء الحرب بمساعدة سوريا وعلى الرغم من الاتفاق الذي حظي بموافقة الرئيس حافظ الأسد أيضاً إلا أنه لم يترجم إلى واقع عمل على الأرض[2].

شارفت ولاية الرئيس أمين الجميل على الانتهاء في أيلول 1989 وقد أخفق سياسيو لبنان من التوصل إلى أتفاق حول من سيخلف الرئيس مما أضطر الرئيس الجميل في 22 أيلول إلى تعيين العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبناني رئيساً لحكومة عسكرية مؤقتة تتكون من ستة وزراء تؤدي عملها لحين إجراء الانتخابات الرئاسية[3].

([1]) جورج سعادة، قصتي مع الطائف- حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت، 1998 ص135

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص53

([3]) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص745

رفضت الحكومة اللبنانية برئاسة سليم الحص[1] التي كان مقرها بيروت الغربية هذا القرار كما رفضه العديد من قادة الجيش اللبناني فانقسمت المدينة على قسمين أحدهما مسلم تهيمن عليه سوريا والآخر مسيحي يتمحور حول القصر الرئاسي في بعبدا حيث أقام ميشيل عون مقره[2].

حاول عون أضعاف قوة المليشيات وإخراج الجنود السوريين من لبنان وتمكن من طرد المليشيات من أجزاء من بيروت الشرقية وسد ميناءها غير القانوني وفرض حصاراً على المرافئ التي تسيطر عليها المليشيات الدرزية والشيعية غير القانونية في بيروت الغربية مما دعا السوريين إلى قصف قواته في بيروت الشرقية فما كان من عون إلا إن أعلن حربا أطلق عليها (حرب التحرير) في آذار 1989 لإخراج الجيش السوري من لبنان فتبادل الطرفان نيران المدفعية ثم التحما في حرب استمرت 7 أشهر راح ضحيتها زهاء ألف شخص[3].

رافق استمرار القتال بين قوات عون والقوات السورية مساعٍ دبلوماسية لإنهاء الحرب وعقد مؤتمر مصالحة في الطائف إحدى أهم المدن السعودية[4].

كان لرفيق الحريري دور كبير في الاتصالات التي سبقت المؤتمر والأعداد له ومن ذلك ترتيب أمر سفر أعضاء مجلس النواب اللبناني من كبار السن إلى

---

(1) هو سياسي وأكاديمي واقتصادي لبناني ولد في 20 كانون الأول 1929 .شغل منصب رئاسة الوزراء خمس مرات، وانتخب عضواً في مجلس النواب لدورتين متتاليتين. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

(2) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص746

(3) جورج قرم، مدخل إلى لبنان واللبنانيين، بيروت، دار الجديد، 1996، ص154

(4) حول الدور السوري في مؤتمر الطائف ينظر: خالد محمد حسين، سورية المعاصرة، ط2، دمشق، د/ت، ص215- 218

السعودية كما قام بجولات سريعة إلى دمشق برفقة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لنقل آخر التطورات للرئيس حافظ الأسد[1].

عقد المؤتمر في مدينة الطائف في يوم 1 تشرين الأول 1989. واستمر حتى 23 منه وحضره 62 عضواً من أعضاء مجلس النواب اللبناني ممن بقوا على قيد الحياة من أصل 99 عضواً انتخبوا عام 1972 لعضوية مجلس النواب اللبناني كان منهم 20 عضواً من كبار السن والمرضى والمقعدين كما أن 22 عضواً من أعضاء المجلس كانوا قد قضوا خلال مدة الحرب، أما باقي الأعضاء وعددهم 15 عضواً فلم يكونوا في لبنان أصلاً[2].

بعد 23 يوم من المناقشات لميثاق المصالحة الوطنية الذي وضعه الأخضر الإبراهيمي الأمين العام لجامعة الدول العربية والذي اعتمد بشكل كبير على ورقة عمل الحريري، توصل المجتمعون إلى تفاهم أفضى إلى أتفاق المصالحة الوطنية المعروف باسم(أتفاق الطائف) ويمثل هذا الاتفاق الوطني الذي أقرَّ في الطائف خلاصة مشروعي الحريري وهما ورقته في 13حزيران 1988 (خلاصة محادثات الشرع – سالم) وورقته التي بدأ بوضعها منذ نهاية عام 1987 وانتهت بعد سنتين[3].

وقد ركز أتفاق الطائف على النقاط المهمة الآتية[4]:

([1]) عارف العبد، لبنان والطائف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص157

([2]) شكري نصر الله، تاريخ لبنان واللبنانيين، نظرة إلى الوراء، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص285– 287

([3]) عبدالرؤف سنو، المصدر السابق، ص761

([4]) علي سليمان المقداد، المصدر السابق، ص200

1. التركيز على استقلال لبنان ووحدة أراضيه بحدودها الدولية المعترف بها رسمياً

2. لبنان هو بلد عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس في جامعة الدول العربية وعضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وكذلك عضو في منظمة دول عدم الانحياز

3. لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تحترم حرية الرأي والمعتقد والعدالة الاجتماعية

4. الشعب هو منبع السلطة

5. نظامه الاقتصادي حر ويشجع المبادرات الفردية

6. تطوير المناطق بشكل متوازي في مجال الثقافة، الاجتماع، والاقتصاد وهو عماد الدولة على الدولة أن تعمل لتحقيق العدالة الاجتماعية بتعديلات مالية واقتصادية واجتماعية

7. أرض لبنان لجميع اللبنانيين وكل لبناني له الحق أن يسكن في أي منطقة يريد ويتمتع بكل حقوقه في ظل القانون لا تهجير ولا تقسيم.

يعد أتفاق الطائف ذو أهمية سياسية كبيرة منذ الميثاق الوطني لعام 1943 لأنه أنهى الحرب الطائفية السياسية فضلاً عن الاتفاق على المشاركة بالسلطة كما هو الحال في أتفاق عام 1943، ولكنه أصبح أكثر واقعية عندما جعل مقاعد مجلس النواب والوزراء مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، بعد أن كان لصالح المسيحيين بمعدل 6-5 كما تم الاتفاق على جعل السلطة بيد رئيس الوزراء بدلاً من الرئيس،

وبذلك حرم الموارنة من جزء أساسي من امتيازاتهم وبذلك أزداد نفوذ رئيس الوزراء الذي كان من نصيب المسلمين السنة ورئيس مجلس النواب الذي كان من نصيب المسلمين الشيعة، كما تضمن الاتفاق على منح سوريا دوراً في لبنان وعلى القوات السورية مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها على كل البلد[1].

تباينت الآراء حول الاتفاق ففي الوقت الذي رفض ميشيل عون الاتفاق لأنه لم يحدد جدولاً لانسحاب سوريا من لبنان واصفاً الاتفاق بأنه(جريمة لا تغتفر) رحب الشعب اللبناني بالاتفاق لأنه الوسيلة الوحيدة لإنهاء الحرب الأهلية وأن السيطرة السورية هي ثمن مؤقت للسلام والاستقرار الذي ستعيشه لبنان بعد تطبيق الاتفاق[2].

توقَّف القتال بين الأطراف المتنافسة وتمَّ انتخاب رئيس جديد هو الرئيس رينيه معوض[3] في 5 تشرين الثاني 1989، وأنهى بذلك فراغاً رئاسياً أستمر أكثر من عام[4].

قدم الحريري لرينيه معوض مبنى شركة أوجيه في بيروت الغربية لاتخاذه مقراً له بشكل مؤقت لتمسك ميشيل عون[5] بالقصر الرئاسي في بعبدا كما أهدى الحريري

([1]) نواف سلام، اتفاق الطائف استعادة نقدية، بيروت، دار النهار للنشر، 2003، ص84

([2]) كمال فغالي، الغزل في لبنان: إستراتيجية العودة والتنمية، بيروت، المركز اللبناني للدراسات والسياسية، 1997،ص215.

([3]) ولد في زغرتا عام 1925 أكمل الحقوق في جامعة القديس يوسف 1947 وانتخب نائباً عن زغرتا عام 1957 وتولى رئاسة الجمهورية عام في 1989/11/5-1989/11/22 وتوفي في 1989/11/22 . للتفاصيل ينظر: صلاح عبوش، تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء حكومة، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1989، ص57

[4] البير منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد للنشر، 1993، ص115

([5]) ولد في حارة حريك عام 1935 دخل المدرسة الحربية عام 1956 تولى عدة مناصب عسكرية عليا كلفه الرئيس أمين الجميل قبل نهاية عهده برئاسة حكومة أنتقالية وسلمه السلطة قاد

معوض سيارة "مرسيدس" مصفحة لاجتياز شوارع بيروت التي كان يشوبها العنف، وكان الحريري يلمح إلى رغبته بتولي منصب رئاسة الوزراء وكانت سوريا تفكر به كمرشح قوي لرئاسة الحكومة إلا أن معوض كان رأيه أن يتولى الحريري رئاسة مجلس الإنماء والإعمار [1].

وفي يوم الاستقلال 22 تشرين الثاني 1989 وبعد 17 يوماً من انتخابه اغتيل الرئيس معوّض بسبب قنبلة ضخمة فجّرت سيارته في منطقة الضائع في بيروت وهو في طريقه إلى المقر الرئاسي في مبنى أوجيه[2]

كان اغتيال معوض كارثة بالنسبة للشعب اللبناني الذي كان يطمح بعودة الأمور إلى نصابها وعودة الأمل للبلاد إلا أن الأحداث أوضحت أنه كلما جرى التقدم خطوة للأمام عادت البلاد خمس خطوات إلى الخلف كما يبدو.

وتم انتخاب النائب الياس الهراوي رئيساً للبلاد في تشرين الثاني 1989، ولكنه لم يتمكن من الانتقال إلى القصر الجمهوري في بعبدا الذي كان خاضعاً لسيطرة العماد ميشال عونً[3].

حرب التحرير ضد سوريا عام 1989 أبعد إلى فرنسا عام 1990 وعاد عام 2005 مترئساً التيار الوطني الحر، للتفاصيل ينظر: شادي خليل أبو عيسى، المصدر السابق، ص109

[1] نواف سلام، أبعد من الطائف، بيروت، دار الجديد للنشر، 1999، ص98

([2]) على الرغم من أن الفريق الأمني التابع لمعوض قد أزال كل السيارات المتوقفة في الشوارع التي سيمر بها موكبه أبتكر القاتلون أسلوباً حاذقا زارعين قنبلة تحتوي على شحنة ناسفة زنتها 350 كغم من المتفجرات في مبنى صغير يفصله عن الشارع جدار طويل من الأسمنت وفجر القاتل القنبلة بواسطة جهاز لاسلكي بالتحكم عن بعد من سطح مبنى مشرف على الشارع وانفجرت القنبلة قاطعتاً سيارة المرسيدس التي كان فيها معوض إلى نصفين قاذفتاً جثت الرئيس المشوه على بعد 50 متر. للتفاصيل ينظر: نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص78

[3] جورج قرم، مدخل إلى لبنان واللبنانيين، ص98

ساند الحريري الرئيس الهراوي بكل الإمكانات حتى أنه وفّر له مكاناً للإقامة ومكاتب في بنايتين حديثتين في بيروت. وعدّ الموقع مناسباً لقربه من المقر الرئيس للاستخبارات السورية في بيروت (ويبدو إن الهدف كان حماية الرئيس لاسيما عقب اغتيال الرئيس رينيه معوّض). وخلال النصف الأول من ولاية الهراوي التي امتدت ست سنوات، أسهم الحريري كثيراً في تأمين نفقات الموظفين والسكن والإمدادات والاتصالات والسيارات المصفّحة والمعدات الأمنية كما ركز الحريري جهوده الأولية لإعادة إعمار وسط بيروت وفق نموذج أعده وكان يحب أن يحتفظ به في كل مكان يذهب إليه.

كلف الرئيس الهراوي سليم الحص برئاسة الوزراة واستمر في منصبه حتى تشرين الأول/أكتوبر 1990 عندما طرد ميشال عون من بعبدا[1]. وفي كانون الأول 1990 تمّت تسمية عمر كرامي رئيساً للوزراء، وقد شهد الاقتصاد اللبناني خلال عام 1991 ازدهاراً ونشاطاً كما ازدهرت أيضاً التحويلات إلى لبنان وعائدات الحكومة. وقد سجّل النمو نسبة 37% وذلك بالمقارنة مع الانخفاض الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي والاستثمارات في الثمانينات، وقد أفترض كرامي خطأً أن هذا النمو الذي شهده الاقتصاد والعائدات الحكومية سيستمر في عام 1992. وبناءً على ذلك صادق المجلس النيابي ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني على زيادة رواتب موظفي الحكومة في نهاية عام 1991 بنسبة 60 في المائة، وعند احتساب تأثير تعويضات ما بعد الخدمة فإن الزيادة تكون قد بلغت 120%. وقد جاء تعديل

([1]) بعد انتخاب الياس الهراوي رئيساً للبنان وقيامه بحل حكومة الرئيس عون رسمياً أصدر أمراً للعماد المنشق بمغادرة قصر بعبدا فرفض عون ذلك وساد توتر بينهم ولكن التقارب الذي حصل بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية عندما قام صدام حسين باجتياح الكويت ومشاركة سوريا في الحرب على العراق في تلك المدة كوفئ الأسد على هذا الموقف بموافقة الولايات المتحدة على قيام سوريا ووحدات الجيش اللبناني الموالية لالياس الهراوي بخطوات ضد الجيب الذي يشرف عليه عون فطرد العماد من بعبدا وأعادوا توحيد نصفي بيروت. ينظر: نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص37

الرواتب بأثر رجعي يعود إلى بداية عام 1991 إذ حصل موظفو الحكومة على مبالغ كبيرة بالليرة اللبنانية في شباط 1992[1].

شهدت بيروت إقبالا كبيراً على شراء الدولار فانخفض سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار خلال ثلاثة أسابيع إلى 880 ليرة ثم إلى 2000 ليرة. وفي نهاية شباط 1992، أعلن البنك المركزي أنه لن يدعم سعر الليرة اللبنانية. ونتيجة لذلك حدث انخفاض اقتصادي هائل أدّى إلى بلوغ سعر الليرة مقابل الدولار 2800 ليرة في آب 1992[2].

قررت الحكومة تفادياً لهذه الأزمة تشكيل لجنة من ثمانية أشخاص من الخبراء لوضع خطة لعلاج المشكلات الاقتصادية والمالية في لبنان. وقدّمت هذه اللجنة التي كان الحريري عضواً فيها، وبعد جهود مضنية وأبحاث قدّمها جميع أعضائها، تقريراً في الخامس من أيار 1992. وقد أوصى التقرير بتبنّي الخصخصة، وإلغاء المؤسّسات العامّة غير المنتجة أو قليلة الإنتاج، وإجراء إصلاح إداري، وإدخال أساليب تقنية في مجال إصدار السندات ونسبة الفائدة من قبل البنك المركزي[3].

شهدت لبنان في الخامس من أيار 1992 مظاهرات عنيفة ضد ارتفاع نسبة التضخم، والمضاربات الحادة في الليرة اللبنانية، وشحّت الخدمات الحكومية. وقد أوشكت تلك التظاهرات أن تتحول إلى أعمال عنف إذ أحرقت إطارات السيارات في الشوارع وأوقفت حركة السير وزادت مخاوف المواطنين. فاستقال كرامي من منصبه

---

(1) الياس سابا، ماذا فعلتم بالاقتصاد اللبناني، طرابلس، دار تريبوليس للنشر، 2002، ص136

(2) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص64

(3) المصدر نفسه، ص65

في ذلك اليوم متّهماً المعارضة بإثارة المواطنين، ولم يقر البت بالأسباب الحقيقية التي أدّت إلى رفض المواطنين سياساته[1].

يبدو أن الأداء الضعيف لحكومة كرامي كان السبب في خروج هذه المظاهرات التي تمكنت من الإطاحة بالحكومة وإجبارها على إجراء انتخابات والمجيء بحكومة جديدة.

وفي أعقاب تلك الأحداث تم تشكيل حكومة مؤقتة من قبل رشيد الصُلح، الشخصية المقبولة المسنّة للإشراف على إجراء الانتخابات في صيف عام 1992. والتي قاطعها الكثير من المسيحيين إلا أن الانتخابات جرت بنجاح وتشكل مجلس نيابي جديد بعد آخر انتخابات شهدتها لبنان في عام 1972[2].

في ظل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها لبنان أدرك الجميع أن الوقت حان لتكليف الحريري بتشكيل الوزارة ويبدو أن أسباب هذا التكليف ربما تعود إلى الأسباب الآتية:-

1. كونه شخصاً مقبولاً من الجميع ولم ينتمِ إلى أي من المليشيات المسلحة ولم ينحاز لأي طرف منها.
2. كونه خبيراً اقتصادياً بارزاً في مجال إعادة الإعمار والقضايا المالية.
3. إمكانياته الاقتصادية الشخصية التي من الممكن أن تخدم البلد في مجالات متعددة حتى عده البعض بأنه المرشح الواقعي الوحيد لمنصب رئاسة الحكومة.

([1]) حكمت أبو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا، بيروت، دار النهار للنشر، 2004، ص209

([2]) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف 1989-1998، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيعات والنشر، ط1، 2001، ص57

4. علاقاته المتميزة بالمملكة العربية السعودية التي تعينه بالتغلب على العديد من الصعوبات التي تواجهه وتفتح له الآفاق لإقامة علاقات واسعة مع الدول العربية والأوربية.

5. يبدو أن السوريين أدركوا أن التحكم بالوضع السياسي في لبنان لا يكفي وان عليهم التحكم بالاقتصاد أيضاً لذلك اعتقدوا أن رفيق الحريري هو الأقدر على أدارة الملف السياسي والاقتصادي وقد استفاد الحريري من دعم أصدقائه وحلفائه من السوريين كعبد الحليم خدام نائب الرئيس وحكمت الشهابي رئيس أركان الجيش السوري وسياسيين وقادة سوريين آخرين كانوا أصدقاء للحريري.

هذه الأسباب مجتمعة كما يبدو قادت لتكليف الحريري لتشكيل الحكومة في لبنان كما سنرى

رابعاً: فلسفة الحريري في إدارة شؤون الدولة الاقتصادية

كان للحريري خبرة اقتصادية كبيرة أكتسبها من دراسته ومن ثم عمله في ميدان القطاعات المختلفة وهذا ما كون لديه فلسفة خاصة أراد تطبيقها عندما يتولى السلطة في لبنان وترتكز هذه الفلسفة على جملة أفكار فهو يرى أنه يجب أن يكون للبنان هوية سياسية واقتصادية وأن تعزيز الميزات التفاضلية للاقتصاد اللبناني يتم من خلال إعادة تأكيد تلك الهوية، وتجنّب أي مبادرات أو إجراءات أو دعوات تتعارض وهذه الهوية، مع تشجيع الاستثمارات اللبنانية والعربية والأجنبية وتدفق رؤوس الأموال. ويجب في هذا الإطار إعادة تأكيد الخصوصيات الأساسية للاقتصاد اللبناني المبنية على[1]:

1. تشجيع المبادرة الفردية

---

[1] رفيق بهاء الدين الحريري ، الحكم والمسؤولية (الخروج من الحرب والدخول في المستقبل) – القسم الثاني(نظرة إلى المستقبل)، ص64-65.

2. حرية انتقال رأس المال
3. حرية التحويل
4. الاستقرار التشريعي والضريبي
5. السريّة المصرفية
6. اقتصاد السوق

وفي سبيل ذلك سيكون من المهم جداً تأكيد الفلسفة الاقتصادية التي توافق اللبنانيون عليها وتجنب التهديدات الموسمية وغير المسؤولة بإعادة النظر فيها، وبالتالي حسم التوجهات الاقتصادية للبنان وتبني سياسات واضحة تنمّي قدرات الشعب وتوسّع آفاق الاقتصاد من خلال نظام ضريبي يشجّع على استقبال الاستثمارات ويؤمّن مصالح ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، ويوفر فرص عمل متزايدة تفسح المجال لاستيعاب طاقات الشباب وتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة. كذلك رفض السياسات التي تعيق النمو والحركة الاقتصادية وإنتاجية القطاعات المختلفة وتزيد من عدد العقبات والعراقيل أمام المبادرة الفردية[1].

ويرى الحريري أنّ السياسات التي تعيق النمو وتزيد من القيود والتوجهات القسرية على القطاعات الاقتصادية ليست جديدة، فقد حاولت كثير من الدول النامية تطبيقها خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد برهنت عن فشلها في جميع الحالات ولا تزال معظم هذه البلدان ترزح تحت وطأة هذه السياسات الخاطئة التي تنفّر المستثمرين وتحمل القطاع الخاص على السلبية والشلل، مما أدى إلى انكماش اقتصادي وتراجع في مستوى المعيشة وضرب ثقة المواطنين في مستقبلهم[2].

أن مشكلة لبنان الاقتصادية تتمحور حول إفراط الشعب اللبناني وقطاعه العام بالاستهلاك بهذا يرى الحريري أن الدعوات التي تتدخل في أنماط وحجم أنفاق الشركات والمواطنين تشخيص خاطئ سيؤدي إلى نتيجة حتمية هي انخفاض

---

[1] رفيق الحريري، المصدر السابق، ص65.

[2] محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص75.

المستوى المعيشي لجميع اللبنانيين تحت شعار تصحيح العجز في الميزان التجاري، لذلك يرى الحريري أن حل مشكلة الميزان التجاري لا تكون من خلال ضرب مستوى معيشة اللبنانيين أو الحكم بالبطء على الدورة الاقتصادية تحت شعار تخفيض الإنفاق، بل من خلال نمو الاقتصاد اللبناني وزيادة إنتاجيته كما أن المشكلة الحالية في ميزان المدفوعات ليست بسبب ارتفاع عجز الميزان التجاري، بل بسبب انخفاض الفائض في ميزان رؤوس الأموال Capital Account أي بسبب تراجع تدفق رؤوس الأموال إلى لبنان، وذلك نتيجة لهبوط مستوى الثقة بالإجراءات الاقتصادية الجديدة، والمس بالاستقرار التشريعي وضبابية السياسة الاقتصادية الحالية. فما الذي يجنيه لبنان إذا تقلّص العجز في ميزانه التجاري، وكان ثمن التقلّص شللاً عاماً في الدورة الاقتصادية؟[1].

يرى الحريري إن عليه استعادة مناخ يشجع تدفق الرساميل من الخارج والفوائض في ميزان المدفوعات، مما يسمح بتوسيع الكتلة النقدية وزيادة السيولة مع الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية. وأن على الحكومة متابعة برنامج الإنماء والإعمار وتدعيمه عبر توسيع القدرة التنفيذية والاستفادة من منشآت البنية التحتية التي باتت متوفرة إلى حد كبير وتشجيع مشاركة أكبر من قبل القطاع الخاص في مجهود التحديث الاقتصادي[2].

كان الحريري على يقين بأن استحداث بنية تحتية متطورة، والاستمرار في تعزيز ثقة اللبنانيين والعالم بالاقتصاد اللبناني، وتثبيت الإنفاق العام، وتفعيل حركة القطاع الخاص، وتطوير عمل القطاع العام، تشكّل مجتمعةً المدخل إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وتعزيز تدفق رؤوس الأموال، مما يسمح بتخفيض معدلات الفائدة من دون المس بالاستقرار النقدي، ويسمح برفع حصة إيرادات الدولة من الاقتصاد

---

[1] رفيق الحريري، المصدر السابق، ص66.

[2] محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص77.

الوطني، ويوفّر فرص عمل جديدة للشباب ويؤدي بالتالي إلى حل مشكلة العجز والمديونية تدريجياً[1].

إذ أن المزيد من إشراك القطاع الخاص بتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والهاتف، وبالشروط التي ذكرت آنفاً، من شأنه أن يحسّن الإنتاجية والفعالية ويوفر الاستثمارات الإضافية اللازمة. ومن شأنه تعزيز دور القطاع الخاص في هذه المجالات أن يوفر دعماً مضافاً للخزينة، بشرط أن ترتكز مساهمته في هذه القطاعات إلى نظرة إستراتيجية وإلى توفير نوعية أفضل بكلفة أقل للمستهلكين. وهذا بدوره يزيد من إنتاجية القطاع الخاص وقدرته التنافسية مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي[2].

وإن تشجيع القطاعات الإنتاجية وزيادة إنتاجيتها هو أحد أهم العوامل لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، إلا أنه يتطلب في الوقت ذاته تقدماً في العوامل الأخرى، لاسيما الخصخصة والإصلاح الإداري. وبالفعل فإن تخفيض كلفة الكهرباء والاتصالات والمياه من خلال الخصخصة يسهم إسهاماً فعالاً في تشجيع القطاعات الإنتاجية. كما إن المباشرة بإصلاح إداري حقيقي من شأنه تحويل القطاع العام إلى قوة دفع للقطاع الخاص، الذي يحتاج إلى إدارة تسهّل إنتاجيته عبر أنظمة وإجراءات تكافئ جهوده التحديثية والمبنية على اقتصاد المعرفة وتزيل العقبات الإدارية أمام انسياب المنتجات والخدمات[3].

ويرى الحريري أن تنامي الاقتصاد العربي وتوسّعه يفتحان أمام لبنان مجالات أوسع بكثير مما أتيح لها في السبعينات، وذلك إذا ابتعدت عن منافسة البلدان

---

[1] رفيق الحريري، المصدر السابق، ص72.

[2] الفضل شلق، المصدر السابق، ص122.

[3] محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص80.

العربيـة وبـذلت الجهـد فـي سـبيل تطـوير النـواحي التكامليـة بينهـا وبـين الاقتصـاديات العربية ويمكن تحقيق هذه الغايات من خلال السياسات الآتية: [1].

أولاً: أن تطوير وتشجيع قطاع الخدمات انطلاق من الإنجازات التي تحققت في الماضي مع التركيز على الاستفادة من موقع لبنان وطبيعته الجغرافية. وهنا تظهر أهمية الاستثمار في القطاع السياحي، من حيث المحافظة على الثروات السياحية والبيئية المتكاملة، أم من حيث تفعيل الإعلام السياحي الخارجي وتوسيع السوق السياحي اللبناني بتوجيه اهتمام أكبر إلى الشرق الأقصى والدول الناشئة وتطوير الإرشاد السياحي ولاسيما مراقبة جودة الخدمات السياحية ونوعيتها، واستحداث مكاتب سياحية في المناطق اللبنانية والخارج. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تطوير مستوى ونوعية الخدمة لدى العاملين في قطاع السياحة من خلال تكثيف التدريب المهني والتقني وتركيز الاهتمام على تلبية جميع متطلبات الصناعة السياحية العصرية. ولابد من المحافظة على البيئة في لبنان التي تشكل إحدى أهم ميزات السياحة في لبنان والعمل على تحسين المواصلات البرية في لبنان وتفعيل قطاع النقل العام. ويصبح تطوير قطاع المواصلات البرية والبحرية والجوية ذا أهمية حيوية في هذا الإطار، إذ إن قطاع الخدمات بكامله يرتكز إلى تحديث المواصلات من حيث تنمية مطار بيروت الدولي وتحويله إلى مركز استقطاب لشركات الطيران وتوسيع الخدمات المتعلقة مباشرة بالنقل الجوي، أو من حيث تنمية الموانئ التجارية والسياحية، وتعزيز شبكة الطرقات التي تربط لبنان بسوريا وعبرها بالبلدان العربية[2].

ويصبح من المهم متابعة الخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية لتنمية قطاع التجارة والشحن، عبر توفير التقنيات المتقدمة وإزالة العوائق من أمام الحركة التجارية، ورفع مستوى الخدمات العامة في المرافئ والمطارات وإلغاء معظم القيود الروتينية الرسمية وغير الرسمية، وتبسيط جميع الإجراءات للاستيراد والتصدير

---

[1] رفيق الحريري،المصدر السابق ، ص78.

[2] محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص90

والترانزيت، والمحافظة على مستويات رسوم تنافسية. ويحتاج نمو هذا القطاع، أيضاً، إلى تكثيف التعاون مع المراكز التجارية المهمة في العالم العربي، والاستفادة من التكامل الموجود بين التجارة الآسيوية والمتوسطية[1].

ثانياً: تعزيز قدرة لبنان التنافسية في قطاع المعلوماتية وهو أكثر القطاعات نمواً في العالم وذلك من خلال إعادة النظر بالتشريعات الموجودة وتطويرها لتراعي المقاييس العالمية ومن خلال تحدث البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية وتطويرها وإعادة النظر بكلفة استعمالها[2].

ثالثاً: تفعيل القطاعات الإنتاجية من خلال توفير التمويل الضروري لزيادة نمو هذه القطاعات وبكلف مخفضة، وذلك على غرار سياسة دعم فوائد القروض لتشجيع القطاعات السياحية والصناعية والزراعية، أو من خلال التسليف لهذه القطاعات. وتشجيع استحداث جمعيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها التفاعل مع مؤسسات صغيرة ومتوسط عربية أو أجنبية صديقة. وتشجيع الصادرات من خلال استحداث آلية لاسترداد الرسوم الكمركية على المواد الأولية المستعملة في الإنتاج الصناعي عند تصدير المنتجات اللبنانية[3].

رابعاً: تفعيل دور القطاعين الصناعي والزراعي عبر إعادة هيكلتهما وإدخال التقنيات الحديثة عليهم واستنفار قطاع الخدمات غير المالي لتنشيط الإنتاج اللبناني الصناعي والزراعي وتسويقه وخلق ميزة تفاضلية لهذه المنتجات وإنشاء مناطق صناعية ذات بنية تحتية متطورة وتشريعات ملائمة تسمح بإنشاء آليات ضمان

---

(1) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص79-80.

(2) عماد حمدان، تعثر بناء الدولة في لبنان- تجربتا شهاب والحريري، بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة، 2010، ص64

(3) المصدر نفسه، ص65

وصناديق تقاعدية خاصة تسهم في تخفيض الكلف وتحسين القدرة التنافسية وبالتالي شجعت على خلق فرص عمل جديدة ومثمرة[1].

خامساً: بات في إمكان لبنان، بل في مصلحته، وبفضل اتفاق التجارة الحرة الذي أنجزته الحكومات اللبنانية المتعاقبة مع الحكومة السورية، أن يدرس بعناية كيفية التكامل في الزراعة والصناعات التحويلية المشتقة عنها. فليس المهم أن تدعم الزراعة اللبنانية في منافسة تشبه المواجهة مع المنتجات السورية، التي تعدها لبنان في نهاية المطاف منتجات محلية في أطار أتفاق التجارة الحرة. لأن الأهم هو التوافق مع السوريين على برنامج شراكة، لا منافسة، حتى لو تطلب سنوات عدة للوصول إلى التكامل، تختص بموجبه الزراعة اللبنانية بالمنتجات غير المتوفرة في سوريا، وتتجه بموجبه الصناعات التحويلية اللبنانية إلى إضافة القيمة على السلع الزراعية السورية التي لا تتوفر فيها الميزة التفاضلية لكي ينتجها لبنان. وطبعا، العكس بالعكس. وفي قطاع الزراعة خاصةً يمكن للدولة العمل على تشجيع مشاريع مشتركة بين مؤسسات توزيع خارجية وبين المزارعين اللبنانيين إذ يتم ضمان تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني خارجيا ضمن شروط محددة لنوعية الإنتاج الزراعي والتقنيات المستعملة كالزراعة الطبيعية[2].

سادساً: استمرار العمل على تفعيل القطاع المالي اللبناني المتمتع بميزات معروفة وإرساء قطاع التأمين على أسس سليمة ورصينة. إذ أن قدرة قطاع التأمين على النمو وخلق فرص عمل جديدة وتوفير خدمات قيمة للمجتمع اللبناني وللعالم العربي مهم جداً. كما أن قطاع التأمين ومؤسسات الضمان وصناديق التقاعد الخاصة من العوامل الأساسية لتفعيل الأسواق المالية وتشجيع الادخار الوطني[3].

([1]) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص80

([2]) المصدر نفسه، ص80

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص95

ويرى آخرون أن مشروع الحريري لم يكن تقدمياً بالمفهوم الاقتصادي ولم يكن صالحاً على أي حال لبلد خارج من الحرب. إذ ركّز المشروع على استعادة دور بيروت الذي سبق الحرب وبالتالي على ضرورة إعمار وسطها وبنيتها التحتية وخلق شبكة مواصلات حديثة وربط لبنان قدر الإمكان بمحيطه الإقليمي والعالمي. وهو مشروع يؤكد على استمرارية «الفلسفة التي تراضى عليها اللبنانيون منذ الاستقلال» فلا تخطيط ولا دور كبير للدولة ولا أولوية للبرامج الاجتماعية، الخ. أما مسالة محيط لبنان الإقليمي المتفجّر، فقد حللها الحريري بنقطتين: الأولى أن محادثات السلام بين سورية و(إسرائيل) قائمة (في النصف الأول من التسعينات) وعلى لبنان أن يكون جاهزاً لجني نتائجها الاقتصادية في سوق إقليمية كبرى. والنقطة الثانية أن استمرار التفجّر في المنطقة لا يمنع لبنان أن يعيد بناء نفسه. أما العجز في ميزان المدفوعات فهو ليس كما يقول الآخرون بأنه هيكلي يتعلق بمجمل الأداء الاقتصادي، بل يحل بمزيد من تدفق الأموال من الخارج. وهكذا عندما يأتي المستثمرون والسياح سيجدون البنية التحتية بانتظارهم وسيتحسن الاقتصاد[1].

لم يواجه مشروع الحريري أي معارضة تؤدي إلى تعطيله، لا من الياس الهراوي ولا من وليد جنبلاط ونبيه برّي و"حزب الله" ولا من دمشق والدول العربية ولا من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. كل هؤلاء، منفردين أم مجتمعين، استفادوا بدرجات متفاوتة من المشروع، مالياً وسياسياً. ويبقى وجهه الإيجابي أنه كان مشروعاً يحاول استعادة لبنان الذي سبق الحرب بجميع حسناته وسيئاته. وهو مشروع لم يكن بإمكان الحريري أن يأتي بغيره، حتى لو شاء ذلك، لأنه مشروع اتفق مع طموحات وغايات أمراء الحرب والتجار في لبنان، والتقى مع رؤية السعودية وفرنسا والنظام الاقتصادي المعولم في أوائل القرن الحادي والعشرين[2].

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص536

([2]) سمير المقدسي ، بين الاقتصاد والحرب والتنمية– العبرة من تجربة لبنان، بيروت، دار النهار، 2004، ص83

كـان مجلـس الإنمـاء والإعمـار، المـرتبط مباشـرة برئاسـة مجلـس الـوزراء، نـواة مشروع الدولـة الإعمـاري. والمجلس هو مؤسسـة رسمية استحدثته الدولـة عام 1977 ومنحتـه صـلاحيات واسعة لإعادة بنـاء مـا دمرتـه حرب السنتين. وكـان هذا المجلس غيـر خاضـع لأيـة رقابـة مـن الجهـات المختصـة، كديوان المحاسبة ومجلس الخدمـة المدنية والتفتيش المركزي ومجلس النواب.

لم تأت مشاريع مجلس الإنماء والإعمار من العدم، بل كانت دراساته ومشاريعه الإعمارية تتراكم وتؤجل منذ تأسيسه عام 1977. وهكذا لم يكن صعباً إطلاقه وثيقة حملت اسم «خطـة العـام 2000» عـام 1991. وفيمـا تبنـت الحكومـة الخطـة عـام 1994، ووسعتها وضمتها إلى مشروع موازنـة 1995، وجعلتها خطـة عشرية تنتهي عـام 2007. لقـد كانـت الخطـة جيـدة مـن حيـث الأعمـال الهندسـية واللوجسـتية والمشاريع العمرانية، ولكنها كانت ضعيفة في منطلقاتها الاقتصادية. فقد عوّلت في توقعاتها الاقتصادية كثيراً على احتمالات السلم بين سورية و(إسرائيل) وجنـي "عائد السـلام" وهدفت الخطـة إلـى تحقيق نمو اقتصـادي مطـرّد 9% وتجهيز بنيـة تحتيـة وبيئـة تسـمح باسـتعادة دور بيـروت حيـث يكـون القطـاع الخـاص المحـرك الرئيسـي للنهوض. ولم تخل الخطة من الإشارة إلى العدالة الاجتماعية والسعي إلى تحسين الدخل الفردي وإحياء الطبقة الوسطى، عمود الاقتصاد المستدام، والإنماء المتوازن. وكانت كلفة الخطة تعدّل صعوداً كل مدة من 11.7 مليار دولار عام 1992 إلى 13.9 مليار دولار عـام 1993 و18.5 مليـار دولار عـام 1995. فـي حين أشارت عدة تقارير إلى احتمال بلوغ الكلفة الكاملة 30 ملياراً عند إنجاز كافة تفاصيل الخطـة. وكـان أمل واضـعي الخطـة أن التمويل سيأتي من ثلاثـة مصـادر: فـائض الموازنـة المحقـق ابتـداءً مـن العـام 1996 الـذي سيشـكل مـورداً رئيسـياً للتمويـل، والاستدانة عبر سندات خزينة والسعي إلى قروض وهبات بالعملة الصعبة من الدول العربية والأجنبية[1].

([1]) حبيب الزغبي، لبنان طريق النهوض، بيروت، دار النهار ،2001، ص127

ولـم تسـر الأمـور حسـب الخطـة الحكوميـة لأسـباب عـدة منهـا طغيـان ظـاهرة الترويكا[1] والمحاصصة في الدولة والوضع الإقليمي وخلط المناصب العامة بالأمور التجاريـة الخاصـة لـدى قـادة الـبلاد واسـتمرار الاحـتلال (الإسـرائيلي) لجنـوب لبنـان والوصـاية السـورية علـى الـبلاد ومشـاركة قيـادات سـورية لشخصـيات لبنانيـة فـي الاستفادة والإثراء[2].

فكان أن تعثرت أحوال الموازنة الحكومية وتفاقم العجز بشكل مريع كل سنة منذ نهاية الحـرب بـدون استثناء، فـي حين اتّكلـت الدولـة علـى المصـارف المحليـة بنسبة فاقت 70% في التمويل عبر سندات الخزينة بأسعار فائدة عالية. ولم تشكل الهبات العربية والأجنبية إلاّ نسبة ضئيلة من مجموع المبالغ المطلوبة رغم «مؤتمر أصدقاء لبنان» في واشنطن عام 1996 ووعود بقيمة 3 مليارات دولار، ورغم مؤتمري باريس ألأول والثـاني. وباسـتثناءات قليلـة، لـم يتحقـق أي مـن تنبـؤات النمـو الاقتصـادي المرتفع، حيث راوح نمو الناتج المحلي الفائت بين 0 إلى 2 بالمائة لعدة سنوات، فيما ارتفع الدين العام من ملياري دولار في بداية التسعينات إلى أكثر من 40 ملياراً عام 2005. أما ما شهدته أواسط التسعينات من نمو مرتفع نسبياً فيمكن ربطه ببساطة بحجم الإنفاق الذي ولّد طلباً عاماً كبيراً على السلع والخدمات. ولم تستعد الطبقة الوسطى التي كانت تمد رأسها في مجتمع ما قبل الحرب، إذ أشار تقرير الأسكوا إلى بلوغ نسبة اللبنانيين دون حافة الفقر 35 بالمائة من مجموع السكان (وربما أكثر في دراسات أخرى مثل دراسة الاتحاد العمالي العام)[3].

([1]) المقصود بالترويكا اختزال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب للمؤسسات الدستورية بأشخاصهم باسم الطوائف وإدارة اللعبة السياسية انطلاقاً من هذه المعادلة. للتفاصيل ينظر: عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص 123

([2]) فارس ساسين، التمثيل والسلطة–مجلس النواب 1992–1996، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1997، ص39

([3]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج2، ص98

في العام 1996 صدر عن الأسكوا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا) تقرير عن الفقر في لبنان، بعد أربع سنوات من وصول الحريري إلى الحكم، فتبين أن مليون لبناني، أو 28 بالمائة من السكان، يعيشون تحت خط الفقر، منهم ربع مليون في فقر مدقع، في حين هبط معدل النمو الاقتصادي في العام نفسه إلى 2 بالمائة مقارنة بتنبؤ مشروع الحريري بالوصول إلى معدل نمو بنسبة 9 بالمائة. ولكن فريق الحريري لم يغيّر حساباته وتوقعاته، في حين كانت تهمل وجهات نظر اقتصادية محذّرة من عواقب ماكرو اقتصادية. وتركّز الإنفاق العام على بناء الوسط التجاري كواجهة للبنان، أهمل بشكل فادح موضوع الإنماء المتوازن الموعود في صلب اتفاق الطائف. ولم ينجز الا جزء من مشروع الوسط ومن مشاريع مدن الساحل بنفقات بلغت مليارات الدولارات بأموال مستدانة[1].

---

[1] René Naba, op. cit. p 34

الفصل الرابع

حكومة رفيق الحريري الأولى عام 1992-1998

أولاً: تشكيل الحكومة الأولى 31 تشرين الأول 1992- 25 أيار 1995 والمشاكل التي واجهتها[1]:-

ظهر طموح الحريري في رئاسة الوزارة مبكراً منذ عام 1982 إذ شوهد منهمكاً في صياغات متعددة لحكومة كان يتوقع ترؤسها في مطلع العهد الجديد فمنذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي بنى علاقات مع أصحاب الشأن في لبنان وسوريا من سياسيين وزعماء طوائف ورؤساء أحزاب. كما أنه لم يدخل السلطة فجأة فعندما تشكلت حكومة عمر كرامي عام 1991 أقدمت على تعيين عدد من مستشاري الحريري في مراكز في إدارة الدولة منهم الفضل شلق بمنصب رئيس مجلس الإنماء والإعمار وميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف[2].

وبعد أشهر من التدهور الاقتصادي والسياسي التي عاشها لبنان وكان أبطاله سلسلة من رؤساء الوزراء والوزراء غير الأكفاء نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة إلى واجهت حكومة عمر كرامي، قرر حافظ الأسد دعم رفيق الحريري لاعتلاء منصب رئاسة الحكومة اللبنانية[3]. شهد الشعب اللبناني تشكيل رجل

([1]) من الجدير بالذكر أن رفيق الحريري قد شكل خلال المدة 1992-1998 ثلاث حكومات متتالية ألأولى بدأت من 31 تشرين ألأول 1992 إلى 25 أيار 1995، والحكومة الثانية بدأت من 25 أيار 1995 إلى 6 كانون الثاني 1996، والحكومة الثالثة بدأت من 7 تشرين الثاني 1996 إلى 2 كانون ألأول 1998. للتفاصيل ينظر: جان ملحة، المصدر السابق، ص427

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص528

([3]) روبير حاتم، المصدر السابق، ص222

الأعمال والشخصية الاقتصادية الكبيرة رفيق الحريري لحكومته الأولى في تشرين الأول 1992 وبتكليف من الرئيس إلياس الهراوي وبموجب المرسوم المرقم 2899بتاريخ31 تشرين ألأول1992 وشكل حكومته الأولى بموجب المرسوم رقم 2900 بتاريخ 31 تشرين ألأول1992.

لاشك أن تسمية الحريري رئيساً للحكومة أثارت حماسة فائقة النظير اقلها كانت على الصعيد الاقتصادي. نظراً لما كان يتمتع به من إمكانات اقتصادية وأموال فضلاً عن علاقاته الواسعة والحسنة مع عدد من الرؤساء ورجال الأعمال[1]. ولعل أهم ما جرى فور تكليفه بتشكيل الحكومة تحسن سعر صرف الليرة أمام الدولار من 2500 ليرة للدولار إلى 2000 ليرة لتنخفض من جديد في كانون الأول إلى 1837 ليرة لتستمر بعد ذلك بالانخفاض حتى استقرت عام 2006 إلى 1500 ليرة[2].

كان طموح الرئيس الحريري في إدارة الدولة بأن تظم حكومته[3] القوى السياسية اللبنانية كافة لكي يشق طريقه في الحكم عبر الوفاق والتوافق. وقد بدت هذه الوسيلة الحل الأمثل لمعالجة الوضع القائم دون أن يعني ذلك أن الرئيس الحريري كان قادراً على كل شيء. فقد صرح في حديث لمجلة الفايننشيال تايمز بتاريخ 22 آذار

([1]) روبير حاتم، المصدر السابق، ص222

[2] عصام نعمة إسماعيل، شهادة على دولة الشهيد الرئيس الرفيق الحريري، بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ط1، 2005 ص14.

([3]) ضمت حكومة الحريري كلاً من: رفيق الحريري رئيسا لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية وميشال المر (نائباً لرئيس الوزراء) ورضا وحيد (وزير دولة لشؤون المغتربين) ميشال أده (وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي) بهيج طبارة (وزيراً للعدل) أسعد رزق (وزيراً للصناعة والنفط) مروان حمادة(وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية) جورج أفرام (وزيرا للموارد المائية والكهربائية) وليد جنبلاط (وزير دولة لشؤون المهجرين) فارس بويز (وزيراً للخارجية والمغتربين) بشارة مهرج (وزيراً للداخلية) وميشال سماحة(وزيرا للأعلام) ... للتفاصيل ينظر: جان ملحة، المصدر السابق، ص427

1993 بقوله "في العمل الخاص تمتلك القرارات بينما في السياسة اللبنانية عليك استشارة الكثيرين قبل اتخاذ قرار ما"[1].

وفي أول تصريح لرئيس الحكومة أمام مجلس النواب أعلن بأن من أولويات حكومته المهام الوطنية المستقبلية، تحرير الأرض من الاحتلال، وتحرير لبنان من مخلفات الحرب وتحرير الإدارة من الفساد[2]، ومن ثم إعادة الإعمار وهذا يتطلب أتباع سياسة ليبرالية تساعد في تطبيق سياسته الاقتصادية، فضلا عن ذلك سعيه إلى تطويق القصور البيروقراطي في بعض الوزارات ومؤسسات الدولة من خلال تطوير الإدارة وتشكيل شركات ووكالات حكومية مرتبطة به بشكل مباشر مهمتها إعادة إحياء الاقتصاد وقيادة برنامج إعادة الإعمار، وضمن هذه الوكالات مجلس الإنماء والإعمار الذي لم يمارس دوره بشكل كبير على الرغم من تأسيسه عام 1977، إلا عندما تولى الحريري الحكومة عام 1992 إذ منح هذا المجلس صلاحيات كبيرة وأصبح بمثابة وزارة يرفع تقاريره إلى رئيس الوزراء مباشرة ويهتم بكل جانب من جوانب إعادة الإعمار. وتضمنت رؤية الحكومة اللبنانية لمشروع إعادة الإعمار أنشاء ثلاثة مطارات ومرافئ حديثة، وشبكة طرقات دولية، فضلا عن ذلك أنشاء مناطق حرة صناعية وتجارية[3].

غير أن المرتكز الأساس في خطة الإعمار هذه كان مشروع إعادة بناء وسط مدينة بيروت، المشروع الذي حمل اسم (سوليدير) يضاف إليه مشروع آخر يحمل أسم لينورد، ويرتكز على تطوير المشاريع السياحية ومراكز الأعمال في الضاحية

([1]) Financial TIMES, 22March, 1993

([2]) جان ملحة، المصدر السابق، ص427- 428

([3]) جورج فرشخ، المصدر السابق، ص247

الشمالية لبيروت فيما يحمل مشروع تطوير الضاحية الجنوبية للمدينة أسم اليسار وهو يرتكز على أقامة مجمعات سكنية للفئات من ذوي الدخل المتوسط[1].

ولتفادي إضاعة الوقت الذي كان يمكن لهذه المشاريع أن تواجهها، أهتم الرئيس الحريري بالتسويات بين القوى السياسية لكي يأمن تأييدها لهذه المشاريع. وتحوّل مشاريع إعادة الإعمار الذي كان التمويل الأساسي لها يستند على الهبات من الدول العربية والإسلامية، أو القروض طويلة الأمد من المؤسسات المالية العالمية، إلى مصدر عجز للخزينة اللبنانية بلغ 10 مليارات دولار أمريكي خلال السنوات القليلة الأولى من مدة تنفيذ المشروع [2].

بقيت الواردات الأساسية للخزينة اللبنانية بعد انتهاء الحرب، قائمة على العائدات الجمركية، إذ أن الحكومة عجزت عن استيفاء الرسوم بشكلها من باقي القطاعات. ووعدت الجهات التي موّلت مشروع إعادة الإعمار، بأن لبنان سوف يقوم بتسديد موجباته بعد عملية تحصيل الرسوم والعائدات من قطاع السياحة والخدمات[3].

واجه الحريري تحديات كبيرة أصطدم بها عند توليه مسؤولية الحكم، وابرز تلك التحديات انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات خلال مدة الحرب الأهلية، وظاهرة خطف الصحافيين والدبلوماسيين الأجانب، وعدم ثقة العالم باقتصاد لبنان، وضرورة إقناع المغتربين اللبنانيين بالعودة والمساهمة في عملية الإعمار[4].

([1]) René Naba, op. cit., p.77.

([2]) نبيل بيهم، الإعمار والمصلحة العامة- في الاجتماع والثقافة، بيروت، دار الجديد، 2001، ص47

([3]) جورج قرم، الفرص الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، ص161

([4]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص43

وفي رحلات الرئيس الحريري إلى الخارج نجح في شكل ملموس باستعادة ما كان لبنان قد فقده خلال الحرب عندما بذل جهود حثيثة أثمرت عن إقناع الدول الأجنبية والعربية بإعادة فتح سفاراتها في لبنان، وبدأت الشركات العالمية بإعادة فتح مكاتبها في بيروت وشهدت العاصمة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في قطاع السياحة والمقاولات[1].

كان الحريري خلال حكوماته المتعاقبة يدرك أن مهمته في لبنان كبيرة وان عليه الاعتماد على أشخاص مقتدرين من أجل تطبيق برامجه في كافة المرافق، فضلاً عن موظفين سابقين من ذوي الخبرة والكفاءة كما أحاط نفسه بأشخاص يثق بهم فضلاً عن تعيين أشخاص مقربين في مناصب أساسية فعين فؤاد السنيورة وزير دولة لشؤون المال، ومحسن دلّول وزيراً للدفاع (وتربطه بالحريري علاقة مصاهرة عبر نجله نزال دلّول ومشاريع مشتركة أبرزها شركات الهاتف الخليوي)[2]. وأتى الحريري بمستشاره وحامل حافظة توظيفاته في شركة "ميريل لينش" رياض سلامة حاكماً على مصرف لبنان، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف، وسلّم وزارة العدل لمحاميه الخاص بهيج طبّارة. واستلم وزارة الداخلية ميشيل المرّ، وهو رجل الأعمال المعروف، ووزير الإعلام فريد مكاري (الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس مجلس النواب)، وكان صديقاً للعائلة وموظفاً لدى الحريري لعدة سنوات في السعودية. وبعد مكاري أصبح باسم السبع وزيراً للإعلام بعدما كان في فريق الحريري أيضاً (وكان يسارياً ومحرراً سابقاً في صحيفة السفير اللبنانية)، واستلم عمر مسقاوي وزارة النقل. وأصبح إيلي حبيقة وزيراً للموارد المائية والكهربائية واحتفظ الحريري بمنصب وزير الاتصالات إلى جانب رئاسة الحكومة[3].

([1]) خالد احمد التقي، توماس شيلين، المصدر السابق، ص46-67

([2]) الين حلاق، أشهر فضائح العصر-400 مخالفة، بيروت، شركة المطبوعات، 2002، ص56

([3]) محمود عثمان، المصدر السابق، ص33

أما على مستوى الوظائف الإدارية فقد عيّن في مؤسسة كهرباء لبنان مارون الأسمر رئيساً لمجلس الإدارة، ومهيب عيتاني مديراً عاماً، وأنطوان أندراوس رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الوطني للمهجرين، وعبد الحميد ناصر نائباً للرئيس، ورياض طبّارة رئيساً لمجلس إدارة المحفوظات الوطنية، وربيع عمّاش رئيساً لمجلس إدارة مصلحة سكة الحديد، وعيّن حاكمية جديدة لمصرف لبنان المركزي تابعة له برئاسة رياض سلامة، وعيّن سعد خالد مديراً للتنظيم المدني ونور الدين الغزيري رئيساً لمجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت. وعيّن محمد فوّاز رئيساً لمجلس إدارة المشاريع الإنشائية، وهيام ملاط رئيساً لصندوق الضمان الاجتماعي، وعمر حلبلب رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات. وبعدها عيّن نقولا سابا محافظاً لمدينة بيروت وسهيل يموت محافظاً لجبل لبنان، ونبيل الجسر رئيساً لمجلس الإنماء والإعمار بدلاً من الفضل شلق الذي عيّن وزيراً. كما أنشأ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات وعيّن يوسف شقير رئيساً لمجلس إدارتها. وعيّن يوسف النقيب مديراً لمؤسسة "أوجيرو"، بعد أن منحها صلاحيات خاصة. كما عيّن عبد المنعم يوسف مديراً عاماً للصيانة والاستثمار والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وأعطيت بعض الإدارات العامة للرئيس نبيه برّي، مثل مدير عام الإعلام محمد عبيد ومدير عام المغتربين هيثم جمعة ورئيس مجلس الجنوب حسن يوسف. وكان للهراوي أيضاً حصّة في هذا التقاسم مثل محافظ الشمال خليل الهندي ومحافظ البقاع فريد قرم ومدير عام وزارة النفط، ومدير عام الأمن العام ريمون روفايل[1].

ولمواكبة مشروع إعادة بناء الدولة والبلاد، عهد إلى 11 مؤسسة عامة موازية للوزارات القيام بأعمال مؤسسات أصلية[2].

([1]) نجاح واكيم، الإيادي السود، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص77

([2]) فارس ساسين، المصدر السابق، ص119

كان تقاسم الإدارات العامة وتعيين المدراء العامين لترسيخ النفوذ السياسي في الدولة مخالفاً للإجراءات القانونية وخارج عمل مجلس الخدمة المدنية. إذ كانت "كفاءة" معظم الذين عيّنوا من خارج الملاك وخولهم لهذه المناصب هو ولاؤهم لأصحاب السلطة مع بعض الاستثناءات. ولم يكن ممكناً إجراء محاصصة عادلة في ظل قوانين ومؤسسات تضبط الأمور حسب الكفاءة والمساواة للمرشحين. ذلك أن "الترويكا" كانت أمام خيارين: إما تقاسم طائفي متوازن وإما توظيف حسب الكفاءة ما قد يخل الميزان الطائفي إذا فاز مرشحو طائفة معينة بنسبة أعلى بكثير من مرشحي طائفة أخرى. فكانت الأرجحية للتحاصص[1].

لذا فأن سياسة التوظيف عند نظام الحكم اللبناني لا تعبر عن معناها الفلسفي الإداري الوطني، بل ثبت أن إنشاءها أو الغرض الأهم منه هو أن تستوي أقرب ما يكون إلى خدمة مصلحة، أو مصالح فئوية معينة، وهي لم تكن في الأساس إلا وفقا على أصحاب اللون الطائفي الخاص والمعروف، وكل من اتبعهم، وأعلن الولاء لهم، وليتقدم هذا المبدأ على معاني الكفاءة أو الجدارة المطلوبة. وإذا بالوظيفة اللبنانية تمنح في هذا السياق، وفي أكثر الأحيان لمن ليس من أهلها وعلى حساب المصلحة العامة أو الوطنية وهذه المشكلة حالت دون تحقيق الأهداف الوطنية التي أراد الحريري تحقيقها عن طريق أصحاب الكفاءة [2].

يبدو أن حكومة الرئيس الحريري الأولى واجهت مشكلة غياب التضامن الوزاري ومراعاة التوازنات الطائفية والمحسوبيات على حساب الكفاءة والنزاهة، الأمر الذي أنعكس على المخطط الإصلاحي الذي أذاعه الرئيس في البيان الوزاري، إذ كان كل وزير محمياً من مرجعيته السياسية ويتكلم باسمها ويعارض في مجلس الوزراء باسمها ولا يتردد في التصريح بعد الخروج من جلسة مجلس الوزراء منددأ بقرارات أخذت

([1]) نجاح واكيم، المصدر السابق، ص78

([2]) كمال حطيط، لبنان والعرب– القطرية والتحرير والتغير والوحدة العربية، بيروت، دار الكتاب العالي، 1992، ص107 ؛ عصام نعمة أسماعيل، المصدر السابق، ص14

علماً أن التضامن في مجلس الوزراء هو شرط لوحدة السلطة الإجرائية واستقامة أمرها.

وعلى هذا الأساس ويرضى الجميع، تقلّص دور هيئة التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، الذي يبدي رأيه بالمرشحين، وديوان المحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة. ولم يكن هذا الأمر ليتم بمشيئة شخص واحد أو جهة واحدة، بل كان توافق منظومة كاملة من أمراء حرب وتجار. إذ أصبح كل وزير يعين على هواه، فاعتمد الوزير إيلي حبيقة أسلوب "التكليف" غير القانوني في تعيينات وزارة الكهرباء. وعندما رفع مجلس الخدمة المدنية شكوى ضده إلى مجلس الوزراء، أغفلت الحكومة الشكوى واستمر أسلوب "التكليف". كما كشفت تقارير رقابية عن هيمنة "مستشاري" الوزراء (غير الموظفين) على الإداريين الرسميين في الوزارات، بعيداً عن المحاسبة وضرورة فصل مكتب الوزير ومستشاريه عن العمل البيروقراطي البحت[1].

وعلى الوتيرة نفسها، عُطّل ديوان المحاسبة نهائياً ابتداءً من العام 1994 بعدما كان يصدر تقارير بالممارسات الخاطئة في الدولة. وبتعطيل أعمال هذا الديوان يكون قد وضع حداً للشاهد الأكبر على الأخطاء. ففي حقبة إعادة الإعمار التي رافقها إنفاق مليارات الدولارات كان لابد من مراقبة صارمة على المشاريع وكيفية المناقصات والمزايدات على البرامج. لذلك فإن تقويض عمل الرقابة الرسمية بعد عملاً مشيناً ودعا إلى القلق الشديد حول تزايد احتمالات السرقة والسمسرة وتمرير الصفقات. وكان قد سبق للديوان في تقاريره لعامي 1993 و1994 أن حذّر المسؤولين من مغبّة المضي في سياسة التراضي والتوافق[2].

كانت عدد من المجالس والوزارات مثل مجلس الإنماء والإعمار ورأسه الفضل شلق، ومجلس الجنوب وصندوقه ووزارة الجنوب، ووزارة المهجرين وصندوق

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص544

([2]) المصدر نفسه، ص545

المهجرين. وهذه المجالس والمشاريع كانت تحمل أهدافاً نبيلة تساعد ضحايا الحروب الإسرائيلية وحروب الجبل في الثمانينات وتسعى إلى إعادة إعمار بيروت ومناطق أخرى. ولكن هذه المجالس لم تقم بواجبها بالشكل الصحيح [1]. فكان مجلس الإنماء والإعمار يتولى كافة المشاريع صغيرها وكبيرها من بنى تحتية وكهرباء وماء ومستشفيات ومدارس وملاعب ومطارات وأنفاق وجسور وطرق سريعة وزراعة وصناعة وهاتف، وكل ما يتصور المرء أنه من اختصاص الوزارات القائمة أساساً. وفي العام 1996، سُمّي الفضل شلق وزيراً للاتصالات السلكية واللاسلكية فصدر مرسوم بتعيين نبيل الجسر رئيساً للمجلس وعضوية بطرس لبكي وإبراهيم محمد مهدي شمس الدين ونهاد جورج بارودي لمدة خمس سنوات، وسمّي ياسر برّي، شقيق نبيه برّي، نائباً للجسر. وطرأ تغيير مشابه في مجلس الجنوب في المدة نفسها، فاستقال رئيسه حسن يوسف وعين قبلان قبلان المسؤول في "حركة أمل"[2]. ولم تقلّ سمعة مجلس الجنوب في عهد "حركة أمل" عما كانت عليه قبل ذلك، إذ أنّ المستفيدين كانوا من المقرّبين من رئيس المجلس ومن "حركة أمل" وليس من المتضررين فعلياً من العدوان (الإسرائيلي). وثمة إشارة إلى مبلغ 1.5 مليون دولار سرقت من الصندوق أثناء رئاسة حسن يوسف مُنِعَ التحقيق في موضوع سرقتها من قبل الحكومة[3].

أما صندوق المهجرين، رابع هذه المؤسسات وأحدثها، فقد تأسس عام 1991 لإعادة 135 ألف مواطن إلى بيوتهم التي دمّرت أو أحرقت أو هجّروا منها. فتولى

---

(1) نجاح واكيم، الوهم والأمل، ص115.

(2) وهي حركة أسسها الأمام موسى الصدر عام 1974 سميت بداية باسم حركة المحرومين ثم سميت فيما بعد باسم حركة أمل وهي اختصار لــ(أفواج المقاومة اللبنانية) وتلاشت عام 1977 ثم ظهرت من جديد عام 1980 وعقدت مؤتمرها ألأول وانتخب نبيه بري رئيساً لها وحسين الموسوي نائباً، وهي حركة شيعية تمثل تيار مهم، وبارز في الساحة السياسية اللبنانية. للتفاصيل ينظر: كمال ديب، أمراء الحرب، ص479

(3) المصدر نفسه، ص545

وليد جنبلاط الوزارة فيما تولى أنطوان أندراوس مهمة رئيس صندوق المهجرين. وأن أموالاً بلغت 800 مليون دولار أُنفقت من صندوق المهجرين في المدة 1992 إلى 1998، وأن جزءاً كبيراً منها ذهب إلى أمور لا علاقة لها بعودة المهجرين وتعويضهم. ذهب بعضها إلى مشروع "سوليدير" وإخلاءات وامتلاك لبناء جسور وأنفاق وطرق سريعة بمبالغ خيالية استفاد منها أنصار "حزب الله" و"حركة أمل" وعائلات بيروتيه، وإلى امتلاكات في المدينة الرياضية وكذلك لتمويل معارك انتخابية وكانت بعض تفاصيل صندوق المهجّرين معرض سجال بين أطراف الحكم[1].

وعند تسلم الحريري رئاسة مجلس الوزراء واجه تحدياً كبيراً تمثل في كيفية تحويل اقتصاد مدمر فاقد لمعنوياته، يجتاحه التضخم وغير مواكب للتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، إلى اقتصاد مستقر ونام في طور إعادة الإعمار. علماً بأن الحكومات المتعاقبة بعد أتفاق الطائف، تمكنت من تحقيق انجازات هامة على صعيد إنهاء الحالات المنتقصة من شرعية الدولة ووحدة مؤسساتها المتصلة بالقوى الموروثة من أيام الحرب[2].

كان الوضع في حينه يتطلب تقدماً سريعاً على جميع الأصعدة المعيشية في لبنان. وكانت هناك حاجة لحفظ الأمن وتدعيمه وإعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني ومستقبله، وإعادة بناء كامل البنية التحتية المادية، وتوسيعها من خلال الاستثمار في الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي وطمر النفايات الصلبة والنقل والمرافئ والمطار والري. وإعادة تشغيل الخدمات العامة وتوفير الضرورات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم وحل مشكلة المهجرين ودعم الجنوب والبقاع الغربي وتحسين الإطار التشريعي وتحديثه والأهم من ذلك كله

([1]) نجاح واكيم، المصدر السابق، ص91

([2]) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص21

الحاجة لأحداث توافق اجتماعي ومصالحة وطنية تشكل القاعدة للنهوض الوطني على كل الأصعدة[1].

وكان التقدم في كل القطاعات والاستثمار فيها يتطلب موارد مالية هائلة لم تكن متوفرة في الخزينة اللبنانية. وكانت أمام الحريري ثلاثة خيارات مختلفة لمعالجة الوضع هي[2]:

الخيار الأول: خيار الانتظار: انتظار توافر المساعدة الخارجية قبل الانطلاق في برنامج إعادة الإعمار وكانت الحكومات اللبنانية المتوالية تدرك أهمية هذه المساعدة ونشطت في البحث عنها للإسهام في إعادة تأهيل الاقتصاد اللبناني.

إلا أن الدول المانحة باستثناء المساعدات السعودية والفرنسية ودولة الكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة وبعض الصناديق العربية لم تلبِ حاجات لبنان بالطريقة المفترضة ولكن الأخذ بهذا الخيار سيؤدي إلى تنامي العجز في الخزينة وارتفاع الدين العام وتراجع الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات الفائدة

الخيار الثاني: زيادة الضرائب والرسوم: وأطلاق إستراتيجية كبرى لتقليص عجز الموازنة من خلال تقليص جذري في الأنفاق وزيادة كبيرة في الضرائب وهذا يعني أن تلجأ الدولة إلى وقف الأنفاق على الجانب العسكري والأمني وإلى وقف الاستثمار في إعادة إعمار البنى التحتية وتأهيلها وكذلك التوقف عن معالجة الأوضاع الاجتماعية وان يترافق ذلك مع زيادة في الضرائب والرسوم، أي أن تقوم الحكومة بمحاولة عقيمة للتخلص من عجز الموازنة بسرعة بأمل تحقيق الفائض في المدى المتوسط واستعماله بعد ذلك في تمويل إعادة الإعمار.

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص24

([2]) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص25-28

أن هذه السياسة لم تكن واقعية على الإطلاق لكونها مخالفة بشكل كامل لأبسط المبادئ الاقتصادية، بمعنى أن هذه السياسة القائمة على زيادة الضرائب والرسوم في بلد قد خرج من حرب مدمرة ويعاني من خسارة هائلة ومن انعدام الأرباح في القطاع الخاص، لا تعطي المفعول المنتظر لأن الضرائب تفرض أصلاً على الأرباح، فضلاً عن أن زيادة الضرائب والرسوم يحول من جهة دون التوظيفات والاستثمارات ويحد من المبادرات الفردية والنمو الاقتصادي المرجو.

الخيار الثالث: النمو والإنماء والإعمار: ويعد هذا الخيار الطريق الوحيد الممكن سلوكه لمعالجة الأوضاع. وأن هذا الخيار يقوم على فكرة الانطلاق في إستراتيجية هدفها النمو وتشدد على إعادة ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي بالاقتصاد اللبناني وخلق الأجواء المشجعة للاستثمار ولتدفق رؤوس الأموال وانجاز إعادة الإعمار وتسريع خطى لإعادة الإنعاش الاقتصادي بهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني وإعادة تأسيس دور متطور للبنان في الاقتصاد العربي والعالمي، وهو ما يسهم في أظهار وتنمية القيمة الحقيقية لموجودات اللبنانيين والاقتصاد اللبناني مما يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل. لقد تطلب هذا الخيار بالطبع اعتماداً كبيراً على الموارد المحلية وتحديداً على الاقتراض الداخلي وعلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج مع استمرار السعي الحثيث للحصول على المساعدة المالية الدولية والاقتراض من أسواق رأس المال الدولية[1].

فكان خيار الحريري الاستدانة لتمويل مشاريع الإعمار ويرجع ذلك إلى سببين[2]:

([1]) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص30

([2]) عماد حمدان ، تعثر بناء الدولة في لبنان، ص 95

1. أن توفير بنية تحتية حديثة في لبنان يشكل شرطاً لتفعيل الدورة الاقتصادية السليمة التي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ليصبح قادرا على استيعاب قيمة الدين وخدمته.

2. أن من شأن توفير هذه البنية الحديثة أن تسهل على الحريري قيادة لبنان إلى رحاب المشروع الحضاري العربي الذي يعتمد على التنمية الاقتصادية العربية.

وبعد تبني هذا الخيار أطلقت حكومة الحريري برنامج طوارئ لتنمية اتجاهات متعددة وهي البنى التحتية وبرامج خدمات اجتماعية مهمة استهدفت توسيع خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني وإعادة المهجرين ودعم المقاومة في الجنوب والبقاع الغربي والعمل على تحسين مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين وكذلك أطلقت جملة مشاريع استثمارية شملت مجموعة واسعة من القطاعات بما فيها الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق وتوفير المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل العام والمرافئ والمطار والري(1).

وبالفعل بدأ الشعب اللبناني يلمس نتائج الأنفاق سواء أكان ذلك في الطرق السريعة والطرق الدولية والوطنية أم في مطار بيروت الدولي الجديد والمدينة الرياضية وكذلك إعادة تأهيل وتوسيع قطاع الكهرباء الذي تدنت القدرة العاملة فيه بعد الحرب إلى حوالي 450 ميغا واط فأعيد تأهيل القدرة المجهزة التي كانت متوفرة في البلاد ما قبل الحرب والتي كانت بحدود 1350 ميغا واط. وجرى إضافة حوالي 950 ميغا واط جديدة إليها مما سمح بمضاعفة الاستهلاك الكهربائي مما أدى إلى المزيد من تحفيز عجلة المسيرة الاقتصادية وتحسين نوعية عيش اللبنانيين كما أعيد تأهيل جميع الخطوط الهاتفية التي كان عددها لا يتعدى 300 ألف خط هاتفي وجرى زيادتها بحوالي مليون خط هاتفي جديد فضلا عن الخطوط الخلوية المستحدثة

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج3، ص37

التي قارب عددها 550 ألف خط أما في قطاع التعليم فقد أعيد تأهيل أكثر من 1280 مدرسة رسمية وتم تجهيز عدد كبير منها بالمعدات والمختبرات العلمية وبوشر العمل ببناء 25 مدرسة رسمية وتوسيع 26 مدرسة أخرى كما قامت الحكومة بإنشاء وتأهيل 15 مستشفى وأكثر من 26 مركزاً صحياً في مختلف المناطق اللبنانية وتم إعادة تأهيل جميع المباني الحكومية وإعادة تأهيل المدارس والمعاهد التابعة لوزارة التعليم المهني والتقني كافة والتحضير لبناء 31 مدرسة مهنية وتقنية جديدة والعديد من المشاريع الأخرى[1].

ثانياً: حكومة الحريري وبناء المشاريع الإستراتيجية:-

لقد عملت حكومة الحريري على توسيع مشاريعها لتشمل مشاريع البنى التحتية المختلفة ومن أهمها

1. مطار بيروت وشركة الميدل إيست:-

أن مشروع إعادة بناء وتأهيل مطار بيروت الدولي صمّم ليستوعب 6 ملايين مسافر سنوياً وقدّر مجلس الإنماء والإعمار كلفته عام 1994 بـ(400) مليون دولار. ولكنها ارتفعت إلى أكثر من مليار دولار عام 1998. وكان هناك مشروع تقدّم به نواب كلفته 200 مليون دولار يستوعب 3 ملايين مسافر سنوياً وقابل للتوسيع فيما بعد، أو بمشروع تقدّمت به شركة "الميدل إيست" (طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية) بكلفة معقولة أيضاً. ولم يؤخذ بالاقتراحين. وإذا قارنا كلفة المشروع بكلفة مشاريع مماثلة أخرى مثل مطارات تايلاند والأرجنتين ونيويورك وواشنطن والصين وهونغ كونغ واليونان وتشيكيا وهنغاريا نجد أن كلفة مطار بيروت هي الأقل بالنسبة لمبنى المسافرين. ففي حين أن هذه الكلفة في مشروع مطار بيروت الدولي لا تتعدى 83 دولار بالنسبة للمشروع كاملاً و19 دولار بالنسبة لمبنى المسافرين، إذ

([1]) رفيق الحريري، المصدر السابق، ص32

أنها تتراوح بين 93و171 دولار للمشاريع الأخرى كاملةً و27 إلى 68 لمباني المسافرين[1]. وهناك بعض التحفظات على هذا المشروع من قبل معارضيه سببها المحاصصة والمحسوبية التي أفرزها التقسيم الطائفي لأركان الحكم. والأمثلة ألآتية توضح ذلك:

- اختير متعهّد لتركيب حاجيات الزجاج بقيمة 7 ملايين دولار، ولكن الالتزام رسى على جورج الهراوي، الابن البكر لرئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي، بمبلغ 12.5 مليون دولار.

- أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في حرم المطار تتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، وعيّن يوسف شقير مديراً عاماً.

- فسخت عقود أنشاء محطات الوقود مع خمس شركات عالمية واستدرجت عروض من شركات أخرى. فرسى العقد على شركة قابضة وتم بناء خزانات جديدة بقيمة 15 مليون دولار على الرغم من وجود خزانات جاهزة.

- أما استثمار المنطقة الحرة في المطار فقد رسى على شركتين إحداهما لرجل الأعمال محمد زيدان.

- أما التموين الغذائي الذي كانت تتولاه شركة آبيلا التي انتهى عقدها عام 1993، فقد جرى استدراج عروض مزايدة، فتقدّمت شركة Cater Air Lebanon بعرض تدفع بموجبه للدولة 44 مليون دولار في حين تقدمت شركة آبيلا، المقرّبة من

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص43

الرئيس الياس الهراوي، بعرض 11 مليون دولار. وفازت آبيلا على الرغم من أنها قدّمت العرض الأقل[1].

أما الشركتان الوطنيتان، "الميدل إيست" وشركة "عبر المتوسط" فقد منعت الحكومة السلف عنهما وأصبحتا في وضع مالي صعب. فطرح "مشروع لإنقاذهما" قضى بتولي "البنك اللبناني الفرنسي" (الذي يملكه فريد روفائيل) معظم أسهم شركة "عبر المتوسط" التي أسسها منير أبو حيدر التي تعود إلى نجيب أبو حيدر وأشقائه. وكان "بنك إندوسويز" Indosuez الفرنسي قد عانى في عام 1997 من خسائر بلغت (1.1) مليار فرنك فرنسي وكان الحل في خفض حصته في "البنك اللبناني الفرنسي" من 64 بالمائة إلى 15 بالمائة، في حين زاد الحريري نسبة مساهمته في هذا البنك بعدما تمّت تغطية عجز "إندوسويز" من "بنك المتوسط" و"البنك السعودي اللبناني" و"البنك اللبناني الفرنسي" وشركة "سوليدير"[2].

وعلى الصعيد نفسه عرضت حكومة الحريري دمج شركتي الطيران الوطنيتين، فلم يعترض مجلس إدارة "الميدل إيست" ولكنه اشترط أن تجري دراسة لحاجات الشركتين وتقويم موجوداتهما. وأصدرت لجنة مشتركة توصية بتغيير مجلس إدارة "الميدل إيست" ودمج الشركتين بعد إجراء دراسة علمية. ودبّ الخلاف في الترويكا حول مصير "الميدل إيست"، إذ إن نبيه برّي، مدعوماً من الياس الهراوي، سعى إلى تأمين التمويل للشركة عن طريق "شركة إنترا" (موقع نفوذ لبرّي) والحفاظ على مجلس إدارة "الميدل إيست"، في حين رغب الحريري تغيير مجلس الإدارة وتمويل الشركة عن طريق مصرف لبنان (موقع نفوذ للحريري). ولكن عندما بدأ الحديث عن التمديد لرئيس الجمهورية، انقلب الهراوي ودعم موقف الحريري مقابل دعم الحريري للتمديد

(1) كمال ديب، أمراء الحرب، ص547

(2) يشير نجاح واكيم (الوهم والأمل، ص217) إلى مقابلة مع جيراروريس رئيس مجموعة سويز المالية المالكة الوحيدة لمصرف إندوسويز في فرنسا أجرتها صحيفة الحياة، إن مبالغ قد تم تحويلها من بيروت هي التي أنقذت وضع "إندوسويز".

للهراوي والاتفاق على أمور أخرى. منها تغيّر مجلس الإدارة فأعفى عبد الحميد فاخوري وعين خالد سلام، وسيطر مصرف لبنان على الشركة بزيادة رأسمالها بقيمة 100 مليون دولار، فارتفعت حصة المصرف إلى 99 بالمائة من أسهم الشركة، في حين انخفضت حصة Air France من 22.5 بالمائة إلى 1 بالمائة[1].

أما مسالة تقويم الموجودات، فقد قامت شركة Deloitte et Touche بالمهمة وجاء تقريرها مفاجئاً إذ قيّمت سعر سهم "الميدل إيست" بدولار واحد، وعلى الرغم من إن دراسة أخرى مستقلة قيّمت معظم الموجودات وليس كلها بـ(25) دولاراً للسهم الواحد. وسمح التقييم الأدنى لمصرف لبنان بامتلاك الأسهم وفتح الطريق لدمج "عبر المتوسط" و"الميدل إيست"[2].

2. قطاع الهاتف الخلوي:-

قدّر الأستشاريون المعتمدون من الدولة اللبنانية الكلفة المتكاملة لكل خط هاتفي جديد في لبنان ما بين 800 و1200 دولار أمريكي إلا أن حكومة الحريري استطاعت أن تخفض كلفة كل خط إلى حوالي 550 دولار فقط، كما تم الحصول على أسعار مميزة للخطوط التحويلية فتراوحت بين 85 و 100 دولار أمريكي للخط التحويلي الواحد. بالمقارنة مع كلفة الخط التحويلي الواحد في العديد من دول المنطقة بلغت 2700 دولار. كما تتراوح كلفة الخط الجديد في الولايات المتحدة ذاتها ما بين 1000 دولار في المدن و2300 دولار في الريف، فيما بلغ معدل كلفة الخط التحويلي الواحد في الريف الأمريكي 230 دولاراً. وتصل كلفة الخط الجديد في بعض بلدان أمريكيا اللاتينية إلى حدود 3250 دولاراً لكل خط في الريف. وبالتالي فإن كلفة التجهيزات الهاتفية الجديدة في لبنان كانت أقل بكثير من الأسعار العالمية

---

(1) نجاح واكيم، الوهم والامل، ص220.

(2) كمال ديب، أمراء الحرب، ص548

الرائجة واقل بكثير من تقديرات الاستشاريين العالميين وهي طبعاً ما زالت الأقل بين دول المنطقة[1].

طالت مشاريع الخصخصة قطاع الهاتف الذي كان ينتظر منه أن يدر إيرادات كبيرة تسد عجز موازنة الدولة في التسعينات من القرن الماضي. وشارك منذ البدء نزار دلول (زوج كريمة نازك الحريري من زواج سابق)، ونجل وزير الدفاع محسن دلّول، في مشاريع تلكوم. فوُقّع عقد عام 1993 مع شركة نرويجية "نوركونسولت" بقيمة 13 مليون دولار (على الرغم من وجود عرض سويدي بقيمة 10.5 مليون دولار). وكانت شراكة دلول للحريري قد حصلت على عقد بالتراضي من الحكومة اللبنانية عام 1992 وتمويل من "بنك المتوسط" لوضع خطوط دولية واستخدامها بين لبنان والخارج وبيع خطوط واشتراكات من سنترالات خارج سنترالات الدولة. وكان نزار دلول يعمل وكيلاً لشركة أمريكية فازت بعقد تنفيذ لشبكة الهاتف الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وقّعه رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات[2][3]. كما كان نزار دلول صاحب أعمال على مستوى دولي منها مشاريع عديدة في السعودية وبلدان أخرى مع شركات أمريكية ومن جنسيات أخرى. وجرت عملية استدراج عقود عام 1993 ففازت شركة "فرانس تلكوم" و"تلكوم فنلندا" وانسحبت شركة إيطالية مدعومة من نبيه برّي[4].

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ص41

([2]) هو محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته "أبو عمار" ولد في 4 أب عام1929 ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام 1996. وهو القائد العام لحركة فتح . فاز مع إسحاق رابين وشمعون بيريز بجائزة نوبل للسلام عام 1994. توفي عام 2004. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([3]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص548

[4] نجاح واكيم، الوهم والأمل، ص233.

وفـي العـام 1994 تأسسـت شـركة مشـتركة بـين تلكـوم الفنلنديـة وشـركة لبنانيـة باسـم "لبيـان سـل"، وشـركة أخـرى هـي FTML مـن مسـاهميها رجـل الأعمـال نجيـب ميقاتي[1] (الذي أصبح وزيراً فيما بعد) وشقيقه طـه ميقاتي. فبدأت الشركتان تحققان أرباحـاً طائلـة منذ السـنة الأولـى نتيجـة الشـروط السـهلة التـي وافقت عليهـا الحكومـة اللبنانيـة. فكانـت الأربـاح المعلنـة عـام 1996، 260 مليـون دولار ولـم تتجـاوز حصـة الدولـة 23 مليـون دولار. وبدل أن تسـعى الحكومـة إلـى تقليص مدة العقد مـع الشـركتين والسـعي إلـى تحسـين نسـبة إيرادات الدولـة، كلّفت الحكومـة عبد المنعم يوسـف مـدير عـام وزارة الاتصـالات بمفاوضـة الشـركتين اللتـين يملـك الحريـري النسـبة الأكبـر مـن أسـهمهما لتمديـد العقد ورفـع حجـم الاشـتراكات. ولكـن الحكومـة أمّمـت هـذا القطـاع فيمـا بعد[2].

3. قطاع النفط والكهرباء :-

مثّل الهراوي قبل تبوئه الرئاسة الأولـى مصالح شركة النفط الأمريكيـة موبيل أويـل مـع شـريكه خليـل غطّـاس. وكغيـره مـن السياسـيين اللبنـانيين، واصـل مواكبـة مصـالحه الخاصــة وأشـرف ابنــه (روي) علــى المصــالح النفطيــة، فكانــت حصــته مــن مجمــل مشـتريات الدولـة مـن المشـتقات النفطيـة 30% شـراكة مـع رجـل الأعمـال السـوري صـائب نحـاس وبمسـاعدة محـامي أسـرة الهـراوي شـاهيه برصـوميان. ولكـي يعـدل تجـاه

([1]) ولد في طرابلس في 24 تشرين الثاني 1955 تلقى تعليمه الجامعي في الجامعة الأميركية في بيروت، وتـابع الدراسـات العليـا فـي "المعهـد الأوروبـي لإدارة الأعمـال "فـي فرنسـا وجامعـة هارفارد في الولايات المتحدة كان دخوله إلى المجال السياسي عن طريق المنصب الوزاري وذلك عام1998. وفـي25كـانون الثـاني 2011كلفه الـرئيس ميشـال سـليمان برئاسـة الحكومـة اللبنانيـة. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص 549

ولديه، منح الهراوي ابنه (روي) حصة في قطاع النفط وابنه رولان حصة في قطاع الكهرباء[1].

لقد أقدمت حكومة الحريري على رفع الدعم عن المحروقات كما أوصى صندوق النقد الدولي، ولكنها تركت الاستيراد والتوزيع للقطاع الخاص الذي تقاسم الأرباح مع أشخاص في مواقع نفوذ في الدولة. وبلغت فاتورة النفط في التسعينات 700 مليون دولار سنوياً.

عُدَّ الرئيس الهراوي أن هذا القطاع هو من حصته، فعمد عبر نجله رولان إلى تأسيس شركة نفطية سيطرت على 30 بالمائة من القطاع[2]. وعيّن محاميه وصديقه شاهيه برصوميان وزيراً للصناعة والنفط "**بعدما اشترط على الحريري لدى تشكليه حكومته الثانية أن يستبعد منها وزير النفط السابق أسعد رزق المقرّب من الحريري**"[3]. في تلك الأثناء كشفت صحيفة النهار عن فضيحة نفطية "**بطلها الوزير شاهيه برصوميان الذي قام بإعادة بيع كميات كبيرة من مادة المازوت على أساس أنها رواسب ثقيلة... هذه الصفقات التي قدرت بمئات ملايين الدولارات كانت تتم عبر شركتين وهميتين**" مسجلتين شكلياً في قبرص وبريطانيا ويملكهما شخص واحد وتستعملان رقم فاكس واحد[4]. ونفت وزارة المالية أنها تسلمت أي مبالغ سواء من أرباح محققة أم استرجاعاً لأثمان محروقات تم بيعها. هذه الصفقات كانت تساهم في

---

(1) René Naba, op. cit., p.52.

(2) إيلي يشوعي، أقتصاد لبنان –موقف وتحليل، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2002، ص113

(3) نجاح واكيم، الوهم والأمل، ص258.

(4) صحيفة النهار، 15 أيلول 1994

رفع كلفة النفط وبالتالي ترهق المستهلك حيث بلغت الضرائب والرسوم على استهلاك النفط 250 مليون دولار عام 1996[1].

لقد أوعزت حكومة الحريري إلى القضاء اللبناني بإصدار مذكرة إلقاء قبض على برصوميان في ملف النفط، وحكم عليه بالسجن في 5آذار/مارس 1999 بتهمة تزوير أوراق رسمية حول إعادة تصدير بترول صالح للاستعمال. وطالت القضية خمسة مسؤولين في الوزارة ومدراء في مصفاتي الزهراني وطرابلس. أما المبلغ المحوّل إلى حساب مصرفي في زيورخ والذي بلغ 26 مليون دولار فقد تمت ملاحقته أيضاً. وفيما أطلق سراح برصوميان بموجب كفالة قيمتها 500 مليون ليرة، وأخلي سبيل نقولا نصر مدير عام الوزارة لبراءته، عاد برصوميان إلى ممارسة العمل السياسي في "حزب الطاشناق"[2]، ولكنّ التحقيق معه في ملف النفط استؤنف عام 2005[3].

أما في قطاع الكهرباء فقد قامت حكومة الحريري بتوسيع أنتاج الطاقة الكهربائية وتجهيز معملي البداوي والزهراني بالمعدات بكلفة 336 مليون دولار وفضلاً عن أنشاء مجموعات غازية في بعلبك وصور بكلفة 60 مليون دولار أمريكي وتجهيز محطات وخطوط نقل وكوابل متطورة بكلفة 282 مليون دولار أمريكي، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن المردود المادي لهذا المشروع بلغ 25% وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كلفة تجهيز الكهرباء في معملي البداوي والزهراني كانت أقل من

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص550

([2]) وهو أحد الأحزاب الأرمينية تأسس في أرمينيا عام 1890 وانتقل إلى لبنان عن طريق اللاجئين ألأرمن الهاربين من الأضطهاد العثماني أوائل الحرب العالمية الأولى، وتأسس في لبنان رسميا عام 1921. للتفاصيل ينظر: ميشال الغريب، الصليبيون اللبنانيون 1975-1976 د.م، د.ن، ص316؛ فتحي عباس الجبوري، نشأة الحزب التقدمي ألأشتراكي ومواقفه الداخلية والخارجية، المصدر السابق، ص37

[3] René Naba, op. cit., p.59.

الأسعار الرائجة في حينها بنسبة تصل إلى 15% في المائة[1]. وتم إعادة تأهيل وبناء عشر محطات لتوليد الكهرباء بهدف رفع الطاقة الإنتاجية القصوى للكهرباء من 900 ميغا واط حتى وصلت إلى 1400 ميغا واط[2].

أعفت الحكومة وزير الموارد المائية والكهربائية جورج إفرام[3] من مهماته وأسندت حقيبته إلى إيلي حبيقة في حزيران 1993. وجاء الإعفاء بعد جلسة عاصفة لمجلس الوزراء، قال جورج افرام "**دولة الرئيس الحريري لا يعطينا الصلاحية، وأسلوبه تسلّط لن نقبل به، وهو يضرّ بالبلاد. دولة الرئيس يريد التفرّد والتحكّم في مقررات الوزراء. يريد السيطرة على مجلس الوزراء ومنع الوزراء من ممارسة صلاحياتهم. واستقدم ذويه إلى مجلس إدارة الكهرباء، وهو يحرّضهم على الوزير (أي على إفرام)، كما عيّن مديراً ليس لديه خبرة في مجال الكهرباء وهذا سيؤدي بالبلاد إلى كارثة**". ومن جهة أخرى صرح الوزير سليمان طوني فرنجية قائلاً: «أنا متضامن مع الوزير إفرام، وطريقة الرئيس الحريري في التعاطي مع الوزراء غير مقبولة. فهو لا يسمح بإعطاء الرأي. الجميع يتحدثون عن تسلّطه وتحكّمه. إنه يريد شركة وهذا لا نقبله»[4].

ورد الحريري على هذا الاتهام قائلاً: "**هذا كلام ظالم وأنا أسال أي وزير أن يقول إني تعاطيت معه بأسلوب تفرّدي وتسلّطي**". ثم قال الوزير سليمان طوني

([1]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج3، ص40

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص89

[3] توفي إفرام في 5 أيار 1994 وفي تأبينه ذكرت صحيفة النهار أنه الوزير الثاني في لبنان الذي تعرّض للإقالة من الوزارة عام 1993 بعد هنري إدَّه عام 1973. للتفاصيل ينظر: جريدة النهار في 5 أيار 1994

([4]) الياس الهراوي، عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، بيروت، دار النهار، 2002 ص338

فرنجية: "**منذ أتيت إلى الحكم وأنت تحاول السيطرة**". فعقب الوزير حبيقة موجهاً كلامه إلى فرنجية: "**نحن هنا لتحمّل المسؤولية وليس للمزايدة والبهورة**"[1].

وتمت إزاحة الوزير جورج إفرام وأصبح حبيقة وزيراً للكهرباء. وجاء حبيقة بفادي ساروفيم مستشاراً له. وأمكن تشبيه وزارة الكهرباء بمغارة علي بابا لكثرة ما شهدته هذه المؤسسة من عمليات نهب وفساد مالي وأداري مخطط لها بدقة[2].

يقول رينيه نبعه: إن قيمة السرقة في قطاع الكهرباء خلال ثلاث سنوات بلغت 600 مليون دولار شكّلت 50 بالمائة من الأموال التي أنفقتها الدولة على هذا القطاع لتأهيله بعد الحرب حتى عام 1996، استفاد منها إيلي حبيقة وفادي ساروفيم ورولان الهراوي ومارون الأسمر ومهيب عيتاني وروبير دبّاس، الذي كان يتولى مهام إنارة شوارع بيروت[3]. وهذا يعني أن نصف ما رصد لمؤسسة كهرباء لبنان حتى 1996 قد ذهب في باب السمسرات والمحسوبيات. إلى حد أن وزير الدفاع محسن دلّول شكا في نهاية 1997 من الفضائح والصفقات المشبوهة في مناقصات ومشتريات كهرباء لبنان مستغرباً نقل مهيب عيتاني من شركة الكهرباء إلى إدارة مرفأ بيروت، قائلاً: "**إن مصير المرفأ لن يكون في ظل إدارته الحالية أفضل مما آلت إليه مؤسسة كهرباء لبنان في ظل الإدارة عينها**" [4].

في جلسة لمجلس الوزراء هاجم وزير المالية فؤاد السنيورة وزير الكهرباء إيلي حبيقة واصفاً إياه بـ"الحرامي" فثارت ثائرة حبيقة وهجم على السنيورة وحصل تشابك

---

[1] الياس الهراوي، المصدر السابق، ص339.

[2] منير يحيى، الكهرباء في لبنان تحديات وافآق، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1999، ص174

[3] René Naba, op. cit., p.62.

[4] تصريح لدلّول في 11 كانون الأول/ديسمبر 1997، في نجاح واكيم، المصدر السابق، ص279.

بالأيدي. وبعد أسبوع هدّد حبيقة بكشف الأوراق وأنه سيتحدث بالأرقام عن العمولات والسمسرات التي ذهبت إلى أقطاب الدولة. وانتهى الأمر بقبوله اعتذاراً علنياً من السنيورة أثناء الجلسة[1].

4. قطاع الإعلام:-

تواصل مبدأ المحاصصة في شتى أمور الدولة اللبنانية، ففي قطاع الإعلام تم توزيع الأثير حصصاً على الزعماء والأمراء. وأسس أقطاب الدولة محطات تلفزيونية خاصة منذ عام 1992، في حين عملوا في الداخل والخارج على إخماد الأصوات الإعلامية المستقلة أو الناقدة، وتم توزيع التراخيص الإعلامية محاصصة. كانت الرسالة للمحطات المناهضة منذ أوائل التسعينات أنّ التعرّض للنظام السياسي القائم أو للدور السوري في لبنان هو من الممنوعات[2]. في أيلول 1996، أقرّ مجلس الوزراء توزيع التراخيص الاعلامية على النحو الآتي:

- محطة غير موجودة هي الشبكة الوطنية للإرسال، NBN، National Broadcasting التي تعد صوت "حركة أمل" ورئيسها، هو رئيس مجلس النواب نبيه برّي. وكان في مجلس إدارتها خليل حمدان والوزير ياسين جابر المقرّب من الرئيس برّي، وشقيقه رباح جابر، وأمينة برّي شقيقة نبيه برّي، وسميرة عاصي شقيقة رندة برّي زوجة نبيه برّي[3].

([1]) إلياس الهراوي، المصدر السابق، ص401

[2] Volker Perthes, Myths and money: Years of Hariri and Lebanon's preparation for a New, Middle East, MERIP Middle East 203, Spring 1997, p3.

([3]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص552

▪ أما تلفزيون المستقبل الناطق باسم رفيق الحريري ويراه الرأي العام المحطّة التي تمثل المسلمين السنة في المحاصصة، فقد ضمّ في مجلس إدارته أفراداً من أسرة الحريري ومعاونيه: نهاد المشنوق (مستشار إعلامي للحريري)، شفيق الحريري ومصطفى زيدان وغالب الشمّاع وبهية الحريري ونازك الحريري (زوجة رفيق الحريري)، ويوسف تقلا وفريد روفايل وسمير منصور وروبير دبّاس ومكارم مكاري (شقيق الوزير فريد مكاري) وعلي جابر وخالد صعب. فضلاً عن هذه المحطة وراديو الشرق في باريس، أطلق الحريري جريدة المستقبل في 14 حزيران/يونيو 1999 ، بعد ثمانية أشهر من خروجه من الحكم، إيذاناً بعودته إلى الساحة السياسية. وامتلك تراخيص ثلاثة مطبوعات هي "صوت العروبة" و"الهدى" ومجلة "الهدف"[1]. كما كان له نفوذ في ست صحف رئيسية في لبنان، وعلاقات جيدة مع صحفيين يغطّون كافة وجهات النظر اللبنانية[2].

▪ تلفزيون المرّ Murr TV، والذي رآه الرأي العام كمحطة للروم الأرثوذكس ومركزه الأشرفية، إذ امتلكت 85 بالمائة من أسهمه عائلة المرّ وموظفوها. وأبرز مساهميها غبريال المرّ وكارول المرّ وكارلا المرّ، فضلاً عن الوزيرين إيلي حبيقة وغازي العريضي. ولكن هذه المحطة خرجت على إجماع الترويكا فأقفلت أثناء انتخابات فرعية في أيلول/سبتمبر 2002 لأسباب واهية إذ أيدت المحطة مرشحاً ضد مرشح آخر كان يلقى الدعم من ميشيل المرّ[3].

▪ المؤسسة اللبنانية للإرسال Lebanese Broadcasting، ورآها الرأي العام "محطة الموارنة"، تأسست أثناء الحرب وعبّرت عن الميليشيا المسيحية.

---

(1) René Naba, op. cit., p.21.

(2) Ibid,. p.69.

(3) تصريح لصاحبها الرئيسي غبريال المرّ لتلفزيون الجديد في أول أيار 2006 على برنامج «حدا يسمعنا».

▪ تلفزيون "المنار"، وهي محطة أخرى تنطق باسم "حزب الله" اللبناني، كمنبر للمقاومة ضد الاحتلال (الإسرائيلي) في التسعينات. ولكن أسوة بالمحطات الأخرى، كانت هذه المحطة الأداة الدعائية لخطاب "حزب الله" والفئة التي يمثلها في نظام المحاصصة[1].

▪ تلفزيون لبنان: قبل أن يبدأ تلفزيون المستقبل البث، اشترى رفيق الحريري 49 بالمائة من أسهم تلفزيون لبنان الرسمي عام 1992 من وسام عز الدين بقيمة 5 ملايين دولار. وعيّن فؤاد نعيم للإشراف عليه. وعندما صدرت أصوات نيابية وعامة تطالب بأن يكون تلفزيون لبنان ملكاً للدولة، تمّ نقل قسم من أرشيفه الذي يُعد ثروة وطنية تغطي برامج ومسلسلات ووثائق منذ أوائل الستينات، لصالح تلفزيون المستقبل. وبيعت حصّة الحريري في تلفزيون لبنان بـ(8) ملايين دولار إلى الدولة عام 1995[2].

▪ تلفزيونNew TV : قبل صدور قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، تأسست محطة تلفزة New TV (تلفزيون الجديد) ومن أصحابها الرئيسيين رجل الأعمال تحسين خيّاط. وكانت من المحطات التلفزيونية القليلة أو الوحيدة التي انتهجت خطاً غير طائفي في البث والتوجيه والتوظيف. تمتع تلفزيون الجديد بعدد كبير وواسع من المشاهدين بسبب مواقفه المعارضة، وضمّ طاقمه 350 موظفاً منهم 75 صحفياً، فضلا عن ألفي متعاقد. وقامت المحطة بالتركيز على أخطاء الحكم والحكومة والفساد وأضفت علامات الاستفهام على سياسة الدولة ومشروعها الاقتصادي والسياسي وبالتالي أغلقت هذه المحطة. وسمحت حكومة الحص للتلفزيون بإعادة البث في حزيران/يونيو 1999 بعد سنوات من الجدل القانوني والقضائي. ولكن في بداية 2003، أمرت حكومة الحريري إغلاق تلفزيون الجديد

([1]) وضاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلامياً، بيروت، دار النهار، 1996، ص83

([2]) هنري إدّه، المصدر السابق، ص117

بسبب تعرضه للسعودية، وعارض رئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود هذا الإجراء وتابعت المحطة بثّها[1].

صدرت دراسات تحليلية عن محاولات سياسية للسيطرة على الإعلام المعارض إما بتطويعه بقوة السلطة أو شرائه. ولكن قوّة الترويكا الإعلامية ونفوذها الكبير في الصحافة لم يعني بأن الصحافيين قد أعفوا الدولة من مسالة المحاسبة فقد كانت اليوميات الصادرة في بيروت تراقب وتنتقد الأخطاء وتندد باستعمال المال لشراء الضمائر. وعلى صعيد الإذاعات، منحت حكومة الحريري تراخيصاً إلى إذاعة صوت لبنان التابعة لحزب الكتائب اللبناني وصوت الشعب التابعة للحزب الشيوعي اللبناني[2].

5. التشكيلات العقارية المالية:-

انطلقت عملية إعادة إعمار وسط بيروت عام 1991، عندما صوّت مجلس النواب على مشروع إنشاء "الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت "سوليدير". ولما كان الآلاف من اللبنانيين يمتلكون عقارات ومحلات وأبنية في وسط بيروت، استقطبت "سوليدير" مجمل ملكيات هؤلاء عبر إصدار أسهم حددت قيمتها شركات تخمين بمعدل 400 إلى 1200 دولار للمتر المربع الواحد. وخلال مدة قصيرة أصبح المتر الواحد يباع بسعر أعلى، ولكن مع ذلك تم شراؤها من قبل أصحاب ألأموال، أما أصحاب العقارات الأصليون فأصبحوا بدون ملك. وغدا بضعة أشخاص أصحاب نسب كبيرة من أسهم "سوليدير"، وتحول هؤلاء إلى أصحاب أهم موقع عقاري في لبنان. وتعدّى عمل سوليدير نطاق الوسط ليخترق أحياء شعبية لم تكن

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص554

[2] (Lebanese Prime Minister Rafik Hariri's efforts to control the (media): An article from: Columbia Journalism Review by Mark Dennis (May 1, 1994).

ضمن الوسط باتجاه الخندق العميق وشارع فرنسا ووادي أبو جميل ، وصولاً إلى الواجهة البحرية حتى عيّن المريسة، فالغيت الطريق الساحلية كما جاءت في الخطة الأصلية والغيت المواقف العامة. وامتدّت عملية الردم داخل البحر إلى 60 هكتاراً. وتولّت "سوليدير" كلفة البنية التحتية (200 مليون دولار) مقابل تخلّي الدولة عن 50% من أراضي ردم البحر البالغة 600 ألف متر مربع، على أن تتحول حصة الدولة إلى حدائق وطرق[1].

بلغ رأسمال الشركة الذي تم الاكتتاب عليه 926مليون دولار أمريكي أما عدد المكتتبين فيزيد عن 20 ألف مكتتب، الغالبية الساحقة منهم من اللبنانيين إذ اكتتبوا بملغ مقداره 600 مليون دولار. حيث أكتتب رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري بمبلغ 125مليون دولار في أسهم الشركة ووجه ريع هذا الاكتتاب لمؤسسة الحريري ليجري صرفها على الطلاب اللبنانيين من كل الطوائف والمناطق اللبنانية وعلى الجمعيات الخيرية والمساعدات الإنسانية. وتم الاكتتاب من قبل ثلاث دول خليجية في الشركة اللبنانية لتطوير وسط بيروت وإعادة إعماره(سوليدير) بمبلغ 230 مليون دولار وقد بلغت طلبات الاكتتاب لهذه الدول نسبة 35% من قيمة الأسهم توزعت هذه النسبة على السعودية 150 مليون دولار والكويت 50مليون دولار والإمارات العربية المتحدة 30 مليون دولار[2].

يقول الرئيس الهراوي في مذكراته إنه في كانون الأول/ديسمبر 1994، وفي جلسة لمجلس الوزراء أثير بند يتعلق بفندق السان جورج في حي الفنادق والسماح بردم 12 ألف متر مربع من البحر، وتحوّل إلى جدل حام اشترك فيه الوزراء نقولا فتوّش ومحمود أبو حمدان وسليمان طوني فرنجيّه. ثم قال أبو حمدان: «بدنا نعرف السان جورج لمين؟ هناك من اشترى سبعين بالمائة منه». عند هذا الحد بدا الرئيس

([1]) عاصم سلام، الإعمار والمصلحة الوطنية في العمارة المدنية، بيروت، دار الجديد، 1995، ص69

([2]) جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 1993/12/15

الحريري الذي تجنب منذ بداية الجدل الخوض فيه، ثم علت وجهه علامات الانفعال فوقف وخاطبني قائلاً: «فخامة الرئيس، اعتبرني مستقيلاً. أنا أقدّم استقالتي وطالع أعلنها براً». ونجح الوزراء في ثني الحريري عن الخطوة وإعادة الهدوء إلى المجلس[1].

وكتب هنري إدَّه (وكان المهندس الأول لمشروع إعادة إعمار الوسط التجاري) بأسلوب لا يخلو من الفكاهة عن لقاءاته مع الحريري حول مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري، بدا فيها الحريري ببرغماتيته، مبتكراً ذكياً للحلول البسيطة[2]: **(طلب مني رفيق الحريري بعض الإيضاحات حول الحصة العائدة للدولة في أراضي المرفأ. كان يريد معرفة وجهة نظري في التعويض الذي يجب أن تدفعه الشركة العقارية للدولة في مقابل أن تتنازل لها عن هذه الأراضي. وعندما أجبته بأني أقدّر قيمة هذه الأراضي بما يقرب من أربعمائة مليون دولار، رفع ذراعيه إلى السماء وقال لي أنه لا مجال لديه لا لدفع مثل هذا المبلغ الهائل ولا للتخلي عن هذه الأراضي، وأن عليّ أن أجد الوسائل الكفيلة بتقليص المبلغ الذي أعلنته)**[3].

ويعطي إدَّه مثلاً آخر عندما زاره الحريري بعد مدة يشكو عدم تقدّم الأعمال في المشروع. أبلغه إدَّه عن دراسة حول جدول الأعمال والتنفيذ. فقال الحريري: «**الحقيقة أنني لا أفهم الفائدة من مثل هذه الدراسة. ماذا تخشى؟ أتريد أن تعرف سلفاً مدة العملية لحساب ريعها؟ أنا يمكنني أن أطمئنك مباشرةً حول هذه المسالة. مما قلته لي أحفظ المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للبناء في وسط المدينة هي في حدود 600 ألف متر مربع. وعلى افتراض أن هناك 300 قطعة كل واحدة من ألفي متر مربع، فأنا التزم شخصياً بأن أجدلك في أقل من أسبوع على 300**

---

[1] الياس الهراوي، المصدر السابق، ص401.

[2] هنري إدَّه، المصدر السابق، ص95

[3] المصدر نفسه، ص97.

مشترٍ من الخليج سيكونون في غاية السعادة ليوظف كل واحد منهم ستة إلى سبعة ملايين دولار لامتلاك قطعة أرض في وسط بيروت»[1].

وعندما اعترض إدَّه على هذا القول وأجاب بمطالعة حول مراحل الإعمار وضرورة إتاحة الفرصة لأكبر عدد من اللبنانيين كي يعيدوا بأنفسهم بناء مدينتهم بناءً يجسّد تقاليدهم وآمالهم ويجعل المدينة تنتسب اليهم، «**أصغى الحريري بصبر إلى دفاعي المرتجل باجتهاد... وحين انتهيت سالني بلهجة محببة وأبوية: بكلمة واحدة وبعد كل حساب، ما تقديراتك للمدة اللازمة لإعادة إعمار وسط المدينة كاملاً؟ أجبته: عشرون سنة على افتراض نمو مناسب جداً. فنهض على الفور ولخص اللقاء بهذه النصيحة الأخيرة المرفقة بابتسامة عريضة: «ركّزوا جهودكم إذن على إعداد التصاميم والدروس التقنية واتركوا لي العناية بتقدير سير المشروع ومهل التنفيذ التي أقدّرها بأقل من عشر سنوات... »**[2]. (يعني نصف المدة التي حدّدها إدَّه).

ومثال آخر على براغماتية الحريري هو لقاؤه بفريق دار الهندسة برئاسة الخبير البريطاني Robert Solomon لاستعراض الدراسات التي أعدّت حول بناء الوسط التجاري وكلفته والجداول الزمنية، الخ. وبدأ الفريق تقديم نتائج دراساته، ولكن لم يكد صولومون ينهي عرضه التمهيدي على الأقل حتى قاطعه الحريري قائلاً: "**أنت كما فهمت من كلامك تقترح عليّ مخططاً بمليار ونصف مليار دولار للسنتين الأوليتين ومليارين ونصف للسنوات الثلاث اللاحقة، هل هذه فكرتك؟**". أجاب صولومون: "**نعم سيدي الرئيس على افتراض مسيرة إنمائية متسارعة وحجم مساعدة عالمية إيجابية**". الحريري: "**قل لي يا صديقي، هل سمعتني أطلب إليك تحديد المبالغ أو مهل الإنجاز؟ طبعاً لا! إذن أرجو أن تعدّل اقتراحك وتعدّ لي خطة عشرية من اثني عشر مليار دولار على الأقل. أما التمويل فسأنجح في الحصول عليه، وطرق**

([1]) هنري إدّه، المصدر السابق، ص99

[2]كمال ديب، أمراء الحرب، ص556.

التمويل سنعثر عليها في فائض الموازنة ابتداءً من الدورة الثالثة، وفي الأرباح التي ستحققها مؤسسات الكهرباء والاتصالات التي سنكون قد أنجزنا إعادة تأهيلها"[1].

وأعاد الحريري هذه الفكرة في جلسة برلمانية لاحقاً.

ويصف إدَّه زيارة الحريري ووفد رسمي لباريس في أوائل التسعينات لطلب المساعدات وكيف أن «التلفزيون الفرنسي أخذ يعرض الوفد اللبناني متنقلاً بقافلة من سيارات مرسيدس الـ(500) الفخمة التي بدت إلى جانبها سيارات "الرينو 25" الوزارية الفرنسية هزيلة وباهتة وأقام أعضاء الوفد الرسمي اللبناني في أوتيل Carillon المطل على ساحة الكونكورد، فيما توالت الاستقبالات في أكثر الأماكن فخامة «راسمة صورة غريبة عن هؤلاء اللبنانيين المدمَّرين في زعمهم والآتين في طلب مساعدة مالية من فرنسا[2]. وبالمقابل يصف هنري إدَّه الإسراف المريع لإعادة تأهيل السرايا الكبير ليكون مركزاً لائقاً برؤساء الوزراء، حيث لم يراع الاقتصاد في الكلفة، بل اقتضى «تكبير هذا المبنى وتحويله إلى قصر شاسع باذخ دون أن يحترم مقياسه الأصلي وأحجامه وواجهاته، ويوظّف فيه من دون تردد عشرات الملايين من الدولارات المسحوبة من موازنة الدولة التي تشكو من العجز الكبير أصلاً: صالون استقبال من 700 متر مربع، قاعة طعام تتسع لـ(500) مدعو من 720 متراً مربعاً مغطاة جوانبها بالمرمر والألواح الخشبية المرسومة والمشغولة بسخاء. ويتضمن الطابق الأرضي مكاتب رئيس الحكومة وزوجته وديوان استقبال من 240 متراً مربعاً. وفي الطابق الأول شقة من أربع غرف للضيوف، الرئيسية منها مساحتها 110 أمتار مربعة وصالون وغرفة سفرة لـ(22) شخصاً، وديوان آخر يتوسطه نبع من المرمر المحفور على شكل فسقية رخام وسطها نافورة ماء. أما الغرف فمزيّنة بالأعمدة الخشبية والسقوف الدمشقية وقناطر من الحجر المصقول، والباب والشبابيك

---

[1] جريدة النهار/ 1994/3/15.

[2] هنري إدَّه، المصدر السابق، ص107-108.

بالمشربيات وأفاريز جدارية. وفي الطابق الثاني يمتد مقر رئيس الحكومة وعائلته على مساحة 3500 متر مربع ومساحة غرفة نوم رئيس الحكومة 145 متراً مربعاً وسقفها من الخشب المحفور أو المرسوم وأرضها مبلّطة بالحجارة وشبابيكها معرّقة بالأرابيسك ونجميّات مزينة بزجاجيات ملونة. أما مكتبه البالغ 165 متراً مربعاً وقاعة مجلس الوزراء البالغة 300 متر مربع، فملبسان بالرخام والمرمر. وبلغت كلفة الأعمال لموقع رئاسة الوزراء 100 مليون دولار [1].

في العام 1998 قام مراسل صحيفة ليموند الفرنسية فردريك إدلمان بجولة في عدة مناطق لبنانية، وكتب تحت عنوان "إعادة إعمار تمسخ لبنان"، عن «كارثة وطنية وبيئية تتعلق بالمضاربات العقارية، لها علاقة بتبييض الأموال واستغلال السرية المصرفية. الضحية الرئيسية للمضاربات العقارية كان وسط بيروت الذي أصبح صحراء ثقافية حيث أصبحت الأملاك بأسعار خيالية ومقتصرة على أصحاب المال والسياسيين، في حين لم تتدخل اليونسكو في وقف التخريب الذي لحق بالأماكن الأثرية. من طرابلس إلى صور، شغل الساحل بمشاريع عقارية لم توفّر لا التراث الحضاري ولا البيئة التقليدية للطبيعة ولا الأراضي الزراعية. ساحل لبنان الذي يبلغ طوله 200 كلم بمساحة ضيقة جداً لا تشكل أكثر من 10 بالمائة من مساحة لبنان، ولكنها تضم 75 بالمائة من السكان، بكثافة سكانية بين الأعلى في العالم أكثر من 1400 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في منظر عام لخراب شامل. في حين تثابر نشرة السوليدير الفصلية الكلام المصقول عن التجميل»[2].

لقد أصبح وسط لبنان ساحة مضاربات عقارية بين كبار الساسة اللبنانيين الذين تسابقوا في امتلاك أراضي لإدخالها ضمن مشروع شركة السوليدير الذي أريد له أن يكون مشابهاً لشارع الشانزليزيه في باريس.

---

[1] كمال ديب، أمراء الحرب، ص557.

[2] Fréderic Edelman, *Le Monde*, samedi 4 juillet 1998, Une reconstruction chaotique défigure le Liban.

ثالثاً: رفيق الحريري ومسار أداء الحكومة (قرار الإعتكاف):

في لقاء قمة منفرد بين الرئيسين السوري حافظ الأسد واللبناني الياس الهراوي عقد في 24 نيسان 1994، أشار الرئيس اللبناني إلى ضرورة إجراء تعديل حكومي على حكومة الحريري. وفي لقاء القمة الموسع الذي جرى بعد أسبوع من قمة الرئيسين، بين القيادتين السورية واللبنانية، اختلى الرئيس الهرّاوي بالرئيس الأسد باحثاً معه موضوع التعديل الحكومي، وقد نصح الرئيس الأسد القيادة اللبنانية بضرورة التماسك في تلك الظروف الإقليمية الحرجة لتفادي أي إشكال أو خلاف قد ينجم عن عملية التعديل[1].

وبعد عودة كل من رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس النواب والحكومة إلى بيروت أنصرف رئيس الحكومة إلى وضع صيغة لتفعيل عمل الحكومة من خلال إضافة أربع وزراء إلى الحكومة وإخراج وزراء آخرين منها وإجراء تعديل لبعض الحقائب الوزارية بطريقة تكفل توسيع دائرة التمثيل المسيحي وتؤدي إلى تفعيل الأداء الحكومي ولاسيما في الوزارات الخدمية. وقد حمل الرئيس الحريري هذه الصيغة إلى الرئيس الهراوي في بعبدا وتشاورا فيها ثم توجه الحريري إلى دمشق لاطلاع المسؤولين فيها على الصيغة المذكورة[2]. واثر عودته من العاصمة السورية شعر رئيس الحكومة بأنه وقع ضحية خداع أو تواطؤ كما فوجئ بتسريب صيغة التعديل الحكومي إلى الصحف فاتخذ قراراً بالاعتكاف في 8 مايس 1994 ثم أدرك الرئيس الحريري خطورة المأزق الذي أوقع نفسه فيه الأمر الذي أستدعى تدخل الرئيس الأسد في اللحظة الأخيرة لإخراجه من مأزق الاعتكاف[3].

([1]) جريدة السفير اللبنانية 1994/5/16

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص73

([3]) جريدة السياسة الكويتية 1994/5/1

يبدو للوهلة الأولى أن قرار الاعتكاف الذي أتخذه الرئيس الحريري كان بسبب وجود اعتراضات على مشروع التعديل الوزاري الذي وضعه والذي يهدف إلى تفعيل الأداء الحكومي وتحسين التمثيل المسيحي في الحكومة. فبعد زيارة قصيرة إلى دمشق عاد منها ليعلن اعتكافه عن العمل السياسي بعدما تكشفت لديه بعض الأمور منها أن الرئيس الهراوي أوحى إليه بموافقة السوريين على التعديل مما دفعه إلى الاصطدام بالرئيس بري الذي علم بان الرئيسين الهراوي والحريري اتفقاً على الصيغة من وراء ظهره كذلك أدرك الرئيس الهراوي أن الرئيس الحريري كان يخطط لقطف ثمار الإحباط المسيحي على ظهره بحجة إعادة التوازن إلى التمثيل المسيحي في الحكومة[1].

كما أن الرئيس بري كان يطالب باستمرار بإسناد حقيبة وزارة المال إلى أحد أبناء الطائفة الشيعية فإذا أي تعديل حكومي سيحصل آنذاك يجب أن يشمل حسب رأيه حقيبة وزارة المال وإلا فهو ليس مع التعديل الحكومي الجزئي[2].

يتبين لنا إذا أمعنا النظر أن قرار الاعتكاف يعود إلى أزمة الصلاحيات الناشئة منذ بدء العمل بالدستور اللبناني بعد أتفاق الطائف من جهة وإلى طبيعة الممارسة السياسية التي أدت إلى بروز "ترويكا الحكم" من جهة أخرى.

وعليه فأن اعتكاف رئيس مجلس الوزراء لم يكن لمجرد الاعتكاف بل يرمي إلى معالجة مشكلة ذات شقين: الشق الأول: يتعلق بمسالة التضامن الحكومي. والثاني: يتمثل بتدخل السلطات الأخرى أو أقطاب الحكم في شؤون السلطة التنفيذية. فالرئيس الحريري كان يشكو دائماً من مواقف بعض الوزراء وعدم التزامهم بمبدأ التضامن الوزاري وهذا ما ظهر في تصريحاته التي برر فيها أسباب اعتكافه بقوله "لا يمكن أن أقبل بهذا الوضع أبدا إذ لا يجوز أن يكون الوزير في الحكومة معها وضدها في آن

([1]) محمود عثمان، المصدر السابق، ص77

([2]) فارس ساسين، المصدر السابق، ص204

واحد، الوزير يجب أن يلتزم بقرارات مجلس الوزراء سواء أصوت مؤيداً لها أو عارضها، ويجب أن يلتزم بمبدأ التضامن الحكومي لا أن يكون موقفه في مجلس الوزراء شيء وفي خارجه شيء أخر". وحول تدخل أقطاب الحكم في شؤون السلطة التنفيذية قال: " أن هذا لا يجوز أذا كنا نريد أن نبني بلداً. أن الحكومة تحكم بثقة الشعب المجسدة بمجلس النواب فأن أخطأت أو قصرت فأنها تحاسب أمام المجلس، أننا جئنا إلى الحكم بثقة الشعب ولا يجوز أن نخدعه بالتغاضي عن المشكلة"[1].

يبدو أن قرار الاعتكاف الذي أتخذه الحريري لم يكن مجرد احتجاج سلبي أطلقه رئيس الحكومة في وجه شركائه في الحكم بل كان تعبيراً عن أزمة متكررة تظهر مع كل موقف سياسي، وتتجسد هذه الأزمة بمواقف بعض الوزراء الخارجة عن مبدأ التضامن الحكومي من جهة، إذ ليس مقبولاً أن يشترك الوزير في أعمال الحكومة داخل مجلس الوزراء ثم يخرج منها ليعارض الحكومة ويعمل ضد مقرراتها. ومن جهة ثانية فأن تدخل سلطة في شؤون سلطة أخرى يشكل خرقاً لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وإذ كان الرئيس الحريري يشكو من تدخل أقطاب الحكم أو السلطة التشريعية في شؤون السلطة التنفيذية والهيمنة على صلاحياته فأن القناعة الراسخة عند الكثيرين هي على عكس ذلك وهي ما تكوّن عند الناس طوال مدة مزاولة الحكم.

أن مبدأ التضامن الوزاري هو مبدأ معروف في نظام المجلس النيابي بل أن الوزارة المتضامنة بين أعضائها في مجلسها الوزاري والمسؤولة أمام مجلس النواب عن أعمالها وأعمال أعضائها الوزراء، تشكل دعامة رئيسية من دعائم نظام المجلس النيابي[2].

([1]) جريدة النهار 1994/5/16؛ محمود عثمان، المصدر السابق، ص78-80

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص74 ؛ إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج2، ص630، بيروت، دار العلم للملايين،1971.

رابعاً: الحملات الإسرائيلية ضد لبنان في عهد حكومة الحريري

وضع الحريري عندما ترأس الحكومة اللبنانية نصب عينيه مسالة الاعتداءات الإسرائيلية لاسيما على الحدود الجنوبية للبلاد وأوضح أن استمرار هذه الاعتداءات والاحتلال (الإسرائيلي) لجزء من الأراضي اللبنانية ومواصلة اعتداءاته على شعب لبنان ألآمن سيكون ذلك في طليعة اهتمامات الحكومة، كما أكد على تمسك الحكومة بحق لبنان في التصدي للاحتلال (الإسرائيلي) والعمل لتحرير الأراضي اللبنانية بكل الوسائل مستنداً بذلك على ميثاق الأمم المتحدة وشريعة حقوق الإنسان وعلى الصعيد نفسه ناشد رؤساء وملوك الدول العربية على مساعدة لبنان في مواجهة التعنت (الإسرائيلي) في معارضة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والإقرار بالحقوق المشروعة للشعبين الفلسطيني واللبناني[1].

أصبحت مفارقة المقاومة وإعادة البناء واضحة المعالم بشكل جلي بعد 9 أشهر من تولي الحريري منصب رئاسة الحكومة. وأن قيام المقاومة اللبنانية بتنفيذ هجمات شديدة في أوائل حزيران 1993شجعت (إسرائيل) على شن حرب خاطفة لمدة 7 أيام بالطائرات والمدفعية على جنوب لبنان وأدى الهجوم (الإسرائيلي) إلى مقتل 120 مدنياً لبنانياً وجرح 500 آخرين وتشريد 300 ألف مواطن من منازلهم والتسبب بأضرار قدرت بـ 28 مليون دولار وتقويض حملة العلاقات العامة التي شرع بها الحريري لإعادة ثقة المستثمر بلبنان ولكن الحريري دافع بحدة عن المقاومة خلال أسبوع التصعيد الطويل وترأس هيئة عليا للإغاثة وسهل إعادة النازحين إلى ديارهم[2].

قامت (إسرائيل) بحملة عسكرية أخرى على جنوب لبنان في 8 نيسان من العام 1996 ضد مراكز حزب الله العسكرية وسميت تلك العملية بـ"عناقيد الغضب"

([1]) جان ملحة، المصدر السابق، ص430

([2]) جريدة النهار 1993/8/2

وارتكبت فيها مجزرة قانا التي قتل فيها (91) مدنيا لبنانيا، كان من أهداف العملية امتصاص غضب الإسرائيليين لعملية حركة حماس الانتحارية التي أودت بحياة (59) إسرائيليا مطلع ذلك العام وبالتالي استخدامها ورقة رابحة لصالح شمعون بيريز رئيس الوزراء القائم بالعملية ضد منافسه زعيم حزب الليكود ناتان ياهو كما استهدفت أيضا تحجيم حزب الله كورقة تفاوضية في يد سوريا[1].

ومن الجدير بالذكر أن ضحايا هذه العملية غالبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ كانوا قد أحتموا في ملاجئ المدنيين في مركز تابع لقوات الأمم المتحدة. واخذ الإسرائيليون يبحثون عن الأعذار، فزعموا إن مقاتلي حزب الله قد لجأوا إلى المعسكر التابع للأمم المتحدة، لكن مسؤولي الأمم المتحدة نفوا هذه المزاعم، ثم قال الإسرائيليون فيما بعد أن خطأ حدث في تنسيق عمليات القصف، لكن هذا الزعم تبين أنه غير صحيح وفقاً لأدلة مصورة وتسجيلات صوتية بين القوات الإسرائيلية البرية والجوية التقطتها الوحدة النرويجية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان[2].

لقد رأى أفراد الوحدة النرويجية طائرات إسرائيلية من دون طيارين تحلق فوق معسكرهم في بلدة قانا، قبل قصف المعسكر في 18 نيسان 1996. وقاموا بالتقاط الصور للطائرات وسجلوا أصوات القصف. صدم هؤلاء الجنود نتيجة المجزرة التي أرتكبها الإسرائيليون ضد المدنيين الأبرياء وقرروا نشر ما لديهم من معلومات وأدلة على الملأ. وقد أتصل الجنود النرويجيون بالصحافي البريطاني الشهير روبرت فيسك لتسليمه الأفلام المصورة في لقاء تم الترتيب له بعناية عند أحد الطرق المهجورة في جنوب لبنان. وقد توقفت سيارة "جيب" تحمل الجنود النرويجيين إلى جانب سيارة فيسك وتحققوا من هويته ثم سلموه الفلم وانصرفوا. وقد نجح فيسك في أقناع رئيس تحرير صحيفة "الأندبندنت" بنشر صور الطائرة من دون طيار

([1]) Chicago Tribune, 28 January, 1997.

([2]) محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة (إسرائيل) 50 عاماً من الصمود والمقاومة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص64

والمجزرة. ولتفادي أي جدل محتمل، أبلغت الصحيفة قراءها أنها على استعداد لتزويد أي قارئ بنسخة من فيلم الفيديو إذا كان لديه شكوك في السلوك الإجرامي للجيش (الإسرائيلي). وقد سلمت نسخة من الفلم إلى السكرتير العام للأمم المتحدة(آنذاك) المصري بطرس بطرس غالي[1]. وبعد أن راجع مستشاره الفلم، دعا إلى عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر الذي اثأر حنق الولايات المتحدة ومادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة [2].

ضمن الحريري موقفاً داعماً من جاك شيراك رداً على المجزرة، وأقنع رئيس وزراء بريطانيا جون ميجر والرئيس الروسي بوريس يلتسين بضرورة التنديد بالمجزرة، وبعث برسالة مقنعة إلى غيرهارد شرويدر المستشار الالماني، وفي الولايات المتحدة، أعتمد الحريري على دعم السفير السعودي آنذاك بندر بن سلطان الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بالرئيس بيل كلينتون كما كانت تربطه مع سلفه جورج بوش(الأب). وكان كلينتون يخشى أن يفقد التأييد لمبادرة سلمية في الشرق الأوسط، ولذلك أوعز إلى وزير خارجيته وارن كريستوفر أن يفعل كل ما هو ممكن لمعالجة تداعيات مجزرة قانا. وقد خاطب الرئيس اللبناني الياس الهراوي الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث والعشرين من نيسان. وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه التقى الهراوي الرئيس كلينتون وقدم له نسخة من شريط الفيديو[3].

أدى الحريري دوراً رئيساً وبارزاً في مواجهة العدوان (الإسرائيلي)، إذ ذكرت صحيفة النهار اللبنانية أنه ظهر في محطات التلفزة 299 مرة خلال ذلك الشهر

([1]) دبلوماسي مصري مسيحي لعائلة قبطية وام أرمينية، ولد يوم 14 تشرين الثاني1922 .كان الأمين العام السادس للأمم المتحدة للأعوام 19961992 – م، وهو حفيد بطرس نيروز غالي رئيس وزراء مصر في أوائل القرن العشرين الذي اغتاله إبراهيم الورداني والده يوسف بطرس غالي كان وزيراً للمالية. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص59

([3]) المصدر نفسه، ص60

بمعدل 9 مرات في اليوم الواحد دفاعا عن لبنان وضد العدوان (الإسرائيلي) وأطلق عليه أنصاره ومحبوه لقب صانع السلام[1].

ومنذ انطلاق عملية (عناقيد الغضب)، لم يتوقف وزير خارجية فرنسا هرفيه دوشاريت عن محاولات التوصل إلى ما أصبح يعرف بـ(أتفاق أبريل) وتلقى دوشاريت في مساعيه تلك المساعدة من وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر، إذ كان الأمريكيون يريدون اتفاقاً بأي ثمن قبل نهاية نيسان/أبريل على أمل تعزيز فرص انتخاب شمعون بيريز رئيساً للوزراء[2].

وفي السادس والعشرين من نيسان/أبريل، أعلن رفيق الحريري ودوشاريت من بيروت إلى التوصل إلى الاتفاق، وفي وقت واحد أعلن شمعون بيريز وكرستوفر في القدس على هذا الاتفاق والذي نص على الآتي:

1- تمتنع المجموعات اللبنانية المسلحة(أي حزب الله) عن قيام بإطلاق صواريخ الكاتيوشا أو أي قذائف أخرى على (إسرائيل).
2- تتعهد (إسرائيل) وعملاؤها اللبنانيون عدم مهاجمة المدنيين اللبنانيين أو الأهداف المدنية.
3- يتعهد الطرفان حماية المدنيين، في كل الظروف من الهجمات المسلحة، كما يتعهدان عدم شن الهجمات انطلاقا من مناطق آهلة بالسكان أو مناطق صناعية تشمل مولدات كهربائية أو منشآت توزيع.
4- يجوز لكل طرف ممارسة حق الدفاع عن النفس دون أن يخل ذلك بهذا الاتفاق.

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص522 ؛ جريدة النهار 30 تموز 1996

([2]) كمال ديب، ثمن الدم والدمار – التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية، المصدر السابق، 2001، ص86

وشكلت لجنة للأشراف على الاتفاق من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا و(إسرائيل) ولبنان والأمم المتحدة[1].

عُد هذا الاتفاق الانجاز الأهم بالنسبة إلى الأتفاق الشفوي الذي سبق وان تم التوصل إليه بين الطرفين عام 1993، عندما شنت (إسرائيل) آنذاك سلسلة من الهجمات أدّت إلى تدمير جسور ومحطات توليد الكهرباء. وفي الواقع، كان هذا الاتفاق، بالنسبة إلى اللبنانيين أول اعتراف بدولتهم من الولايات المتحدة وسوريا و(إسرائيل) منذ عام 1975، وقد أسهمت جهود الحريري فضلاً عن دور فيسك بتسليم الشريط إلى بطرس غالي ومناشدة الرئيس الهراوي ضمير المجتمع الدولي في توقيع أتفاق ابريل، وقد ضمن الحريري– عبر الاتفاق– لحزب الله اعترافا ضمنياً بدوره وصفته، في أتفاق دولي[2].

أن التنافر بين الحريري ولحود كان حتمياً، إذ لم يكن لدى الأخير القادم من صفوف الجيش أي تعاطف مع رئيس الوزراء "المليارديرِ" الذي نعته بـ"المقاول الجيّد". وصرّح لحود في بداية عهده عام 1998 أنه سيحارب الفساد والهدر وأنه سيستعمل صلاحياته حسب دستور الطائف بحذافيرها، على أساس إعادة هيبة الرئاسة الأولى. كما أن لحود أراد أن يرفع شعبيته في صفوف الطبقة الوسطى والفقراء والموارنة. وأوضح لحود للحريري أن عليه أن يقبل بسلطة أقل إذا أراد العودة رئيساً للوزراء. وتزامنت تلك المدة مع صعود بشار الأسد[3] الذي كلّفه والده بشؤون الملف اللبناني الذي أزيح عنه عبد الحليم خدّام. وعندما كان خدام وحكمت الشهابي، مقربين من الحريري، عمل بشار والموالون له في مجلس النواب اللبناني للعمل على

([1]) كمال ديب، ثمن الدم والدمار، ص87

([2]) مروان أسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، ص81–83

([3]) ولد في دمشق في 11 أيلول عام 1965 رئيس الجمهورية العربية السورية، وابن الرئيس السابق حافظ الأسد، استلم الرئاسة في عام 2000 بعد وفاة والده. قبل دخوله السياسة كان طبيبا، وتخصص في طب العيون في لندن حتى عودته إلى دمشق عام 1994. للتفاصيل ينظر: WWW. Ar . Wikipedia. org

إبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة، فيما تصاعدت النداءات لبدء حملة ضد الفساد الذي استشرى في الدولة اللبنانية في المرحلة السابقة[1]. وكان الفريق الجديد الذي مثله بشار ومحيطه يرتاب لعلاقات الحريري الوثيقة جداً مع السعودية والولايات المتحدة [2]. وقرأ الحريري ما هو مكتوب على الحائط، ولاسيما بعدما ترك عدد من النواب الخيار للحّود في تسمية رئيس الوزراء، فانسحب الحريري وأصبح سليم الحص رئيساً للوزراء. وقام الدكتور سليم الحص بتشكيل الحكومة الجديدة التي استمرت حتى عام 2000 وضمت عدد من الشخصيات التي لا تخفي عدائها للحريري والتي بدأ مع تشكيلها اتهامات بسوء الأداء وتشويه السمعة لأشخاص كانوا في مواقع المسؤولية في حكومات الحريري فطال بعضاً منهم السجن والمحاكم والتشهير[3].

لم يقف معسكر الحريري وحلفاؤه مكتوفي الأيدي، بل قاموا بحملة ضد حكومة الحص وصوّروها بأنها اغتصبت ما هو ليس لها (أي السلطة) وهاجموها يومياً في مجلس النواب والصحف ووسائل الإعلام وعبر المنابر المتعددة في لبنان وخارجه[4].

وكان ذلك سبباً في سقوط الحكومة فيما بعد وإجراء الانتخابات التي أعادة الحريري إلى السلطة نتيجة ما قدمته حكومته للبنانيين من مشاريع شملت كافة مرافق حياتهم على الرغم من وجود العديد من المساوئ التي شخصت في عهده.

---

[1] جريدة الحياة، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

[2] Georges Corm, op. cit., p.267.

[3] شربل نحّاس، حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها – سيرة تجربة في الإصلاح: مقدمة لوثيقة برنامج العمل للتصحيح المالي، حزيران 1999، بيروت، دار النهار، 2003.

[4]سليم الحص، للتاريخ والحقيقة تجربة الحكم ما بين 1998 و2000، بيروت، شركة المطبوعات، 2001؛ وجورج قرم، الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات، 2001؛ وسليم الحص، محطات وطنية وقومية، بيروت، شركة المطبوعات، 2002.

الفصل الخامس

حكومة رفيق الحريري 2000- 2004

أولاً: تشكيل الحكومة :-

ما أن أطل عام 2000 حتى لاح استحقاق الانتخابات النيابية في الأفق. ولدى تنظيم هذه الانتخابات. حقق الحريري فوزاً كاسحاً في بيروت وانتصارات كبيرة مع حلفائه في محافظات أخرى. إذ جرت الانتخابات النيابية في صيف العام 2000 وفازت اللوائح الثلاث التي يدعمها الرئيس رفيق الحريري على الرغم من تقسيم الدوائر الانتخابية في بيروت بهدف أضعاف قدرة الحريري على الإتيان بكتلة نيابية واسعة فضلاً عن عدة نواب في الشمال والجنوب والبقاع من المؤيدين له ليكون كتلة نيابية كبيرة مع عدد كبير من الحلفاء[1].

أجرى رئيس الجمهورية أميل لحود استشارات نيابية بتاريخ 23تشرين الأول 2000 أفضت إلى تسمية 106 نواب للرئيس رفيق الحريري كمرشحهم للرئاسة مما جعل الرئيس لحود يكلف الحريري تشكيل الحكومة حسب المرسوم (4336) وبتاريخ 26تشرين ألأول2000 شكل الرئيس رفيق الحريري حكومته الرابعة وهي حكومة موسعة ضمت 30 وزيراً[2] تمثلت فيها كل الطوائف والمناطق ونالت الحكومة الثقة

([1]) فريد الخازن، انتخابات لبنان ما بعد الحرب 1992 و1996 و2000 – ديمقراطية بلا خيار، بيروت، دار النهار للنشر،ط1، 2000، ص216

([2]) ضمت هذه الحكومة كلاً من: رفيق الحريري (رئيساً للحكومة) عصام فراس (نائب رئيس الحكومة) محمد نجيب ميقاتي (وزير الأشغال العامة والنقل) خليل الهداوي (وزيراً للدفاع الوطني) محمود حمود (وزيراً للخارجية والمغتربين) الياس المر(وزيراً للداخلية). فضلاً عن وزارات أخرى للتفاصيل ينظر: جان ملحة، المصدر السابق، ص507

فـي مجلـس النـواب بتـاريخ 6 تشـرين الثـانـي2000 بأكثريـة 95 نائـب مـن أصـل 118[1].

لقد كـان الحريـري سـعيداً بنتـائج انتخابـات المجلـس النيـابي، فبـالرغم مـن الجهود التي بذلت لتشويه صورته وإثارة تساؤلات عن انجازاته وإحباط قراراته حصل الحريري على دعم كاسح ويرجع ذلك في جزء منه إلى حملة التشويه العامة التـي أثارها ضده الرئيس لحود وحكومة الحص وقد أقر الحص في كتاب نشره حول تجربته خلال مدة 1998–2000 بالخجـل مـن بعـض أوجـه الحملـة الموجهـة ضـد الحريـري لتشـويه سمعته[2].

أن نجاح الحريري وحنكته السياسية لم يتركا للحود وبري خياراً سوى التعاون معه كرئيس للوزراء وذلك على الرغم من أنه تولى زمام أدارة الحكومة وهو يتحمل أعباء ضـخمة. وكـان فـوز رفيـق الحريـري ووليـد جنـبلاط وحلفائهمـا فـي انتخابـات برلمـان 2000 وعودته إلى رئاسة مجلس الوزراء مسالة شكلية بالنسبة لدمشق إذ إنها كانت مطمئنة إلى الاستقرار الذي حقّقه رئيس الجمهورية العماد إميل لحّود ومعه الأجهزة الأمنية، مدعوماً من "حزب الله" وحلفاء سورية في لبنان. فكما في سورية كذلك في لبنان، أصبح رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية أقوى من السلطة المدنية المنتخبة في البلاد (وهو أمر اشتكى منه سليم الحص كما اشتكى منه غيره). وكان جميل السيد أبرز القادة الأمنيين، وهو شيعي من البقاع. ومن الجدير بالذكر أن العلاقات قد تـوتّرت فـي مطلـع عـام 1997 بـين رئاسـة الحكومـة، وقيـادة الجـيش بسـبب تجميـد الحريري ترقية نائب رئيس جهاز المخابرات العقيد جميل السيد إلى رتبة عميد. ويقول الرئيس الهراوي: إن وزير الدفاع محسن دلّول حمل مرسوماً بترقية سبعة ضباط، بينهم جميل السيد، إلى الحريري الذي أعاد طبعه بعدما حذف اسم السيد ووقعه

---

(1) عصام نعمة إسماعيل، المصدر السابق، ص16

(2) سليم الحص، المصدر السابق، ص178

الاثنـان قبـل إرسـاله إلـى الهـراوي. فأقـام السـيد دعـوى لـدى مجلـس شـورى الدولـة وربحها[1].

وإذا كـان جميـل السـيد أيّـد انتخـاب الـرئيس لحّـود عـام 1998، وكـان لـه دور أساسـي فـي مراقبـة الطـاقم السياسـي اللبنـاني لصـالح سـورية (راقـب اتصـالات لحّـود عندما كان الأخير قائداً للجيش)، فقد عدَّ الحريري ومعه جنبلاط أن جميل السيد هو «منسق التحركات السياسية والإعلاميـة والنقابيـة ضده». وتولى وليد جنبلاط إطـلاق التصـريحات شبه اليوميـة ضـد «النظـام الأمنـي وحكـم العسكر». فضـلاً عن السـيد، عـيّن لحّـود ريمـون عــازار، وهـو مـاروني، فـي منصــب رئـيس جهـاز المخــابرات العسكرية. فكان السيد وعازار نقطتي الاتصـال مع غازي كنعـان في موقعه فـي بلدة عنجر في سهل البقاع[2].

وبعد أن رقّـى لحّـود جميل السيد إلـى منصـب المـدير العـام للأمـن العـام، حـاول رئيس الجمهورية ومعه رئيس الحكومة سليم الحص، نقله من هذا المنصب فيما بعد، ولكن غازي كنعان منعهما قائلاً للحود: «جميل السيد هو عينـي وأذنـي»[3]. كما كـان لكنعان رجله في بيروت رستم غزالـة (الذي أخذ مكان الأول فيما بعد لأن كنعان عدَّ بأنـه مقرّب من الحريري). وعيّن لحّود مصطفى حمدان، الـذي تربطـه صـلة عائليـة بجميـل السـيد، قائـداً لحـرس القصـر الجمهـوري. وفـي كـانون الأول/ديسـمبر 1998، رقّى لحود العميد ميشيل سليمان (وهو متزوج من شقيقة جبران كوريّة النـاطق الرسمي باسم الرئاسة السورية) إلى رتبة عماد وقائد للجيش اللبناني[4].

([1]) غسان شربل، المصدر السابق، ص53

[2] مجلة الوسط، 27 كانون الثاني/ يناير 1997.

[3]صحيفة الرأي العام، 5 أيلول/ سبتمبر 2005.

([4]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص63

وفيما أطمأنت سورية إلى التركيبة الأمنية والعسكرية الجديدة، من رئاسة الجمهورية إلى الأجهزة المختلفة.

كان دور الأجهزة الأمنية متشعباً: من مصالحة رجال السياسة في لبنان الذين عادةً ما يختلفون ويشتكي واحدهم ضد الآخر لدى دمشق، إلى ضبط تحركات رئيس الوزراء مع استحالة ضبط حليفه وليد جنبلاط، إلى تصعيد المناورة بين لحود والحريري وبرّي. وعلى المستوى الإقليمي قامت الأجهزة بتنظيم الارتباطات مع "حزب الله" شريك سورية في صراعات المنطقة. وكان مبرّر سورية في قيام المنظومة الأمنية هو تحقيق الاستقرار في لبنان و"مسك" الساحة اللبنانية (بعدما أثبت نظام الطائف وحكم الترويكا صعوبة التماسك الوطني)، طالما أن الولايات المتحدة ودول القرار الإقليمي والدولي قد سلّمت الملف اللبناني لدمشق منذ حرب الكويت عام 1990[1].

ثانياً: المواجهة مع سوريا

خلال الأيام الأولى لتسلم الحريري رئاسة الحكومة أكد على علاقات لبنان بأشقائه العرب والدفاع عن الحقوق العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وشدد على علاقة لبنان بسوريا بحكم الجذور التاريخية وعمق الروابط الأخوية والمصالح المشتركة بين البلدين، وأضاف: أن موقف سوريا تجاه لبنان ودعمها الوحدة الوطنية والاستقلالية وسيادته ودورها في عودة الأمن والسلام وتحقيق الوفاق الوطني، يدعو إلى ضرورة العمل على استمرار تعزيز هذه العلاقات[2].

أبان تسلم الحريري لرئاسة الحكومة اللبنانية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2000 كانت البيئة المحلية والإقليمية مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل. فقد

([1]) محسن دلول، عهد لحود تحت المحاكمة، بيروت، رياض الريس للنشر، 2008، ص63

([2]) جان ملحة، المصدر السابق، ص430- 431

افتتح العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتحولات جذرية منها انسحاب (إسرائيل) من الأراضي اللبنانية في أيار 2000، ووفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في 10 حزيران 2000، وصعود نجله بشّار إلى منصب رئاسة الجمهورية، وفوز تحالف الحريري – جنبلاط في انتخابات 2000، وانطلاق صوت البطريرك صفير ضد الهيمنة السورية، ابتداءً ببيان شديد اللهجة لمجلس المطارنة ضد سورية في أيلول 2000، وتركيز دعائم الأجهزة الأمنية اللبنانية بالتعاون مع الأجهزة السورية[1].

قيد رئيس الجمهورية أميل لحود حرية العمل داخل الحكومة، وبات له دور هام في تحضير جدول أعمال مجلس الوزراء، محتفظاً بحقه في تعديله، وترأس كل الجلسات، تاركاً للحريري الدور الثاني (مقارنة بتعامل الهراوي الذي أدى إلى انسحابه من الجلسة بحجة موعد طبيب الأسنان عندما أدرج الحريري بنداً يهمه إلى آخر الجلسة). وتقصّد لحّود التدخل في شؤون الدولة المالية وملفات الخصخصة والخلوي، ولاسيما عندما تعلّق الأمر بمصالح أو مرافق عامة تلتقي مع مصلحة رئيس الحكومة الخاصة[2].

شهدت هذه المدة قيام وليد جنبلاط بإطلاق شرارة المعارضة ضد سورية وبدأ في ألأفق أن هناك اتفاقا بين رفيق الحريري وجنبلاط ونواب مسيحيين معتدلين على ذلك عندما التقوا في قرنة شهوان بدعم من البطريرك الماروني الذي كان في موقع بارز في ذلك الوقت لغياب الأقطاب المسيحيين الآخرين كأمين جميل وميشيل عون وسمير جعجع والذي كان لسوريا دور أساسٍ في خروجهم من الساحة السياسية[3]. أما نبيه برّي فقد مال إلى جانب لحّود ونظام الأمر الواقع مع الحفاظ على التحالف الانتخابي القائم مع "حزب الله" دون أن يقطع الاتصال مع الأطراف الأخرى. لقد

---

(1) محسن دلول، رفيق الحريري رجال في رجل، ص64

(2) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص108

(3) جورج بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، بيروت، مكتبة بيسان، 2008، ص105

انطلقت شرارة جنبلاط ضد سورية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 عندما علّق على خلو بيان حكومة الحريري الوزاري من الإشارة إلى إعادة انتشار القوات السورية في البقاع بموجب اتفاق الطائف. أثار موقف جنبلاط، الذي كان ركناً أساسياً في سياسة سورية اللبنانية والإقليمية، حفيظة دمشق، ورداً على ذلك، أعلنت السلطات السورية أن جنبلاط هو "**شخصية غير مرغوب بها في دمشق**"[1].

في حين وجّه عاصم قانصوه، وهو نائب في مجلس النواب اللبناني ورئيس جناح "حزب البعث" السوري في لبنان، تهديداً ضد جنبلاط. ثم انتشرت قوات سورية في الشوف للمرة الأولى بعدما غادرته عام 1991، وتلقى أكرم شهيّب، وهو أحد كبار مستشاري جنبلاط ووزير سابق، طرداً ملغوماً عام 2001[2].

كان التململ والانتقاد الذي وسم الصف الماروني تجاه سورية والحكم اللبناني منذ نهاية الحرب، قد تغلغل في أوساط الدروز والسنّة. حتى إن عليا الصُلح، كريمة رئيس وزراء الاستقلال رياض الصُلح، كتبت افتتاحية شديدة اللهجة تجاه الدور السوري في لبنان في صحيفة النهار[3].

شهد صيف 2001 تقارباً مارونياً درزياً غير مسبوق منذ حرب الجبل عام 1983، بزيارة البطريرك صفير لجنبلاط وجولته في الشوف. على الرغم من تقارب المعارضين لسورية، لم يفقد لحود وبشار الثقة في إمكان احتفاظهم بالسيطرة على الأرض. فقامت القوى الأمنية بضربة في 7 آب 2001، اعتقلت فيها مئات الناشطين المسيحيين ولاسيما في صفوف "التيار الوطني" الذي يديره ميشيل عون من باريس والذي عدَّ المناوئ الرئيسي للوصاية السورية ولنظام "الطائف".

---

[1] جريدة الحياة، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000

([2]) غسان شربل، المصدر السابق، ص88

[3] جريدة النهار، 20 آذار/ مارس 2001.

في خطاب ألقاه في حفل تخرّج ضباط في الجيش السوري، أعلن وزير الدفاع مصطفى طلّاس باسم الرئيس بشار الأسد، أن دمشق "**تقف إلى جانب الرئيس لحّود والجيش اللبناني الشقيق بقيادة ميشيل سليمان ضد التحركات المشبوهة لجهات تأكدت ارتباطاتها بأطراف خارجية معادية للبنان والأمة العربية**"[1]. وبعد وقوع "حادثة 7 آب". أكّد النظام الأمني، الذي بات مسيطراً على لبنان، رسوخه كما قامت جماعات موالية لسورية كـ"حزب الله" و"الأحباش" بتظاهرات مضادة حمل فيها ألأخيرين السواطير والفؤوس لتأكيد وقوفهم إلى جانب سورية والنيل من خصومها في داخل لبنان [2].

بدأ الوضع يتغيّر بالنسبة لسورية منذ عام 2001، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي إذ إن انقلاب الرأي العام في الشارع السنّي والدرزي لغير مصلحتها. عندما أصبح الشباب المسيحي يعبّر عن سخطه على الهيمنة السورية، وهذا ما لم يكن ممكناً في صفوف الشباب المسلم الذي كان محاصراً تماماً بالقوى الموالية لسورية في عالم أمراء الحرب والتجار[3]. ولكن الرأي العام العالمي بدأ يلاحظ، ومنذ العام 2001، أن المسلمين أيضاً باتوا لا يريدون الوصاية السورية على الدولة اللبنانية، وهذا تحوّل خطير للرأي العام اللبناني تجاه السياسة السورية، وأما إقليمياً، فقد وصل المحافظون الجدد إلى الإدارة الأمريكية في واشنطن بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش وأثاروا ملف العراق وضرورة إنهاء المهمة التي بدأتها الولايات المتحدة عام 1991، بغزو العراق والتخلص من نظام صدام حسين. وسيكون لهذا المنحى للأحداث الدور الرئيسي في السقوط الكبير للأسهم السورية لدى باريس وواشنطن. في تلك الأثناء، واصل الرئيس بشار الأسد خطوات تثبيت دعائم حكمه، متخذاً أسلوباً مختلفاً عن أسلوب والده في التعاطي مع لبنان. ففيما كان حافظ الأسد يتعالى

---

[1] جريدة الحياة، 20 آب/ أغسطس 2001.

([2]) أمل سعد غريب، حزب الله الدين والسياسة، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص189

[3] Georges Corm, Le Liban Contemporain – Historire et société, Paris, La Découverte, 2003, p.274.

عن المهاترات والتنافس بين حلفاء سورية اللبنانيين، دخل بشار الساحة بقوة عاداً إميل لحّود والمنظومة الأمنية اللبنانية أساس الشراكة الإقليمية التي تحمي سورية. وفيما كانت علاقة بشار فاترة تجاه الحريري، كانت علاقته شخصياً متينة مع السيد حسن نصر الله[1] أمين عام "حزب الله" وقيادته. وكان الحريري قد ارتاح منذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبد الحليم خدام – غازي كنعان – حكمت الشهابي – علي دوبا. ولم يعر بشار اهتماماً لدى بروز هذا الأخير على الساحة منذ العام 1995 واستلامه الملف اللبناني فيما بعد من والده حافظ الأسد. وكان الأسد الأب قد طلب من الحريري، أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق، الاهتمام بنجله بشار، ولكن خدام والشهابي نصحاه بعكس ذلك[2]. ولم يرق هذا الأمر لبشار ألأسد، فكان يزور لبنان ويلتقي الهراوي، وبرّي وطوني فرنجيّه، ويهمل الحريري. ولم يلتق بشار والحريري إلا في مركز المخابرات السورية في عنجر في 12 أيار 1997 بحضور غازي كنعان، في يوم زيارة البابا للبنان. وكان هدف هذا اللقاء إفهام الحريري لحجمه وموقعه في خارطة سورية اللبنانية وليس سعياً من بشار إلى علاقات خاصة مع رئيس الحكومة اللبنانية[3].

وعلى الرغم من هذه التطورات، حافظ جنبلاط والحريري على علاقات حسنة بالرباعي السوري في قيادة دمشق إذ استقبل جنبلاط وبمباركة من الحريري عبد الحليم خدّام في المختارة في أيار 2002، وهو ما لم يكن غائباً عن أعين وآذان الرئيس السوري وحاشيته والنظام الأمني في لبنان. ولكن الحريري، وبحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس للحكومة، كان يكتشف، ومنذ أن أصبح لحود رئيساً للجمهورية، أن الرباعي السوري لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق. ولم

([1]) ولد عام 1960 في حي الكرنتينا شرق بيروت عمل في حركة أمل ثم أصبح مسؤولاً لحزب الله في البقاع ثم انتقل إلى بيروت عام 1980 ثم أصبح أمين عام للحزب عام 1992 وهو بعمر 32 سنة. للتفاصيل ينظر: أمل سعد غريب، المصدر السابق، ص54

[2] مجلة الشراع، 25 أيلول/ سبتمبر 2005.

([3]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص71

تقصّر المعارضة في السعي إلى تثبيت استقلاليتها عن النظام الأمني وعن سورية، في حين رغب الحريري، على الرغم من ظروف البلاد، بتدعيم موقعه المستقل عن لحود. فقد ساء الحريري أن تتم خطوة 7 آب والاعتقالات بدون استشارته كرئيس للحكومة، وواصل تحركاته الخارجية ليؤكد للرأي العام أنه قد عاد فعلاً إلى رأس الدولة في لبنان بعد مغادرته عام 1998. فقام برحلات عديدة بدون استشارة لحود أو علم وزير الخارجية وبدون تنسيق مع السوريين الذين كانوا يشكّون أنه يبحث قضايا إقليمية حساسة مع الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين. وكان الحريري يستعمل طائرته الخاصة ويغادر البلاد فجأة مع فريق من كبار المسؤولين الرسميين والإعلاميين. وأحياناً كان يغادر لبنان لبضع ساعات في سفر مفاجئ، فيقابل الملك السعودي أو رؤساء دول عدة في آسيا وأوربا. بل عمل الحريري على مد جسور الصداقة والتقارب مع الولايات المتحدة منذ عام 2002 إذ أجرى عدة لقاءات في واشنطن مع مسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأمريكية[1].

يبدو ان الحريري أراد أن يرد الصاع صاعين للحود وتماديه في استخدام صلاحياته داخل لبنان فرد عليه بعدم إبلاغه بأي من تحركاته الخارجية وعلاقاته ومفاوضاته مع الدول المختلفة التي زارها مما زاد من حنق لحود على الحريري وأدى إلى زيادة التباعد بينهما وقد أدى هذا التباعد وبشكل مؤكد على شلل كبير في مؤسسات الدولة المختلفة مما ألحق الأذى بمصلحة لبنان شعباً وحكومة.

ثالثاً: برامج ألحكومة الإقتصادية

في27 شباط 2001، عُقد مؤتمر "باريس ألأول" لبحث كيفية مساعدة الوضع المالي الصعب في لبنان، وترأس الحريري الوفد اللبناني إلى اجتماع أصدقاء لبنان في قصر الاليزيه بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك وحضره العديد من الشخصيات منهم رئيس المفوضية الأوربية رومانو برودي Romano Broody

---

([1]) كمال ديب، أمراء الحرب، ص552

ورئيس البنك الدولي جايمس ولفنسون Jams wilfinson ونائب رئيس البنك الأوربي للاستثمار فرنسيس ماير Frances Maier ووزير المالية الفرنسي لوران فابيوس Loran Fabio's وغيرهم من كبار المسؤولين الأوربيين والفرنسيين واللبنانيين[1].

عرض رئيس الوزراء رفيق الحريري برنامج حكومته للإصلاح الاقتصادي الذي أرتكز على عدة عناصر أساسية هي:

1. تحفيز الاقتصاد وتحديثه.
2. متابعة عملية تحديث النظام الضريبي.
3. تأمين التحسين البنيوي للمالية العامة الشاملة.
4. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، فضلاً عن استقرار الأسعار.

وكانت نتائج المؤتمر أن حضي برنامج الحكومة اللبنانية للإصلاح بدعم المشاركين في المؤتمر، واتفق البنك الدولي والبنك الأوربي للاستثمار على منح لبنان مبلغاً بقيمة 500مليون يورو لتمويل مشاريعه الإنمائية. ولكن هذه المساعدة كانت مشروطة بتحقيق إصلاحات مالية وإدارية ملموسة[2].

عُقد "مؤتمر باريس الثاني" عندما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى عقد المؤتمر في قصر الاليزيه في 23 تشرين الثاني 2002 تحت عنوان "**بعد الإعمار والنهوض، نحو التنمية المستدامة**". وتمثلت أهداف المؤتمر بحشد دعم المجتمع الدولي من أجل مساعدة لبنان في جهوده الرامية إلى تخفيف عبء الدين العام وعكس الخلل في التوازن الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المالي وتكمن المساعدة في تقديم تمويل طويل الأمد بمعدلات

([1]) مجلة الاقتصاد والإعمال، العدد 303، آذار 2005

([2]) عماد حمدان، رفيق الحريري ومشاريع الهيمنة الاقتصادية، بيروت، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، 2007 ، ص168

فائدة أدنى بكثير من المعدلات التي كانت الحكومة قد استدانت بها من الأسواق المحلية والدولية[1].

شكل انعقاد المؤتمر مؤشراً ايجابيا غير مسبوق على صعيد الاقتصاد والدعم السياسي المقدم للبنان. كما عكس أجماع المجتمع الدولي على تأييد التزام الحكومة بالبرنامج المالي الاقتصادي في لبنان[2].

حضر الاجتماع مسؤولون كبار وممثلون عن أسبانيا والمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبحرين وبريطانيا وبلجيكا والدنمارك وعمان وفرنسا وقطر وكندا والكويت ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما شارك في المؤتمر عدد من المؤسسات المالية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوربية والبنك الأوربي للاستثمار، والبنك الدولي، وصندوق التنمية السعودي وصندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي للتنمية وصندوق النقد العربي[3].

وجدد رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر، التزام الحكومة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وسلط الضوء على الخطوات المتخذة لإعادة أحياء النمو. واطلع الرئيس الحريري الوفود المشاركة على السياسات التي أتبعتها الحكومة لاستبدال الديون القصيرة الأجل ذات الفوائد العالية بديون طويلة الأجل ومعدلات فائدة منخفضة للتخفيف من عبء الديون[4].

---

(1) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج5، ص 51

(2) عماد حمدان، دور التنمية الاقتصادية العربية في ظل نظام دولي جديد، بيروت، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، 2009، ،ص169

(3) المصدر نفسه، ص170

(4) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص23

كما أوجز رفيق الحريري انجازات الحكومة، وابلغ المشاركين في المؤتمر أن لبنان"يقف على مفترق طرق" **وهو قادر على تعزيز دوره كركيزة للاستقرار والاعتدال في منطقة مصابة بأزمة خطيرة. وأوجزت الحكومة اللبنانية أهدافها الاقتصادية والمالية والخطوات التي اتخذتها وذلك في تقرير قدّمته في مؤتمر باريس الثاني تحت عنوان" ما بعد الإعمار والنهوض...نحو التنمية المستدامة"**[1].

ووصف التقرير الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي سادت في العام 2000 عندما استلمت الحكومة وارتفاع الدين الذي تراكم منذ انتهاء الحرب في العام 1990.

وأعطى التقرير تفاصيل الانجازات التي تحققت منذ اجتماع باريس ألأول. وتحدث عن التقدم الحاصل في مالية الدولة والقطاعات المختلفة. ولكنه أشار إلى أن "الحلقة المفقودة" تبقى الدعم الخارجي لبرنامج الحكومة الإصلاحي للتعامل مع عبء الدين العام. وحث التقرير على الدعم الدولي لجهود استبدال الدين الحالي بديون طويلة الأجل ومعدلات فائدة منخفضة. وكرر التزام الحكومة بعملية الخصخصة وتوازن الموازنة[2].

وعلى إثر الاجتماع عقد رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري والرئيس الفرنسي جاك شيراك مؤتمرا صحافياً مشتركاً، في حضور رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ورئيس المفوضية الأوربية رومانو برودي. وأشار الرئيس جاك شيراك للصحافيين أن مؤتمر باريس الثاني هدف إلى تشجيع الحكومة اللبنانية على تطبيق برنامج جدي وصلب وجريء بشهادة جميع المشتركين. وخلال المؤتمر الصحافي، شكر الرئيس الحريري فرنسا ورئيسها على دعمها المستمر للبنان. وأكّد على إصرار لبنان على تطبيق الإصلاحات، متطرقاً في

([1]) عمر يوسف سلوم، المصدر السابق، ج2، ص51

([2]) جريدة النهار، 24 تشرين الثاني 2002

الحديث عن تاريخ لبنان المعروف بالوفاء بالتزاماته حتى "في أيام الحروب السوداء"[1].

كما تمكن الحريري من كسب ودّ رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان الذي أعلن للصحافيين أن بلاده ستمنح لبنان تبرعات تتراوح ما بين 100 و200 مليون دولار من خلال صندوق النقد الدولي. وبحكم علاقة الحريري الجيدة بالمملكة العربية فقد أشار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى أن دعم لبنان اقتصاديا يوازي دعم استقرار المنطقة. وأضاف أن "**لبنان لديه أصدقاء يقفون إلى جانبه**"[2].

وأوضح رئيس المفوضية الأوربية رومانو برودي، خلال المؤتمر الصحافي، أن "المفوضية الأوربية تدعم سياسة الرئيس الحريري الإصلاحية". وابلغ السيد برودي الصحافيين أن الاتحاد الأوربي مستعد لأن يعرض على لبنان مساعدة أكبر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي[3].

وقد أختتم مؤتمر "باريس الثاني" الذي بدأ بحضور ممثلين عن 17 دولة، بينها دول مجموعة السبع والاتحاد الأوربي وعن سبع هيئات مالية دولية. وقدمت فيه كل من الكويت والأمارات العربية المتحدة وماليزيا مساعدة بقيمة 300 مليون دولار، في حين قدمت كل من إيطاليا وكندا والبحرين مليون دولار[4].

كما تعهد كل من صندوق النقد العربي واليابان تقديم 100 مليون دولار، وتعهدت بلجيكا المساهمة بـ70 مليون دولار وسلطنة عمان 50 مليون دولار. في

([1]) جريدة المستقبل، 24 تشرين الثاني،2002

([2]) جريدة الحياة، 25 تشرين الثاني، 2002

([3]) النهار 24 تشرين الثاني، 2002

([4]) جريدة الرأي العام 25 تشرين الثاني 2002 ؛ جريدة البيان ألإماراتية 25 تشرين الثاني 2003

المقابل، رفضت الولايات المتحدة والمانيا واسبانيا الالتزام بأي وعود، مكتفية بإعلان استعدادها للمساعدة. ووزّع قصر الاليزيه لائحة مفصلة بالمساهمات التي تمّت في مؤتمر باريس الثاني بملايين اليورو، والتي تعهدت بتقديمها كل دول أو مؤسسة مشاركة في الاجتماع. والمساهمة الأكبر كانت من المملكة العربية السعودية، تليها فرنسا. وتفاوت مجموع المساهمات مابين 4285-4420 مليون يورو[1].

كما أصدر قصر الاليزيه أيضا بيانا في ختام مؤتمر باريس الثاني. ذكر فيه أن الرئيس الحريري فصّل جميع الإجراءات التي اتخذتها حكومته لإصلاح وتحديث الاقتصاد اللبناني، والترويج لتحسّن ظروف تمويل الدين العام. وأضاف البيان أن صندوق النقد الدولي رحب بجهود الإصلاح وقال بيان قصر الاليزيه أن بعض الدول أكدت نيتها تقديم مساهمات لمساعدة برنامج الإصلاح، بينما أظهر آخرون استعدادهم للمساهمة في موعد لاحق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي[2]. وكانت مبادرات الإصلاح الأساسية المطروحة، وهي على النحو ألآتي:- [3]

- الإصلاح البنيوي للإدارات والمؤسسات المختلفة.
- تعزيز إنتاجية القطاع العام وتحسين القدرة التنافسية.
- تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري.

وقد نتج عن المؤتمر: وفقا لوزارة المالية، الحصول على قروض بقيمة مليار و 10 مليون دولار أمريكي، ومنح بقيمة 4,2 مليار دولار أمريكي. ووضعت مصارف تجارية عاملة في لبنان خطة تدر مبالغ قيمتها 6,3 مليار دولار أمريكي، ورسم البنك الدولي خطة أخرى لتوفير 1,4 مليار دولار أمريكي للبنان.

([1]) المستقبل 2002/11/24

([2]) محمد سعيد اللحام، المصدر السابق، ج3، ص57

([3]) جريدة الحياة، 27 تشرين الثاني 2003

حققت حكومة الحريري نتائج إيجابية في المؤتمر المذكور تتمثل بتدفق رؤوس الأموال من الخارج وانخفاض الفوائد في سوق بيروت المالي، وإقدام المصارف اللبنانية على منح قروض للدولة بدون فائدة. ولكن فاعلية هذه المؤتمرات كانت مؤقتة أمام تصاعد الأزمة المالية العامة وتشابك الأمور سياسياً وكان الحريري قد حافظ على موقعه كزعيم، إصراره على حماية صلاحياته الدستورية في مواجهة رئيس الجمهورية. فكان يتهم لحود بأنه يريد العودة إلى "الجمهورية الأولى"، وهي العبارة اللبقة لـ"الامتيازات المارونية"، أي الوضع الذي سبق اتفاق الطائف إذ كان رئيس الجمهورية الماروني يملك صلاحيات تنفيذية كاملة[1]. وكان الوزير السابق البير منصور قد فصّل صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السابق وقال بأنها كانت بدون حدود، منذ الاستقلال عام 1943 في ظل نظام احتكاري أصبح فيه رئيس الجمهورية شبه دكتاتور، واستمرت الحال على ذلك حتى العام 1989. ولخّص منصور صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل "الجمهورية الأولى" بأمور سبعة جعلت إدارة الدولة جميعها في يده، يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمّل أي تبعة أو إمكان مراجعة أو ملاحقة: وهذه الأمور هي الآتية:- [2]

1- كان رئيس الجمهورية يتحكم بالقرار السياسي، فيعين رئيس الحكومة والوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة الإجرائية ومتوليها ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته وأكثريته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدمية الأخرى.

2- يتحكّم بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرةً والخاضع له خارج إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به أيضاً.

3- يتحكم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرةً بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.

---

(1) جورج بكاسيني، ألطريق إلى الاستقلال، ص123

(2) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، 1993، ص46-47؛ ومقال عماد مرمل، السفير، 22 أيار/ مايو 2003، «الحريري يرى في لحّود صورة الجمهورية الأولى».

4- يتحكم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش والمتصلين به مباشرةً خارج إطار المؤسسات والقانون.

5- يتحكم بالقرار القضائي عبر مجلس القضاء ومدعي عام التمييز وهما كذلك على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات والقانون.

6- يتحكم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعبر سلطته في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.

7- يتحكم بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة أن يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج أي إطار أو مسؤولية.

وعندما فقد رئيس الجمهورية الياس الهراوي هذه الصلاحيات بموجب اتفاق الطائف وفي ظل "الجمهورية الثانية"، رغب لحود في التمسّك بكل ما ذكر في أتفاق الطائف حول ما تبقى من صلاحيات رئيس الجمهورية[1].

كانت مرحلة الترويكا (1992-1998) تسمح للحكومة تعاطي الشؤون الخارجية والسياسة الداخلية، لكن حصل تطوّر غير معلن عندما ترك الملف السياسي والأمني والإقليمي للرئيس لحود والملف الاقتصادي بتشعباته للحريري. فواصلت حكومة الحريري في المدة 2001-2004 المساعي لتفعيل النمو الاقتصادي وضبط العجز في الموازنة، والبحث عن المساعدات المالية وتحسين مناخ الاستثمار. وقد طرأ تحسّن في نسبة النمو الاقتصادي (5 بالمائة عام 2004) وتدفقت الأموال بموجب مؤتمر باريس فضلاً عن ودائع عوائد النفط من أثرياء الدول العربية، وقد تسبب خلق الانفصام في الحكم معضلة جسّدها الفصل السطحي بين الملف الأمني – السياسي والملف الاقتصادي. وهو فصل اصطناعي لبديهية ترابط المسالتين، خاصةً إذا كان مشروع استعادة دور بيروت وجلب السياح والاستثمار هو الحل المنشود. إذ كيف، بعد انسحاب (إسرائيل) من الجنوب، باستثناء مزارع شبعا، يمكن التوافق بين خط سورية الإقليمي المتشدد ومعه "حزب الله"، وبين مشروع الحريري الذي يحتاج إلى

([1]) ألبير منصور، المصدر السابق، ص48

قدر عال من الهدوء والاستقرار والانفتاح على شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدا شروط الحكومتين الأمريكية والفرنسية (لما للأخيرة من مصالح حيوية في لبنان)[1].

ازداد الأمر سوءاً عندما ظل الحريري يراوح في مكانه في الملف الاقتصادي، في حين ظل لحود وحلفاؤه متمسكين بمواقفهم المتشددة إلى أقصى الحدود مهما كان ثمنها الاقتصادي، واستمر "حزب الله" في العمل العسكري المقاوم وصولاً إلى حرب جديدة مع (إسرائيل) عام 2006. كما غاب التفاهم عن ملفات خصخصة المرافق العامة. وساءت العلاقة بين رئيس الحكومة الحريري و"حزب الله" ولاسيما بعد تحفظاته على النشاط العسكري في الجنوبَ[2]. ففي نيسان 2002، أطلق "حزب الله" 1500 قذيفة في مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في وقت كانت فيه (إسرائيل) ترتكب مجزرة في بلدة جنين في الضفة الغربية. وانتقد الحريري "**التصعيد في الجنوب الذي يعطي (إسرائيل) الفرصة لإبعاد الاهتمام الدولي بأحداث الضفة**"[3]. كما أن مشاريع الإعمار في مناطق يسيطر عليها "حزب الله" باتت تتعثّر. ففي حزيران 2002، تعرّض ممثلو الحكومة للضرب والشتائم أثناء احتفال لوضع حجر الأساس لجسر في حي الأوزاعي في الضاحية الجنوبية. وكان ذلك يهدف إلى تشويه سمعة رئيس الحكومة الذي دأب آنذاك على تفسير أي معارضة لمشاريع الإعمار إنما هي مشكلات يمكن حلّها مع الطوائف، فثمة معارضة يقودها "حزب الله" و"حركة أمل" لأن مشروع إعمار بيروت قد وضع حداً لطموحاتهم في العاصمة، أو أية معارضة "مارونية" ترفض الاعتراف بتغيّر موازين القوى المحلية،

([1]) الحياة 19شباط2005

([2]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص130

[3] جريدة الحياة، 5 نيسان/ أبريل 2002.

أو تأخّر مدّ أعمدة كهرباء أو شبكات طرق في المحافظات ما استدعى التعامل مع مرجعيات أمراء تلك الطوائف على الأرض[1].

وعندما ارتفع الضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على دول المنطقة تمهيداً للغزو الأمريكي للعراق، رغبت سورية في تهدئة الأوضاع على الساحة اللبنانية وأن يخفّ التوتر بين الحريري ولحّود إلى حدّه الأدنى دون أن يزول. كما أن بشار الأسد أحدث تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان مع نهاية العام 2002 (مع ما طبع هذه المدة من استمرار جو الفساد الذي مثّلته مافيا لبنانية سورية على أعلى المستويات). إذ أُستُبدل غازي كنعان برستم غزالة كمسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وعيّن محمد خلّوف مكان غزالة في قطاع بيروت. وتبع خلّوف وغزالة مباشرةً لآصف شوكت، صهر بشار، الرئيس الفعلي للاستخبارات العسكرية السورية التي كان قائدها الاسمي الجنرال حسن خليل. وقد عدَّ غزالة عضواً في مافيا الفساد اللبنانية السورية، وقد لاحقته وأشقاءه اتهامات بالقيام بعمليات ابتزاز لـ"بنك المدينة" اللبناني بقيمة 200 مليون دولار، منها 8 ملايين دولار خلال أشهر من استلامه منصبه عام 2002[2]. أما غازي كنعان الذي كان مقرّباً من الحريري وبعيداً عن لحّود، فقد كان خارج دائرة بشار الضيقة، فعاد إلى دمشق إذ أصبح وزيراً للداخلية في تشرين الثاني 2004 في أوج الأزمة اللبنانية السورية التي تفجّرت حول التجديد للرئيس لحود في صيف ذلك العام[3].

يبدو أن تعمق الخلافات بين الحريري ولحود قد أدت دوراً سلبياً على مجمل الحياة في لبنان التي أراد لها الحريري أن تستفيد بشكل كامل من المنح التي حصلت عليها في إعادة اعمارها والوصول بها إلى مصاف الدول المتقدمة، إلا أن كل ذلك كان يتعرض إلى هزات عنيفة نتيجة الخلافات بين أمراء الحرب والدولار في لبنان.

---

[1] Georges Corm, op. cit., p.259.

[2] الحياة، 19 أيار 2005 ؛ جريدة السياسة، 4 تشرين الأول 2005.

([3]) نيكولاس بلانفورد المصدر السابق، ص138

رابعاً: نهاية حكم الحريري واستقالته:-

كان الرئيس السوري بشار ألأسد قبل العام 2003 واثقاً من تحالفاته المحلية داخل لبنان ومن متانة النظام الأمني، حتى أنه أمر بتقليص القوات السورية من 30 ألفاً إلى 14 ألفا، وإخراجها من بعض المناطق المسيحية. وبعد التحسّن الذي طرأ على العلاقات بين بغداد ودمشق في عهد بشار الأسد واستفادت سورية من صادرات العراق النفطية عبر أراضيها، بدأت الولايات المتحدة وعلى لسان وزير الخارجية كولن باول) تشير إلى "الاحتلال السوري للبنان". وهكذا، بعدما كانت إدارة سورية للبنان موضع رضا وتقدير في باريس وواشنطن انقلب الوضع رأساً على عقب. ففي كانون الأول 2003 وقّع الرئيس جورج دبليو بوش قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان». وفيما كانت نتيجة تعاون حافظ الأسد مع واشنطن حول الكويت والعراق عام 1990 قد أطلق يده في لبنان، بينما كان لانتقاد بشار الأسد للغزو الأمريكي ومواقفه المتشددة منه دور في الانقلاب على المباركة الأمريكية لإدارة دمشق للساحة اللبنانية[1].

تدهورت الأمور بشكل مريع في 2004، عام الاستحقاق الرئاسي في لبنان إذ تنتهي ولاية لحود في تشرين الثاني. لقد رأى بشار ومستشاروه أن الأفضل لسورية التجديد للحود، الموثوق به والمجرّب الذي يجمع في شخصه السلطة الأمنية والمدنية، وهو صاحب العلاقة الطيبة مع "حزب الله"، بدلاً من البدء مع ماروني آخر قد لا يحقق لسورية أهدافها، كما حصل مع الياس سركيس (الذي خرج من الوصاية السورية بعدما دعمه حافظ الأسد ضد ريمون إدَّه عام 1976). وكانت تجربة حافظ الأسد الناجحة في التجديد لالياس الهراوي عام 1995 مشجعة لبشار على التجديد للحود[2].

([1]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص220

([2]) جورج بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص177

فـي 2 أيلـول 2004 أصـدر مجلـس الأمـن قـراره المـرقم 1559 والخـاص بنـزع أسلحة المليشيات وانسحاب القوات السورية مـن لبنـان ممـا أعـاد لبنـان إلـى واجهـة الاهتمام الدولي بعد نسيان طويل ووقفت سوريا مع خط تماس مع المجتمع الدولي، وجاء في بنود هذا القرار، ألأمور ألآتية:- [1]

1. يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في أنحاء لبنان كافة.

2. يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.

3. يدعو إلى حل ونزع أسلحة المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة.

4. يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كل التراب اللبناني.

5. يعلن دعم إجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي.

6. يدعو الأطراف المعنية كافة للتعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقراره السياسي.

7. يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال 30 يوم حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار ويقرر أبقاء هذه المسالة قيد نظره الفعلي.

كان لكل من أعضاء مجلس الأمن حصة في هذا القرار أو بند. ففرنسا هي التي اقترحت مدعومة من الولايات المتحدة البند الخامس الرافض للتمديد. وواشنطن سوقت للبند الثالث بنزع سلاح المقاومة. فيما أجمع كل أعضاء مجلس الأمن على أدراج البند الثاني المتعلق بخروج الجيش السوري من لبنان[2].

([1]) جريدة البعث السورية، 3 أيلول 2004

([2]) جورج بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص190

لم تلتزم سوريا بهذه القرارات وعملت على تعديل الدستور لمصلحة التمديد في جلسة لمجلس النواب في 3 أيلول 2004 متجاهلة القرار 1559 وأصبح أميل لحود رئيساً للجمهورية لولاية ثالثة مما فتح الوضع في لبنان على صراعات إقليمية دولية إذ رعى البطريرك الماروني اجتماعا استثنائياً دعا فيه إلى "**العودة عن الخطأ الفادح**" المتمثل بالتمديد، من جانبه رفع وليد جنبلاط سقف المواجهة عادّاً أن التمديد بأنه غير دستوري. وبدأت الساحة اللبنانية تتهيأ لأوسع تحالف أسلامي- مسيحي قوامه الحريري وجنبلاط – البطريرك الماروني، ترجم هذا التحالف بإنشاء ما سمي (لقاء البريستول)[1] الذي شارك الحريري فيه من خلال نائبين محسوبين عليه لكنهما عضوان في اللقاء الديمقراطي هما باسم السبع ومحمد الحجار[2].

أتهم الحريري بأنه كان وراء صدور القرار 1559 وشكل هذا القرار ذريعة للنظام السوري لكي يتنصل من وعوده للحريري بتشكيل الحكومة التي يريد فقام الحريري بتقديم استقالة حكومته مختتما أخر الحكومات التي ترأسها بتاريخ 20تشرين الأول2004 والاعتذار عن تشكيل الحكومة وجاء في بيان الاستقالة "**لا يختلف اثنان على حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بلبنان وبأمتنا العربية، غير أن التحدي الرئيسي الماثل أمامنا جميعا، يتعلق بكيفية تلك التحديات، وبالمقومات الوطنية المطلوبة، لدفع المخاطر الماثلة عن لبنان والأمة العربية**"[3].

وأضاف قائلاً "**أن مواجهة التحديات، أية تحديات لا يمكن أن تستقيم إلا من خلال جبهة داخلية متراصة، تحاكي طموحات اللبنانيين وإرادتهم وثقتهم بدولتهم**

([1]) وهو لقاء مشترك عقد في 21 أيلول 2004 في فندق البريستول في بيروت تحت عنوان التغيير ضم كل القوى التي كانت تعارض النفوذ السوري في لبنان وطالبت بالغاء التمديد للرئيس أميل لحود ومن أبرز وجوه هذا اللقاء البطريرك صفير ووليد جنبلاط وممثلين عن الحريري. للتفاصيل ينظر: جورج بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص190

([2]) جورج بكاسيني، الطريق إلى الاستقلال، ص189-192

([3]) جريدة المستقبل، 21 تشرين ألأول، 2004

وحكومتهم، وهي الأهداف التي مازلت أرى، أنها تشكيل المنطلق السليم لحكومة تتولى مسؤولية الشأن العام، وتؤكد على التزام الثوابت الوطنية والقومية للبنان، ولا تخل بعوامل الثقة مع المواطنين"[1]. وأضاف القول "**ولما كانت هذه الأهداف قد اصطدمت بوقائع سياسية معروفة، وبعد المناقشات التي أجريتها مع فخامة رئيس الجمهورية ومع دولة رئيس مجلس النواب، وجدت من المناسب أن أتقدم باستقالة الحكومة، مقرونة بإعلان الاعتذار عن عدم ترشيح نفسي لرئاسة الحكومة، متمنيا أن تسفر الاستشارات النيابية الملزمة لفخامة الرئيس مع السادة النواب، عن تكليف رئيس جديد لتشكيل حكومة تعمل لمصلحة لبنان وتعبر عن طموحات شعبه**"[2].

"**أنني أستودع الله سبحانه وتعالى، هذا البلد الحبيب لبنان، وشعبه الطيب، واعبر من كل جوارحي، عن شكري وامتناني لكل الذين تعاونوا معي خلال المدة الماضية**"[3].

لم تنقض باستقالة رفيق الحريري من رئاسة الحكومة حياته السياسية، فقد بقى ركنا أساسيا في العمل السياسي لسببين، الأول كونه رئيسا لكتلة نيابية كبيرة، والثاني لكونه زعيما وطنيا ورئيس تيار المستقبل، وقد جعلته زعامته والاعتبارات السالفة قطبا سياسيا لا يمكن اختصاره أو إلحاقه بأي من الأطياف السياسية المتنافسة في لبنان.

([1]) جريدة المستقبل، 21 تشرين ألأول، 2004

([2]) عصام نعمة إسماعيل، المصدر السابق، ص1009

([3])جريدة المستقبل، 21 تشرين ألأول، 2004

خامساً: اغتيال الحريري وانعكاساته على المجريات السياسية في لبنان

وصل الوضع في لبنان ذروته عام 2004، إذ كانت المعارضة ضد التجديد للرئيس لحود، ويقود تلك المعارضة الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما، فيما كان جنبلاط يهاجم النظام الأمني في لبنان موجهاً عبارات قاسية تجاه لحود. ولم يترك تعاون لحود التام مع بشار في السنوات السابقة أي شعبية له في الشارع الماروني والأوساط المسيحية، إلى درجة أن الرأي العام بدأ يتندّر حول تسويق لحود عام 1998 «كماروني قوي تجاه الزعامات السنية والشيعية»[1].

في 27 آب 2004، أهمل بشار التحذيرات الفرنسية الأمريكية من مغبة التجديد للحّود، واستدعى الحريري إلى دمشق للحديث حول تعديل الدستور للسماح للحود بتمديد ولايته ثلاث سنوات تنتهي عام 2007. واستناداً إلى تقرير المحقق الدولي بيتر فيتزجيرالد، فإن الرئيس السوري خاطب الحريري بأسلوب فوقي جارح وهدده بالأذى الجسدي "**لحود هو أنا.. إذا كنتم أنت وشيراك تريدان أن أخرج من لبنان سأهدم لبنان على رأسك**"[2]. وفي طريق عودته إلى بيروت التقى برستم غزالة وتعرض من قبله إلى تهديدات مماثلة كالتي تلقاها من بشار الأسد[3]. وفور وصول الحريري إلى منزله في فقرا، كان شديد التوتر والانفعال وأبلغ من حوله: "**بنظر السوريين نحن كلّنا حشرات**". ونفّذ الحريري ما هو مطلوب منه، فوافق مجلس الوزراء على التعديل الدستوري للتجديد في جلسة استغرقت عشر دقائق، واجتمع

---

(1) William Harris, The New Face of Lebanon: History is revenge, Princeton, N.J., Markus Weiner Publishers, 2006, p.298.

(2) Neil MacFarquhar, 'Behind Lebanon Upheaval: 2 Men's Fateful Clash', New York Times, 20 March 2005.

(3) Peter Fitzgerald, Report of the U.N. Fact-Finding Mission to Lebanon, New York, United Nations، 25 February – 24 March 2005, p.5.

مجلس النواب وصوّت بأغلبيته لتعديل المادة 49 لمرة واحدة للتجديد للحود ثلاث سنوات[1].

وفي الثاني من أيلول 2004، رعت الولايات المتحدة وفرنسا قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى انسحاب كل القوى الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح ما تبقى من ميليشيات ولاسيما الجناح العسكري لـ"حزب الله"، وإجراء انتخابات رئاسية حرة بدون تدخل خارجي. وساهم هذا الجو الدولي والتجديد للحود في إذكاء نار المعارضة في لبنان، فواصل جنبلاط والبطريرك صفير التنديد بالهيمنة السورية، ولكن باستقالة الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول/ 2004، أنهى هذه المرة تحالفه الذي بدا سرمدياً مع سورية، واصفاً بشار ألأسد بأنه "**ليس ناضجاً ومتمرساً كوالده**". وعلى الرغم من أن الموالين لسوريا اتهموا الحريري بأنه وراء القرار 1559 وأنه شارك في إعداد نصّه مع صديقه جاك شيراك، إلا أنه تجنّب قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة، وصدم الحريري بهذه التطورات وأدرك أن الأمور لن تعود إلى الوراء[2].

وبرز على الساحة اللبنانية تكتل معارض واسع شمل "تيار المستقبل" الذي يقوده الحريري و"الحزب التقدمي الاشتراكي" الذي يقوده جنبلاط، وجماعة لقاء "قرنة شهوان" الذي ضم شخصيات نيابية وسياسية مارونية ويرعاه البطريرك صفير، و"التيار الوطني الحر" الذي يقوده ميشيل عون من المنفى في فرنسا. وعقد هذا التكتل اجتماع البريستول الثاني الذي لقي دعماً كبيراً من الحريري الذي يمثل قوة مالية وسياسية على الأرض وما يتمتع به من علاقات إقليمية ودولية، إشارة إلى انقلاب هام في الموازين اللبنانية ضد الوجود السوري وضد الرئيس لحود، ولاسيما قبل استحقاق انتخابات مجلس النواب 2005. وكان الحريري يحضّر لهذه

---

[1] William Harris, op، cit. p.298.

[2] جريدة النهار، 26 شباط 2005.

الانتخابات ويخطط لحملات مختلفة وقوية لكسب أكثرية المقاعد، وأعلن أن هدفه "**خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان**"[1].

كما أن الحريري سعى للتقرّب من "حزب الله" فصارح السفير الإيراني في باريس، أن مشكلته هي مع الوجود السوري وأعماله في لبنان وليس مع "حزب الله". ولم يكن "حزب الله" غائباً عن الصراع لأن الحريري وقف إلى جانب القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بحل الميليشيات وبإنهاء الوجود السوري في لبنان. ويذكر الصحفي اللبناني حازم صاغية أنه "**لم يكن عديم الدلالة أن يصطدم رفيق الحريري مبكراً بالحزب المعمّم، وأن يصطدم به الحزب، فيمتد نزاعهما على رقعة كبيرة من القضايا تبدأ بإرسال الجيش إلى الجنوب ولا تنتهي عند مسائل البناء والتعمير. وفي الاشتباكات السياسية هذه، وفي غيرها، غالباً ما لعب حزب الله وظيفة محددة لدى السياسة السورية، فكان مخلب قطها في الشؤون الكبرى الموصوفة بالإستراتيجية، تاركاً للسادة عاصم قانصوه وناصر قنديل وغيرهما أن يكونوا المخلب المختص بالشؤون الصغرى، وما أكثرها... ففي الداخل يُصار إلى اختطاف الطائفة الشيعية ومنعها من الاندراج في إجماع وطني لبناني، تحت طائلة الترهيب ببندقية المقاومة، التي كسدت وظيفتها**"[2].

كان الحريري دائم التجوال في موكب من السيارات المصفّحة، إذ كتبت مراسلة مجلة تايم كلارا مالرو في 8 شباط 1993، مقالاً بعنوان "**الرجل المعجزة، كل شيء هو كبير عند الحريري**"، "**أشارت فيه أن موكبه الاعتيادي ضمّ ست سيارات ليموزين مصفحة وأربعين حارساً مسلحاً ومجموعة حراسة لقصره، وأن كلفة حراسته في بيروت تبلغ مليوني دولار في السنة يدفعها من جيبه الخاص، فضلاً**

---

[1] جريدة الحياة، 21 شباط 2005.

[2] حازم صاغية، حزب الله وشركاؤه في المشروع ، الحياة، 19 شباط / فبراير 2005.

عن ذلك القوى الأمنية الرسمية التي تقوم بحمايته ومواكبة تحركاته منذ أصبح رئيساً للحكومة في تشرين الأول1992"[(1)].

أن تنقل السياسي والملياردير رفيق الحريري في بيروت كان يتنبه له الجميع لأن أثناء مروره كان يتوقف عمل الأجهزة الخلوية. فسيارته مزودة بجهاز يكشف السيارة المفخخة عن طريق تعطيل هذه الأجهزة، وعند مغادرته لمكان إقامته، كانت تنطلق ثلاثة مواكب كل موكب باتجاه مختلف وذلك لتضليل القتلة المحتملين[(2)].

على الرغم من أحساس العديد من اللبنانيين بالفخر من كون رجل عادي لا ينتمي إلى الوسط السياسي التقليدي قد أستطاع الوصول إلى سدة الرئاسة وحقق العديد من الإنجازات للبلد يفتخر بها كل اللبنانيين على اختلاف طوائفهم، ومع ذلك فأن هناك من عدّ الحريري هو الذي باع بلدهم لسوريا ودمرّ الاقتصاد اللبناني ليكون جزءاً من المؤسسة السياسية.

سيطر على المناخ العام اللبناني في بداية شباط 2005 جو من الاستقطاب العنيف فيما شنّ حلفاء سورية حملات إعلامية قاسية استعملت فيها عبارات غير مسبوقة ضد الحريري وجنبلاط وحلفائهما (لقّب أحدهم الحريري بـ"البركيل"، أي الثعبان الكبير). وفي 2 شباط 2005، انعقد لقاء البريستول الثالث وصدر بيان يطالب فيه، للمرة الأولى، بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان[(3)].

وفي ظهيرة يوم 14 شباط 2005 اغتيل الرئيس رفيق الحريري بانفجار كبير أثناء مرور موكبه قبالة فندق السان جورج في حي الفنادق في بيروت وقتل معه

[(1)] Clara Marlowe, Time Magazine, 8 February 1993, Mr Miracle، Everything about Hariri is big.

[(2)] روبير حاتم، المصدر السابق، ص220

[(3)] جريدة المستقبل، 3 شباط، 2005.

سبعة من رفاقه من ضمنهم النائب باسل فليحان منهياً بذلك مسيرة طويلة مليئة بالإنجازات الكبيرة والمواقف المثيرة[1].

على اثر ذلك رفضت عائلة الحريري الجنازة الرسمية التي أرادت الحكومة القيام بها وبتاريخ 16 شباط 2005 تم تشييع الشهيد الحريري بجنازة شعبية كبرى شارك بها مئات الآلاف من اللبنانيين ومن مختلف أطياف الشعب اللبناني إلى مثواه الأخير في وسط بيروت في ساحة الشهداء بجوار جامع محمد الأمين حيث دفن هناك[2]. ويصبح قبر رفيق الحريري مزاراً للبنانيين بكل طوائفهم لما قدمه هذا الرجل لبلدهم.

وبعد تلك الجريمة شكلت عدة لجان تحقيقيه للحادث كان أخرها قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق بحادث الاغتيال بقراره المرقم 1595 في 7 نيسان 2005 وباشرت التحقيق في حادثة الاغتيال بصورة مهنية وبعيدة عن أية ضغوطات سياسية تحد من استقلاليتها وما زالت التحقيقات جارية في تلك الجريمة[3].

وبمقتل الحريري الذي شكل مصرعه حدثاً بارزاً في الشرق ألأوسط، خسرت لبنان واحداً من أشهر رجالاتها الذين، وعلى الرغم من كل ما قاله فيه خصومه الذين تأثروا كثيراً لمقتله، أرادوا أن يبنوا البلد الذي دمرته الحرب الأهلية ولاشك أن من يزور لبنان لا يستغرب أبدا قول الشعب اللبناني أن البلد مدينة للحريري بما وصلت إليه من تقدم مثلما كانت مدينة من قبل للرجال الذين حصلوا لها على الاستقلال.

([1]) نيكولاس بلانفورد، المصدر السابق، ص157

([2]) جريدة المستقبل، 17 شباط، 2005.

([3]) جريدة السياسة الكويتية، 9 نيسان، 2005.

الخاتمة

1. برز رفيق الحريري واحدا من أهم رجال الاعمال في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر خلال مدة لا تزيد عن الخمس عشرة سنة بين عامي 1965 و1980، تدرّج من محاسب مغمور هاجر من لبنان إلى المملكة العربية السعودية سعياً وراء عمل، إلى تبوّء مركزاً بارزاً على لائحة أغنى أغنياء العالم.

2. وبعد دخول الحريري عالم المال والأعمال واتساع مشاريعه التجارية التي حققت له ثروة كبيرة بدأ عالم السياسة بسب الظروف التي كان يعاني منها بلده لبنان ومما لا شك فيه أن عالم السياسة هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاقتصاد وهذا ما ساعده في بناء شبكة العلاقات الكبرى مع أهم رجال السياسة في المنطقة وقربه من العائلة المالكة في السعودية وقد استثمر هذه العلاقات في حل العديد من المشكلات التي واجهها لبنان.

3. ينبغي الوقوف عند جميع الشهادات التي قيلت في رفيق الحريري من إطراء وانتقاد ووصف موضوعي كي يتسنى لنا التحقق من شخصية الحريري التي لها ما يميزها عن غيرها من الشخصيات المحلية والدولية في الوقت نفسه، فليس من السهولة بمكان نفي أو إضافة أية معلومة تأريخية يمكن أن يجانب البحث من خلالها الحقيقة لتحدد صورة البحث الناضجة التي يمكن للقراء من خلالها بصرف النظر عن ماهيتهم الوصول إلى ما حدث مع الحريري بالفعل.

4. ثم التناقض بين صورة الحريري الرجل الوطني العصامي الذي بنى بلده، وهي تلك الصورة التي طغت بشدة بعد تدفق التعاطف الشعبي العارم بعد

اغتيالـه عـام 2005، وصـورة الحريـري الطمـوح الـذي اسـتعمل وسـائل غيـر فاضلة فرضها عليه الجو اللبناني الفاسد وانتهازية الطبقة الحاكمة.

5. الحريري شخصية عالمية تربطـه علاقات مباشرة مع أهم الشخصيات، وهي علاقات أفادت لبنان كثيراً لاسيما في مواجهة إسرائيل في التسعينات، وفي التعاطي مع الأزمة المالية عبر مؤتمري باريس

6. يعد الحريري نفسه زعيما دينيا إلى جانب كونه رجل اقتصاد وسياسة لذلك فأنه حرص على علاقته الحسنة مع السعودية ومع دار ألإفتاء في بيروت ليكون زعيما يجد ممارسة الدور الذي يسار فيه واقع لبنان وليكن نداً لزعماء الطوائف الأخرى في البلد.

7. تميـز الحريـري بسـمعة طيبـة جعلتـه الشـخص المقبـول مـن كافـة الطوائـف اللبنانية وذلك للدور البارز والكبير في عقد أتفاق الطائف 1989 الذي وضع نهاية للحرب الأهلية التي عصفت بلبنان طيلة خمسة عشر عاماً.

8. كـان الشـعب اللبنـاني يعد الحريـري قدر لبنـان لكونـه رجـل أعمـال نـاجح فـي ظرف كانت البلاد تعاني من مشاكل اقتصادية الأمر الذي جعل اللبنانيين يرون فيه الشخص المناسب لقيادة لبنان إلى بر الأمان وانه ألأقدر فضلاً عن كرمه الذي كان من المؤكد سيكون للحكومة والشعب نصيب منه.

9. أما على مستوى الإنجازات وفي ظل خمسة عشر سنة من عمر الجمهورية الثانية، فقد ترك الحريري كرئيس للحكومة لمدة عشر سنوات على الأقل، بصمات حسنة سيقدّرها اللبنانيون لعقود، ومنها تحرر الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، وخروج الجيش السوري من لبنان، وابتعاد لبنان كثيراً عن حروب الثمانينات ودمارها، واستتباب الأمن وعودة السياحة إلى وضعها الطبيعي.

10. لقد عمل من خلال الحكومات المتعاقبة التي الفها وترأسها على تحقيق الكثير من المشاريع التي من شأنها أن تجعل لبنان يحتل، من جديد، الصدارة في مواكبة القرن الواحد والعشرين.

11. تمكن الحريري وبجهود جبارة من العمل مع فريقه الهندسي والفني والإداري من إعادة أنشاء البنى التحتية التي تضررت من الحرب واستحداث مرافق أخرى. فضلاً عن تثبيت العملة الوطنية. جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ الملائم لها والحصول على القروض اللازمة لتمويل المشاريع التنموية. وإعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت (سولدير). وجعل لبنان مركزاً للمؤتمرات العالمية، وهذا بفضل الرحلات المكوكية التي كان يقوم بها الحريري لدول العالم ليوضح للعالم أن لبنان بلد يسوده الأستقرار والامان وانه قادر على أستقبال وفود العالم فيه.

12. تمكن الحريري من جعل لبنان المركز المالي للشرق الأوسط من خلال شبكة المصارف والبنوك العالمية التي أنشئت فيه، والتي أسهم بأمواله بجزء كبير منها.

13. لم ينتهِ الدور السياسي للحريري باستقالته من رئاسة آخر حكوماته فقد بقي ركناً هاماً في السياسة اللبنانية وزعيماً ذا تأثير على كافة القرارات المصيرية في لبنان.

14. فتح اغتيال الرئيس رفيق الحريري الباب على مصراعيه لتداعيات كبيرة وصراعات سياسية لم تنتهِ حتى يومنا هذا وكان أهمها الجلاء السوري من لبنان.

المصادر

أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة:-

1. دار الكتب والوثائق: ملفات البلاط الملكي 2686/ 311، وثيقة (22)، تقرير المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي المرقم س/ 673/2/1، في 15 شباط 1955.
2. دار الكتب والوثائق: ملفات البلاط الملكي 310/366 ، وثيقة 20، استقلال لبنان 1943/كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي المرقم س/ 1207/ 10318/8/8، والمؤرخ في 25 ت 2 1943.

ثانياً: المقابلات الشخصية:-

1. مقابلة شخصية مع السيد مصطفى الزعتري مدير عام مؤسسة الحريري، بتاريخ 2011/12/15.
2. مقابلة شخصية مع السيد أحمد الحريري بتاريخ 2011/12/21.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:-

1. إبراهيم، سعد الدين، الملل والنحل والأعراف- هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1994.
2. أبو حبيب، عبد الله، الضوء الأصفر- السياسة الأمريكية تجاه لبنان، بيروت، شركة المطبوعات، 1991.
3. أبو خليل، جوزيف، قصة الموارنة في حرب الجبل، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990.
4. أبو زيد، حكمت، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا، بيروت، دار النهار للنشر، 2004.
5. أبو عيسى، شادي خليل، رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا، وقائع، وثائق، صور، بيروت،، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008.

6. إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، بيروت، دار العلم للملايين. 1971
7. إدّه، هنري، المال إن حكم، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.
8. إسكندر، مروان، الدور الضائع، لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار رياض الريّس للكتب والنشر، 2000م.
9. ـــــــــ، رفيق الحريري وقدر لبنان، بيروت، دار الساقي، 2007.
10. إسماعيل، عصام نعمة، شهادة على دولة الشهيد الرئيس الرفيق الحريري، بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005.
11. أشتي، شوكت، تشكيلات الناصرية في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات،2003.
12. الأغا، على محمد، الأتجاهات السياسية في لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة 1991،
13. إلياس الديري، فؤاد شهاب السابق الباقي، العائد، بيروت، مطبعة ملف النهار، 1970
14. أمل سعد غريب، حزب الله الدين والسياسة، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002
15. بكاسيني، جورج، أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، بيروت، مكتبة بيسان، 1993.
16. ـــــــــ، الطريق إلى الاستقلال، بيروت، مكتبة بيسان، 2008
17. بلانفورد، نيكولاس، زلزال لبنان- اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط،القاهرة، مكتبة مدبولي،2007.
18. بيضون، أحمد، الصراع على تاريخ لبنان، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1989.
19. بيهم، نبيل، الإعمار والمصلحة العامة- في الإجتماع والثقافة، بيروت، دار الجديد، 2001

20. تجربة سليم الحص، للتاريخ والحقيقة تجربة الحكم ما بين 1998 و2000، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.
21. التقي، خالد أحمد، وتوماس شيللين، الحريري الظاهرة الإنسان ورجل الدولة، ط2، بيروت، دار كيو للنشر، 2004.
22. الجبوري، فتحي عباس، عبوش، أحمد صالح، تاريخ الخليج العربي، عمان، دار الفكر، 2010.
23. الجبوري، فتحي عباس، نشأة الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني ومواقفه الداخلية والخارجية، بيروت، الدار التقدمية، 2009.
24. الجميل، أمين، الرهان الكبير، بيروت، دار النهار للنشر، 1988.
25. جورج سعادة، قصتي مع الطائف- حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت، 1998
26. حاتم، روبير مارون، كوبرا- في ضل حبيقة مروراً بصبرا وشاتيلا، بيروت، المكتبة العربية للترجمة د. ت.
27. الحاج، نادية شريم، هكذا وقع التوطين من كسنجر إلى الحريري إلى عباس، ط2، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.
28. الحريري، رفيق بهاء الدين، الحكم والمسؤولية ، بيروت، الشركة العربية المتحدة للصحافة ش.م.ل.، 1999.
29. حسين، خالد محمد، سورية المعاصرة، ط2، دمشق، د/ت.
30. الحص، سليم، محطات وطنية وقومية، بيروت، شركة المطبوعات، 2002.
31. حطيط، كمال، لبنان والعرب- القطرية والتحرير والتغير والوحدة العربية، بيروت، دار الكتاب العالي، 1992.
32. حلاق، الين، أشهر فضائح العصر -400 مخالفة، بيروت، شركة المطبوعات، 2002.
33. حلاق، حسان، دراسات في المجتمع اللبناني، ط2، بيروت، دار النهضة العربية، 2006.

34. حمدان، عماد، تعثر بناء الدولة في لبنان- تجربتا شهاب والحريري، بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة، 2010.
35. ـــــــــ، دور التنمية الاقتصادية العربية في ظل نظام دولي جديد، بيروت، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، 2009.
36. ـــــــــ، رفيق الحريري ومشاريع الهيمنة الاقتصادية، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر،ط1، بيروت، 2007.
37. الخازن، فريد، انتخابات لبنان ما بعد الحرب 1992و1996و2000 – ديمقراطية بلا خيار، بيروت، دار النهار للنشر، 2000.
38. الخالدي، محمد علي، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
39. خوري، أنطوان، حوادث لبنان، بيروت، دار الأبجدية، 1976
40. د. ك. باليت؛ الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، العودة إلى سيناء، ترجمة طلال الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975.
41. دلول، محسن، رفيق الحريري رجال في رجل، بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، 2009.
42. ـــــــــ، عهد لحود تحت المحاكمة، بيروت، رياض الريس للنشر، 2008.
43. ديب، كمال، أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار للنشر، 2007.
44. ـــــــــ، ثمن الدم والدمار- التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية، بيروت، دار المطبوعات، 2001.
45. الزغبي، أحمد، رفيق الحريري شهادات في الشهيد، بيروت، دار القلم، 2006.
46. الزغبي، حبيب، لبنان طريق النهوض، بيروت، دار النهار ،2001.
47. الزين، جهاد، ما يقارن وما لا يقارن بين فؤاد شهاب ورفيق الحريري، بيروت، دار النهار، 2006.
48. سابا، الياس، ماذا فعلتم بالاقتصاد اللبناني، طرابلس، دار تريبوليس للنشر، 2002.

49. ساسين، فارس، التمثيل والسلطة–مجلس النواب 1992–1996، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1997.
50. سعدي، سعد، معجم الشرق الأوسط (العراق– سوريا– لبنان– فلسطين– الاردن). سياسة تاريخ وجغرافيا مذاهب واطوائف قادة فكر، فكرة، وليد هندو، بيروت، دار الجبل، 1998.
51. سلام، عاصم، الإعمار والمصلحة الوطنية في العمارة المدنية، بيروت، دار الجديد، 1995.
52. سلام، نواف، أبعد من الطائف، بيروت، دار الجديد للنشر، 1999.
53. ـــــــــ، اتفاق الطائف استعادة نقدية، بيروت، دار النهار للنشر، 2003.
54. سلمان، طلال، لبنان العرب...والعروبة، دار الفارابي، ط1، بيروت،2009.
55. سلوم، عمر يوسف، موسوعة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بيروت، مؤسسة هنا إنترناسيونال للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2005م،
56. سنو، عبد الرؤوف، حرب لبنان– تفكك الدولة وتصدع المجتمع، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008
57. سويد، محمود، الجنوب اللبناني في مواجهة (إسرائيل) 50 عاماً من الصمود والمقاومة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998
58. السيد حسين، عدنان، الإحتلال الاسرائيلي في لبنان، بيروت، مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتسويق، 1998.
59. ـــــــــ، عدنان، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، بيروت، دار النفائس، 1989.
60. شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية 1926– 2007 وقائع ووثائق وصور، شركة المطبوعات، بيروت، د.ن
61. شربل، غسان، ذاكرت الأستخبارات ، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2007.
62. شلالا، نزيه، رفيق الحريري رجل دولة.. وإنماء ، بيروت، منشورات مركز اودينيس للإعلام والتوثيق، ط1، بيروت، 1993.

63. شلق، الفضل علي، لبنان وتحديات المستقبل، مقالات في السياسة والتنمية، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.

64. صاغية، حازم، تعريب الكتائب اللبنانية الحزب، والسلطة، والخوف،بيروت، دار الجديد، 1991.

65. الصائغ، داود، لبنان والعالم بين الدور والضرورة، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، 2002.

66. صلاح عبوش، تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء حكومة، بيروت، دار العلم للملايين، 1989

67. طرابلسي، فواز، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى أتفاق الطائف. ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2008 .

68. عبد اللطيف، عبد المجيد كامل، دور فيصل ألأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921– 1933، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1991.

69. العبد، عارف، لبنان والطائف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

70. عثمان، محمود، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف 1989–1998، شركة المطبوعات للتوزيعات والنشر،ط1، بيروت، 2001.

71. عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، 1989.

72. عقل، يوسف حنا، فضائع عهد شمعون، بيروت، 1958.

73. علوية، توفيق، الوجيز من سيرة الأمام الخميني، بيروت، مؤسسة الهدى الإسلامية، 2008.

74. علي غزاوي، تحليل دور لبنان كوسيط مالي ودولي، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998.

75. علي، محمد كاظم، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1989.

76. عيد، أحمد، مانو بصحيح، بيروت، 2009.

77. فارسو وليد، القومية العربية المسيحية اللبنانية، لندن، 1995.
78. فرشخ، جورج، الفضل شلق- تجربتي مع الحريري، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005.
79. فغالي، كمال، الغزل في لبنان- إستراتيجية العودة والتنمية، بيروت، المركز اللبناني للدراسات والسياسية، 1997.
80. قرجاني، نادر، الهجرة إلى النفط- الأبعاد والآثار، بيروت، 1983.
81. قرم، جورج، الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001.
82. ــــــــ، مدخل إلى لبنان واللبنانيين ، بيروت، دار الجديد، 1996.
83. كحالة، مي، عبيد، جان، رئاسيات لبنان 1988، دار النهار للنشر ط7، بيروت 1988 .
84. كوثراني، وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، بيروت، 1988.
85. لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، بيروت، دار المشرق، 1986.
86. اللحام، محمد سعيد، مسيرة الشهيد رفيق الحريري، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2005.
87. ــــــــ، موسوعة مسيرة الشهيد رفيق الحريري – الحكم والمسؤولية، المركز الثقافي اللبناني، ط1، بيروت ،2005.
88. محمود، معين أحمد، الفلسطينيون في لبنان الواقع الإجتماعي، دار أبن خلدون، بيروت، 1973.
89. المقداد، علي سليمان، لبنان من الطوائف إلى الطائف، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1999.
90. المقدسي، سمير، بين الاقتصاد والحرب والتنمية- العبرة من تجربة لبنان، بيروت، دار النهار، 2004.
91. ملحة، جان، حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943- 2003، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

92. من منشورات الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت لبنان، سنة 1999.
93. منصور، البير، الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، 1993.
94. ميشال الغريب، الصليبيون اللبنانيون 1975-1976 د.م، د.ن
95. نحّاس، شربل، حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها – سيرة تجربة في الإصلاح: مقدمة لوثيقة برنامج العمل للتصحيح المالي، حزيران 1999، بيروت، دار النهار، 2003.
96. نصر الله، شكري، تاريخ لبنان واللبنانيين، نظرة إلى الوراء، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
97. هانف، ثيودور، لبنان تعايش في زمن الحرب- من انهيار الدولة إلى إنبعاث الأمة، ترجمة موريس صليبة، مركز الدراسات العربي- الأوربي، ط1، باريس، 1993.
98. الهراوي، الياس، عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، بيروت، دار النهار، 2002 .
99. واكيم، نجاح، الأيادي السود، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
100. ـــــــ، الوهم والأمل، بيروت، دار الآداب، 2003.
101. وضاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلامياً، بيروت، دار النهار، 1996.
102. يحيى، منير، الكهرباء في لبنان تحديات وافآق، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1999.
103. يشوعي، إيلي، اقتصاد لبنان – موقف وتحليل، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2002.

رابعاً: المصادر باللغة الانجليزية:-

1. Abdul wahed Aziz Zidan, Arab politics in the united Nations, Sanaa University Publication, Y.A.R-1977.
2. Chicago Tribune, 28January, 1997.
3. Clara Marlowe, Time Magazine, 8 February 1993, Mr Miracle, Everything about Hariri is big.
4. Columbia Journalism Review by Mark Dennis (May 1, 1994).
5. Financial Times, 22March, 1993.
6. Fréderic Edelman, *Le Monde*, samedi 4 juillet 1998, Une reconstruction chaotique défigure le Liban.
7. Georges Corm, Le Liban Contemporain – Historire et société, Paris, La Découverte, 2003.
8. Neil MacFarquhar, 'Behind Lebanon Upheaval: 2 Men's Fateful Clash', New York Times, 20 March 2005.
9. Peter Fitzgerald, Report of the U.N. Fact-Finding Mission to Lebanon, New York, United Nations, 25 February – 24 March 2005
10. René Naba, Rafic Hariri – un homme d’affaires premier minister, L'Harmattan, 1999.
11. Volker Perthes, Myths and money: Years of Hariri and Lebanon’s preparation for a New, Middle East, MERIP Middle East 203, spring 1997
12. Walid Phares: Lebanese Christian Nationalism, Lynne Rienner Pablishers Boulder, London, 1995.
13. William Harris, The New Face of Lebanon: History is revenge, Princeton, N.J., Markus Weiner. Publishers, 2006.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية:-

1. فائزة شهيد يوسف، سياسة لبنان تجاه أقطار المشرق العربي، 1946-1958، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2004.
2. إبراهيم سعيد البيضاني، التطورات السياسية في سوريا 1954- 1958، رسالة ماجستير، كلية ألآداب، جامعة بغداد، 1988.
3. سفيان عبد الله حسين اليوسف، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1958-1973، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2009.
4. جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني 1943-1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل، 2006.
5. فتحي عباس خلف الجبوري، الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني ودوره السياسي 1949-1975، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007.
6. محمد نعمان عبد الغني، الاوضاع السياسية والإقتصادية في لبنان 1970-1980، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011

سادساً: الصحف والمجلات:-

1. جريدة البيان الإماراتية
2. جريدة الحياة
3. جريدة الرأي العام
4. جريدة السفير
5. جريدة السياسة الكويتية
6. جريدة البعث السورية
7. جريدة المستقبل

8. جريدة النهار اللبنانية
9. مجلة الاقتصاد والإعمال
10. مجلة الحقيقة الصادرة من شركة الشرق الأوسط لتوزيع الصحف والمجلات
11. مجلة الشراع
12. مجلة الوسط

سابعاً: البحوث غير المنشورة:-

1. جمال سعد نوفان، الاجتياح ألإسرائيلي للبنان عام 1982، بحث غير منشور.
2. جمال سعد نوفان، التدخل السوري في لبنان عام 1976، بحث غير منشور.

سابعاً: الإنترنيت

1. WWW. Presidency. Lb
2. WWW. Ar . Wikipedia. org